عدد 80 — 14 ربيع الأول 1441 (11 نونبر 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أكتوبر 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 245 ليوم الثلاثاء 30 صفر 1441 (29 أكتوبر 2019) 6632

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 246 ليوم الثلاثاء 7 ربيع الأول 1441 (5 نوفمبر 2019) 6658

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 247 ليوم الثلاثاء 14 ربيع الأول 1441 (12 نوفمبر 2019) 6687

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

- السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛
- السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

محضر الجلسة رقم 245

التاريخ: الثلاثاء 30 صفر 1441هـ (29 أكتوبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أؤكد على أن مجلس المستشارين بجميع مكوناته يدين بشدة إقدام بعض الأفراد على إحراق العلم الوطني، باعتباره فعلا شنيعا وجبانا، وأن أمثال هذه السلوكات الرعناء لا يمكن بأي حال أن تنال من قوة ولحمة المملكة المغربية، ولن تزيد الأمة المغربية إلا تمسكا بثوابتها التاريخية وبرموز سيادتها الدستورية، لتسير بكل ثقة نحو بناء الأمجاد الحضارية على هدي شعارها الخالد: الله، الوطن، الملك.

وأدعو الحضور الكريم إلى الوقوف لترديد النشيد الوطني.

منبت الأحـــرار مشرق الأنـوار

منتدى السؤدد وحماه دمت منتداه وحماه

عشت في الأوطـان للعـلى عنـوان

ملء كـل جـنان ذكـرى كل لسـان

بالـروح بالجسـد هب فتاك لبى نداك

في فمي وفي دمي هـواك ثارنور ونار

إخـوتي هـيا للعـلى سعـيا

نشـهد الدنيـا أن هنـا نحـيا

بشعـــار

اللـــه الوطـــن المـــلك

بداية أعطي الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 16 أكتوبر إلى غاية يومه الثلاثاء 29 أكتوبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 91 سؤالا.
- عدد الأسئلة الكتابية: 66 سؤالا.
- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول، الموجه لقطاع الداخلية، حول موضوع بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

في مستهل هذا السؤال، أود أن أتقدم إليكم كرئيسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بأحر التهاني على تجديد الثقة المولوية في شخصكم، وذلك بإعادة تعيينكم كوزير للداخلية بعد التعديل الأخير الذي عرفته الحكومة، مجددة بالمناسبة استعداد كافة أعضاء الفريق للتعاون معكم من خلال الاختصاصات الموكولة إلينا، معربين عن استعدادنا للمساهمة في التنزيل السليم للسياسة المرجوة من هذا القطاع المهم والحساس بامتياز.

وفي علاقة بموضوع السؤال المرتبط ببطاقة التعريف الوطنية، هذه الوثيقة الرسمية الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني، هذه المؤسسة التي لا يمكن إلا الثناء على مجهوداتها وسهر كل مكوناتها وعناصرها على الأمن واستقرار وسلامة الوطن والمواطنين، مع الإشادة بنجاحاتها في التصدي وإحباط كل المحاولات الإرهابية التي تستهدف بلادنا، وهذا مشهود به ليس فقط وطنيا بل على الصعيد العالمي.

السيد الوزير،

عرفت منظومة البطاقة الوطنية تطورات كبيرة ونوعية، ولاسيما في العشر السنوات الأخيرة على مستوى الشكل والوظيفة، حيث كان من المفروض أن تعفي المواطن من الإدلاء بالعديد من الوثائق المرتبطة بهويته كمقر سكناه وعقود الازدياد ولا زلنا نتساءل هل فعلا استنفذت البطاقة الحالية ما أحدثت من أجله وأصبح من الضروري إحداث نسخة جديدة لهذه البطاقة؟

ما مصير البطاقة الحالية؟

ما هي المميزات الجديدة التي يحملها الحامل الجديد للبطاقة الوطنية؟ أليس هناك تغيير على مستوى كلفة الحامل الجديد وكلفة الملف المقدم لاكتسابها؟

هل سيكون المواطن ملزما بإعادة جميع الإجراءات من أجل الحصول على الحامل الجديد؟

وهل هناك مراعاة لإشكالية تعميم البطاقة؟

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة،

فيما يخص السؤال ديالك، فيما يتعلق بالبطاقة الوطنية، كتعرفو القانون 35.06 ديال 2007، حدد في الفصل السابع منو بأن بطاقة التعريف الوطنية كتعفي شواهد الجنسية والسكنى والحياة وعقد الازدياد.

كيف قلت القانون ديال 2007، كيعطي لحامل البطاقة الوطنية الإعفاء من الإدلاء بشواهد الجنسية وشهادة السكنى والحياة وعقد الازدياد، حقيقة بعض الإدارات، كاين الإدارات اللي إكتفو بالبطاقة الوطنية، كاين إدارات أخرى اللي ما اكتفاوش بها، وتوضعت بعض التساؤلات، خاصة في بعض الإدارات اللي كتلزم أنه شهادة الحياة كيقول لك بأن البطاقة الوطنية واش مولاها مازال حي ولا متوفي، شهادة السكنى لأن مع الأسف موالين البطاقة الوطنية ما كيبدلش العنوان ديالو حيث كيغير السكنى ديالو، كتلقاه بأن البطاقة الوطنية القديمة باقي فيها السكنى اللي كانت عندو يمكن في النهار اللي دار البطاقة الوطنية، على أي توضعو مجموعة ديال الإشكاليات من هذا النوع.

في الأسابيع المقبلة إن شاء الله كاين القانون الجديد للبطاقة الوطنية الجديدة، اللي غيجي للبرلمان بغرفتيه من أجل المناقشة ديالو، وفي هذا الإطار المناقشة ديال القانون الجديد مجموعة التساؤلات اللي طرحتو يمكن لنا نتناقشو فيها ونلقاو أحسن طريقة باش صاحب البطاقة الوطنية ما يكونش ملزم بأنه يجيب البطاقة الوطنية ويجيب شهادة الازدياد، ويجيب شهادة السكنى، خاصنا نلقاو يعني جميع الحلول للإشكاليات المطروحة باش حيث تتكون عند السيد البطاقة الوطنية الجديدة كتسمح لو بأنه يتعفى من جميع الوثائق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كنشكرو السيد الوزير على هذه الإجابات المفصلة والدقيقة، كانت بمثابة تنوير للرأي العام، لأن اليوم هناك حملات لفتح أيام للمواطنين، هناك من حصل لديه ارتباك، هل سيحتفظ بالبطاقة الوطنية القديمة أو الجديدة.

لذا طلبنا من خلال هذا السؤال باش تنورو الرأي العام، والحمد لله أنه هناك قانون سيناقش بالبرلمان للاطلاع على مستجدات البطاقة الوطنية.

كما أنوه بالمناسبة بكل الأطر العاملين بالمديرية العامة للأمن الوطني على هذه المجهودات الجبارة اللي كديرها، كما أؤكد أن الفرق الميدانية التي تنتقل لتقريب البطاقة من المواطنين في الجبال والمناطق النائية لأجل تعميم البطاقة كذلك تقوم بمجهودات جبارة، ونحن كفريق نلتمس دعم هذه الفرق ماديا ولوجيستيكيا وتحفيزهم بكل الوسائل بالنظر للمهمة الجسيمة التي يقومون بها من أجل تعميم البطاقة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير هل له تعقيب؟ في حدود 40 ثانية.

السيد وزير الداخلية:

باش نقول بأن القانون راه موجود وإن شاء الله في الأسابيع المقبلة

غادي يدوز في مجلس الحكومة ومن بعد نجيو نتناقشو فيه.

البطاقة الجديدة اللي عندها خاصيات جديدة إن شاء الله غادي يكون عندنا متسع من الوقت، لأن الوقت هنا ما كيسمحش باش نذاكرو على الخاصيات الجديدة ديالها، غادي يكون عندنا متسع من الوقت باش نذاكرو في هاذ الخاصيات الجديدة ديال البطاقة الوطنية الجديدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه حول مشاكل النقل الحضري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

جل المدن المغربية وخصوصا الكبيرة منها تعيش على وقع الاختلالات والمعاناة اليومية للمواطنين مع النقل الحضري.

ورغم أن بعض المدن التجأت للتدبير المفوض في هذا القطاع، إلا أنه لازالت المشاكل في تفاقم كبير، فما هو تصوركم السيد الوزير للحد من هاته المشاكل؟ وهل وزارتكم أعدت دراسة معمقة لمواكبة تطور النقل الحضري ارتباطا بالنمو الديموغرافي الذي تشهده بلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيف كتعرفو كاملين بأن قطاع النقل الحضري مرفق من المرافق المهمة فيما يخص الحركية داخل المدن ديالنا، التطور العمراني عرفاتو مدن مغربية كتحتم علينا اليوم بأن قطاع النقل يولي أولوية من الأولويات، والإخوان مجموعة دالرؤساء دالمجالس اللي عرفو بأن الإشكالية ديال النقل الحضري اليوم ولا إشكالية كبيرة فمدن كانت صغيرة أو كبيرة، مابقاش الفرق بيناتهم والمشكل ولا عام.

وباش نهضرو بصراحة، لمدة سنوات هاذ القطاع كان يعني كنعديو فيه، كنعديو مرة كنلقاو حلول، مرة فالأول كانوا ل (Régie) ومن بعد جاو شركات خاصة يعني.

اليوم كاين إستراتيجية مهمة من أجل إصلاح منظومة النقل الحضري داخل المدن، كاين مدن اللي مشات بعيدة وخدامة مزيان، طنجة، مراكش، كاين مدن اللي عاد بدات فيها، الرباط كمثال إلى آخره.. كاين مدن اللي عندنا إشكاليات كبيرة كالدار البيضاء.

وهنا بغيت نوقف واحد الدقيقة فيما يخص الدار البيضاء، إشكالية ديال النقل الحضري ديال الدار البيضاء إشكالية كبيرة اللي كنعرفو كاملين الأسباب ديالها، إلى آخره، وماعندنا لاش نرجعو للوراء اللي كيهمنا هو المستقبل.

ابتداء من هاذ السنة إن شاء الله سيتم تعزيز النقل الحضري بمدينة الدار البيضاء، هو سؤال عام لكن خصوصا الدار البيضاء لأن فيما يخص الدار البيضاء يسري على المناطق الأخرى ديال المغرب

فيما يخص الدار البيضاء كاينة إن شاء الله 400 حافلة اللي غتدخل في القريب العاجل مستعملة، لكن بغيت نشرح مزيان، علاش مستعملة؟ لأنها غتكون (provisoire)، النقل الحضري على ما يجيو الحافلات الجديدة، لأن كاين واحد العجز مهم في الدار البيضاء وخاصنا في القريب العاجل نلقاو لو حل، الحل غيكون بهاذ الحافلات المستعملة لفترة انتقالية، اللي غادي تكون لمدة سنة، في انتظار توصل 700 حافلة الأولى ديال النقل الحضري، كدفعة أولى غادي تليها دفعات أخرى من أجل حل إشكاليات ديال النقل الحضري بالدار البيضاء، بطبيعة الحال بالموازاة مع ذلك أشغال في الترامواي، الخطوط 3 و4 راه مازال خدامين فيه إن شاء الله.

على أي بالصندوق ديال مواكبة إصلاحات النقل اللي كيعطي إعانات مهمة اليوم فيما يخص النقل الحضري بالنسبة للطلبة وبالنسبة للأساطيل الجديدة والدراسة بطبيعة الحال، الدراسة اليوم تقريبا اليوم تعممت على جميع المدن من أجل وضع دراسة يعني دقيقة لمشاكل النقل الحضري اللي كيسمح لنا بأننا إن شاء الله يكون عندنا أمل في أن غدا غادي يكون عندنا نقل حضري في المستوى دبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم المتكامل، ونسجل كذلك بأنه كما جاء على لسانكم مجهودات جبارة قدمت فيما يخص هذا القطاع، إلا أنه كما سمعنا هناك في مدينة الدار البيضاء عجز متراكم يهم مختلف الجوانب وفوضى فيما يسمى بتدبير النقل الحضري.

هذا المستوى، السيد الوزير، لا يرقى إلى طموح محدودي الدخل، ونرى أنه لازالت هناك بعض العربات المهترئة التي لا تنتج إلا التلوث، وكما لابد لعلاج هذه الوضعية المزرية فقد التجأت جل المدن إلى ما يسمى بالتدبير المفوض الذي لا يخلو هو أيضا من بعض المشاكل، فلابد من إرساء المنافسة الشريفة وإرساء المزيد من الشفافية في الصفقات.

لا ننكر، السيد الوزير، أن هذه الشركات التي فازت بهذه الصفقات جددت أسطولها كاملا، هذه نقطة مهمة جدا، إلا أنها في بعض الحالات لا تحترم دفتر التحملات، بحيث لا تلتزم بالشروط التي في دفتر التحملات، وكذلك لا توفر الحافلات التي هي في دفتر التحملات، وكذلك تعمل على طرد بعض المستخدمين المؤقتين، وترغم كذلك بعض ذوي الاحتياجات الخاصة على الأداء الذين هم في حالة معوزة.

السيد الوزير لابد أن نسجل بأن هذه الأمور في تحسن كما جاء على لسانكم، ولنا كامل الثقة في أنكم ستعملون كل ما في جهدكم لإضافة نوعية مهمة جدا في هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعتقد بأن الوقت لم يتبقى في إطار التعقيب للسيد الوزير إلا في حدود ثانيتين إلى كان ممكن يجاوب في ثانيتين، لأن شي مرة السيد وزير الدولة فالسنة الماضية عقب في ثانيتين.

ننتقل إلى السؤال الموالي، وموضوعه مدى انخراط الجماعات الترابية في عملية تحديث الإدارة العمومية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيدين الوزيرين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لابد أن أهنئكم على تجديد ثقة جلالة الملك متمنيا لكم التوفيق والنجاح في الاستمرار في مهامكم.

وبالرجوع إلى موضوع السؤال فإن تحديث الإدارة العمومية يعتبر من الأولويات الحكومية، الغرض منها بناء إدارة فعالة وشفافة، تضمن تبسيط المساطر الإدارية وتكون في مستوى الانتظارات المتنامية للمواطنين إزاء المرفق العام.

السيد الوزير المحترم، ما مدى انخراط الجماعات الترابية في عملية تحديث الإدارة؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتكريس الحكامة الجيدة في تدبير هذا القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يخص انخراط الجماعات الترابية في عملية تحديث الإدارة، يمكن لي فهذا الباب نسرد 4 ديال المسائل اللي داخلة فهاذ الإطار هذا، اللي هو تحديث الإدارة الترابية وتحديث الإدارة الجماعية من أجل الإجابة في أحسن الظروف للمواطنين.

أولا، بطبيعة الحال من بعد القانون الجديد ديال الجماعات الترابية تم التفعيل العملي ديال الهياكل التنظيمية، الإخوان الرؤساء اللي كاينين معنا كيعرفو بأن القوانين خرجت والهياكل خرجت وتم التطبيق ديالها على أرض الواقع.

تم أيضا التعيين في مناصب المسؤولية داخل هذه الإدارات الجماعية مع إقرار النظام ديال التعويضات، اللي ما كانتش فالقانون القديم، واللي الهدف منها بطبيعة الحال هو تحفيز الموظفين من أجل إعطاء واحد النوع ديال المردودية لهاذ الإدارات، وهاذي بطبيعة الحال لجميع الجماعات الترابية جهوية كانت أو جماعية ولا إقليمية.

كاين أيضا الرقمنة، الرقمنة كيف تتعرفو كاملين واحد المجموعة ديال الجهات اللي تمت فيها العمل بالرقمنة من خلال (rokhas.ma) واللي كتسمح أنه الناس اللي كيطلبو رخص البناء يدوزو عبر هاذ المنظومة المعلوماتية، اللي اليوم خدامة 5 ديال الجهات واللي غيتم التعميم بها بطبيعة الحال في جميع جهات المغرب إن شاء الله في القريب العاجل.

كاينة قضية أخرى ومن أجل تسهيل المأمورية على الجماعات الترابية نظامين للتدبير المالي والمحاسبتي (GIR) و (GID) حتى هو مع مصالح الخزينة العامة تم التعميم ديالو بطريقة سلسة وسهلة لتسهيل المأمورية على السادة الرؤساء وموظفي الجماعات الترابية.

وأخيرا، وهذه نقطة مهمة، اليوم كاين مشروع مواكبة ديال 40 جماعة ترابية من أجل تفعيل منظومة الافتحاص الداخلي (l'audit interne)، اللي ما عمرها ما كانتش، وكنا ديما تنتسناو يجيو (les auditeurs) وبطبيعة الحال تتعرفو حين تيجيو هاذ (les auditeurs) ما تنقبلهومش بسهولة وما تنبغيوهومش بزاف، نفضلو الخدمة تبدا بعد داخل الجماعة الترابية هما يديروا (L'audit) لراسهم.

اليوم كاين تجربة ديال 40 جماعة ترابية واللي يمكن لنا أننا نوسعوها باش تشمل جميع التراب الوطني بطبيعة الحال، باش الإخوان الرؤساء والسادة الموظفين في الجماعات الترابية يكون عندهم واحد الإلمام بطريقة العمل داخل الإدارة ديالهم واللي غادي تسهل عليهم المأمورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسادة المستشارين من الفريق للتعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم، والأكيد أنكم واعون بأهمية تحديث هذه الإدارة ومواكبة الأطر التي تشتغل بجانب هذه المجالس، خصوصا وأن القوانين التنظيمية المرتبطة بهذه الجماعات فتحت آفاق واعدة، وأعطت للجماعات أدوارا مهمة جديدة وصلاحيات كبيرة لتحقيق التنمية المحلية والقرب من اهتمامات وانشغالات المواطن.

السيد الوزير المحترم،

اليوم رغم المجهودات المبذولة من طرفكم، إلا أن هذه الجماعة تفتقر إلى الأطر الكافية التقنية والإدارية، والتي من شأنها مواكبة مخططات التنمية الجهوية، وبالتالي عليكم اليوم المزيد من التكوين لتأهيل الموارد البشرية التي تشتغل في الجماعات وفتح آفاق جديدة للترقي، والأكيد أن إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية أصبح أمرا ضروريا كأحد الآليات المحفزة لأطر الجماعات، والذي سيشجعهم لا محالة على الإبداع والابتكار.

السيد الوزير المحترم،

أملنا فيكم كبير لما تتوفرون عليه من حنكة وصرامة في إعطاء دفعة قوية لتحفيز أطر الجماعات الترابية لكي تقوم بدورها التنموي في تعزيز القرب من المواطن، الذي يعاني من ضعف أداء المرفق العمومي عموما والعمل على إعادة انتشار الموظفين الذين يشكلون عبئا على الجماعات ولا يقومون بأي أدوار.

في هذا الإطار، نطالب زملائنا بمجلس النواب بالإسراع في إحالة قانون تبسيط المساطر الإدارية والمرافق العمومية على مجلسنا الموقر، والتي من شأنها التأسيس لشراكات مع قطاعات حكومية، هي اليوم في حاجة ماسة للموارد البشرية كالشباب والرياضة والثقافة والصحة، من أجل الاشتغال بمرافق القرب كملاعب القرب ودور الثقافة والمرافق الصحية الأخرى، التي تتواجد في أبهى حلة لها، لكنها مغلقة في الغالب لعدم توفرها على الموارد البشرية الكافية والمختصة عبر إعادة تأهيلهم وتكوينهم، حتى تتمكن بلادنا من الاستفادة من تلك البنيات التحتية التي تعنى بالشباب والطفولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه الاستعدادات للتخفيف من معاناة ساكنة المناطق النائية بسبب موجات البرد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

أولا، في البداية تهنيو السيد الوزير على الثقة المولوية اللي حظى بها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على رأس وزارة الداخلية.

السيد الوزير المحترم،

مع اقتراب حلول فصل الشتاء والانخفاض المرتقب في درجة الحرارة، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الاستعدادات التي ستباشرونها تحسبا لموسم البرد والتخفيف من معاناة ساكنة هذه المناطق النائية والأكثر عرضة للأضرار الناجمة عن التساقطات الثلجية وموجات البرد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هذا سؤال مهم 3 دقائق ما كنظنش أنها غادي تسمح لي بأنني نجاوب على سؤال بهاذ القيمة اللي هو الاستعدادات للتخفيف من معاناة الساكنة في المناطق النائية.

بطبيعة الحال الحكومة ككل سنة منذ 2009 كتحدد برنامج خلال الموسم الشتوي للتدخل في مجموعة ديال الأقاليم، واللي بدات 2009

أظن ب 17 ولا 18 إقليم اللي في 2018-2019 وصلت ل 27 إقليم، يعني تقريبا 1426 دوار، 213 جماعة ترابية، 660000 نسمة.

هذا المخطط اللي كتقوم به الحكومة كل سنة يعتمد على مجموعة دالنقط، منها أنه يتم إحداث مركز القيادة على مستوى وزارة الداخلية وعلى مستوى جميع الأقاليم المعنية من أجل التدخل السريع، كيشمل تفعيل اللجان الإقليمية باش أنها تكون وتدخل في أي وقت وحين وفي أي مكان، ضمان التموين العادي والمستمر لهذه المناطق، السهر على توفير وتوزيع العلف للماشية، تأمين التدخل الفوري بواسطة المروحيات للإسعاف في أي وقت وحين، وأيضا تعبئة الآليات لأجل فتح المسالك في حالة أنها تم سقوط ثلوج كثيرة ولا انجراف التربة.

باش نعطي واحد الخلاصة على التدخل يمكن نعطيكم بسرعة فيما يخص السنة الماضية، السنة الماضية تم التدخل على 7 دالمحاور، أولا كان هناك تقديم خدمات صحية في مجموعة ديال المناطق، كانت مستشفيات عسكرية اللي صاحب الجلالة نصره الله أمر بالإقامة ديالها، كانت قوافل طبية إلخ، كانت بطبيعة الحال نقطة مهمة هو تتبع النساء الحوامل.

وهنا بغيت نشير لهذه القضية بأنه تم جرد جميع النساء الحوامل اللي يمكن أنهم يوضعو في هاته الفترة وتم التتبع ديالهم باش ما توقعش حالة من الحالات الله يستر أن امرأة ما تلقاش طريقة من الطرق باش تلتحق بالمستشفى إن اقتضى الحال، كان أيضا تخصيص حصص المواد الغذائية والأغطية في جميع الأقاليم المعنية.

المحور الثاني هو تخصيص المواد الغذائية والأغطية، المحور الثالث هو عملية الإيواء والإغاثة، بحال العام اللي فات تقريبا كان التكفل بأزيد من 3500 شخص داخل المدن وداخل وحدات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، للأسف.

الحكومة غادي تخدم السيد الوزير إن شاء الله، نعقدو اللجنة ديال الداخلية وناخذو وقتنا الكافي لا بالنسبة للسادة المستشارين ولا بالنسبة للسيد الوزير، شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الوزير على التوضيح.

واحنا غير طرقنا لهذا السؤال اللي هو موضوع الساعة، كتعرف ماجية واحد الموجة.. تعيش ساكنة عدد من المناطق، خاصة القاطنة بالجبال والمناطق النائية هذه الأيام حالة من الترقب والانتظار لما تؤول إليه الأوضاع مع اقتراب حلول فصل الشتاء وعودة الثلوج والأمطار تكون مصحوبة بالبرد والصقيع.

الكل مطالب هذه الساكنة ألا يكون هذا الموسم شبيه بالمواسم الماضية، لأنها تعيش المعاناة كل سنة وهو ما يخلق مشاكل للسكان المحليين، سواء في توفر قوتهم اليومي أو الذهاب إلى المؤسسات الصحية أو التنقل لقضاء أغراضهم المختلفة.

تعلمون السيد الوزير، أن بلادنا أصبحت معنية وبشكل مباشر بالتغيرات المناخية التي أصبحت واقعا من الواجب في انتظار التعامل معها بشكل استباقي لكل العواقب وتبني سياسة وطنية لتدبير الكوارث الطبيعية ذات فعالية.

السيد الوزير،

ما يزيد من معاناة سكان هذه المناطق التي تشير معظم التقارير الرسمية إلى حجم الخصاص والفقر وصعوبة العيش في هذه المناطق، تفتقر لأبسط شروط ومقومات العيش وهو انقطاع الطرق، حيث يصعب وصول كاسحات الثلوج، حيث يظل الساكنة محاصرين لأيام في انتظار كاسحات الثلوج.

وفي ظل هذه الظروف يتعذر بشكل كبير إيصال المواد الغذائية وأدوية، حيث تعيش الساكنة في عزلة تامة بسبب التساقطات الثلجية، الاستثنائية التي تشهدها هذه المناطق.

لا ننكر السيد الوزير، مجهودات وزارة الداخلية وتعبئتها من خلال تسطير مخطط سنوي لتفعيل مع كل الحالات الاستثنائية.

نثمن كل المجهودات المبذولة في هذا الصدد، كإحداث صندوق للتنمية القروية ومحاربة التفاوت المجالي، الذي يهدف إلى فك العزلة وخلق تنمية حقيقية للمناطق النائية التي هي جزء لا يتجزأ من هذا الوطن.

المطلوب اليوم، السيد الوزير، هو مضاعفة الجهود والتحلي بالمزيد من اليقظة وتفادي كل الصور النمطية التي أصبحت راسخة لدى المواطن عن هذه المناطق التي تصبح شبه منكوبة وفي عزلة تامة مع محيطها.

المطلوب كذلك..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. انتهى الوقت.

وننتقل إلى السؤال الخامس، وموضوعه الحوار الاجتماعي بالجماعات المحلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول استئناف الحوار القطاعي كان تجمد هذه سنة تقريبا كان حوار ديال القطاع، واللي تم فيه يعني الاتفاق على أشياء مهمة للموظفين ديال الجماعات.

أسائلكم السيد الوزير، هل هناك من جديد فيما يخص هاذ الاتفاق ما بين المدير العام ديال الجماعات الترابية مع المركزيات النقابية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

الحوار مجمد، الله أعلم، لكن اللي يمكن نقول بأنه خلال هاذ السنة 2019 تعقدو 10 ديال الاجتماعات للجنة التقنية، الأول كان نهار 23 يناير، والأخير كان نهار 18 شتنبر، يعني إلى كان 10 اللقاءات ومجمد سميتو، ماكاينش حتى شي تجميد دهاذ اللقاءات، اللقاءات غاديين وخدامين فيهم وكاين واحد المجموعة ديال النقط اللي وصلنا فيها يعني للاتفاق، وكاين نقط اللي ما اتفقناش فيها.

الحوايج اللي وصلنا فيهم للاتفاق نقولهم، لأن كيعنيو الجميع، فيما يخص هاذ الاتفاق وقع في مجموعة من الملفات المطلبية.

أولا، مأسسة الحوار الاجتماعي هذه اتفقنا فيها، وتدارت لجنة لتأطير منهجية العمل، إلى آخره.

تسهيلات الحريات النقابية، هاذي اتفقنا فيها، وزارة الداخلية وجهت منشور للسادة الولاة والعمال باش تدخل لدى رؤساء الجماعات من أجل احترام حرية العمل النقابي.

فيما يخص الجانب الاجتماعي، تم الاتفاق من أجل تمكين الموظفين والأعوان من نظام التأمين الصحي التكميلي مع استفادته من التأمين على الوفاة والإصابة بعجز دائم أو مؤقت.

فيما يخص قانون مؤسسة الأعمال الاجتماعية، راه دوزناه في المجلس الحكومي، راه غادي يجي عندكم إن شاء الله في القريب العاجل، راه داز.

فيما يخص النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية راه موجود، وغنبداو نذاكرو مع الإخوان النقابيين في القريب العاجل، وباش نعطيكم صورة، هو صورة طبق الأصل اللي كاين في الوظيفة العمومية، ما زدنا ما نقصنا.

أخيرا، بالنسبة لحاملي شهادة الإجازة فيما يخص هاذوك اللي قبل من 2011 راه متفقين عليهم وراه غندوزوهم، وتم إعداد بروتوكول اتفاق، راه تصاوب، احنا بغينا نوقعوه، الإخوان فالمركزيات ما بغاوش، علاش ما بغاوش؟ قال أسيدي بغاو فيما يخص الحالات ديال الإجازات ولا ديال الديبلومات حتى اللي فايتين 2011 للآن، هاذي ما متفقينش عليها، يعني من 2011 حتى الآن، احنا تنقولو من 2011 ما عندنا حتى مشكل، لكن اللي كاينين من 2011 إلى الآن، راه ما يمكنش وخا نبقاو ما نسنيوش راه ما عندنا ما نديرو هاذ الشي اللي أعطى الله.

بصفة عامة احنا متفقين، الحوار كاين، وإن شاء الله بيد في يد غنمشيو للقدام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

قلت كان الحوار مجمد شحال هاذي، وقلت ألفنا الحوار القطاعي هاذي تقريبا سنة، وعارف هاذ الجولات كلها وعارف فين وصلنا.

بالنسبة للمشاكل اللي كاينة، أولا كان اجتماع ديال 3 ديال المركزيات النقابية وصيفطات مراسلة لوزارة الداخلية تتقول ليهم، احنا قابلين هاذ الاتفاق الجزئي على هاذ النقط اللي توصلنا ليهم.

ثانيا، تيبقى الخلاف فواحد العدد ديال القضايا، نفكوها فالنظام الأساسي ديال الجماعات الترابية، وطلبنا من الوزارة تمكننا من نسخة ديال هاذ النظام الأساسي، مع كامل الأسف ما توصلناش هاذي سنين واحنا كنتناقشو، ما عندناش النظام الأساسي لحد الساعة ما عندناش باش نفكو.

السيد الوزير، احنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنقول، الحوار والتفاوض خاصو يأطرو 3 دالمبادئ أساسية، أشنا هي؟

أولا، إنصاف الموظفين اللي عاناو من الإقصاء والتهميش، كاينة فئة ديال المجازين قبل من 2011، وأنت مشكور قلت بأن المشكل ديالهم تسوى، كاين بعض الموظفين اللي كانوا مرتبين في السلم 5 وطلعو للسلم 6، وحذفنا السلالم من 1 حتى ل5، وعاود حذفنا السلم من 5 حتى ل 6، ولاو جميع الموظفين مرتبين في السلم 6، كاين موظفين في السلم 6

حاملين للشواهد، كاينة الباكالوريا، كاين (DEUG) كاين واحد العدد ديال الناس عندهم شواهد ولقاو انفسهم فحالهم فحال واحد ما عندو حتى شي شهادة، هاذي فئة من الموظفين خاص الإنصاف ديالها.

كاين موظفين أخرين هم أطر ديال الجماعات يعانون من التهميش، لأنه مع كامل الأسف اليوم، اخترنا الاختيار الديمقراطي، وأعطينا لرؤساء الجماعات أنهم يسيرو بكل حرية، وعندهم كامل الصلاحية، ولكن ربطنا هاذ المسؤولية بالمحاسبة، علينا تفعيل مبدأ المحاسبة، لأنه في كثير من الأحيان هاذوك الموظفين ديال الجماعات الترابية، بزز عليهم خاصهم يتلونو ببعض الألوان ديال رئيس الجماعة إذا بغاو يحافظو على الحقوق ديالهم، وإذا بغاو بعض الإمتيازات، مع كامل الأسف هاذ الشي تيمس التنمية المحلية ديال بلادنا واحنا مقبلين على الجهوية.

ثالث مبدأ هو خاص يكون تكافؤ الفرص ما بين الموظفين، اليوم ما كاينش تكافؤ الفرص ما بين الأطر والموظفين، كاين مبدأ ثالث وهو انه خاصنا نعتمدو فعلا على الكفاءة وعلى الخبرة، مع كامل الأسف الجماعات الترابية، ما كنعتمدوش على هاذ الشي، لأنه إلى ساهمنا احنا ما حاسبناش المسؤولين والفاعل السياسي، نساهم في أنه النخب السياسية كنفسدوها، وإذا فسدنا النخب السياسية كنفسدو الأحزاب السياسية، وغدا نقلبو على الكفاءات منين غادي نجيبو هاذ الكفاءات، راه بلادنا هاذي، وبالتالي خاصنا ناخذو هاذ الشي بعين الاعتبار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان عند وشي تعقيب في حدود حوالي 12 ثانية.

طيب، ننتقل إلى السؤال السادس موضوعه برنامج الحكومة في إنجاز السجل الاجتماعي الموحد، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

كما تعلمون السيد الوزير لقد خصص جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه الأخير حيزا هاما للحديث عن أهداف السجل الاجتماعي الموحد حيث دعا جلالته في هذا الصدد الحكومة إلى أن تنكب في إنجاز هدا المشروع الهام وذلك قصد استهداف الأسر المستفيدة من هذا البرنامج، بعد تحديد الفئات الهشة والفقيرة والعمل على إعداد منظومة وطنية متكاملة تروم الحماية الاجتماعية للمواطنين وذلك من خلال إحداث سجل اجتماعي موحد وسجل وطني للسكان، وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن حصيلة تقدم الحكومة في هذا الورش الوطني الهام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف كتعرفو بأن بلادنا عندنا مجموعة ديال البرامج، اللي كل برنامج من البرامج كيستهدف مجموعة من المواطنين كل على حدة، وعندنا إشكال كبير ديال الالتقائية في هذه البرامج، ما كايناش الالتقائية في الاستهداف، يعني برامج عديدة وبلا ما ندخلو الآن في التفاصيل ديالها.

من أجل هذا جاء هذا البرنامج ديال إنجاز السجل الاجتماعي الموحد، الهدف الأساسي ديالو هو الاستهداف ديال الأشخاص المعنيين بكل برنامج على حدة، ويكون واحد النوع دالالتقائية بين هذه البرامج.

هذا مشروع مهم اللي بدات فيه الحكومة واللي سيدنا الله ينصرو رصدو في خطاب العرش للسنة الماضية، القانون المؤطر لهذا البرنامج سجل التسجيل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان والوكالة الوطنية للسجلات، اللي القانون ديالهم دوزناه في مجلس الحكومة، كاين بعض الإصلاحات التقنية، احنا خدامين فيهم إن شاء الله، وفي القريب العاجل غيجي لعندكم هنا ونجلسو نذاكرو فهذا الموضوع، ذيك الساعة بأريحية وبالوقت الكافي.

على أي الأساس ديال هذا البرنامج هو أننا نقدرو نوصلو للمواطنين اللي كيستحقو الإعانة، نوصلو لهم بشكل دقيق، هذا هو الهدف، وإذا بغينا نلخصو الهدف ديال هذا البرنامج هو غادي في طريقو إن شاء الله وكنتمناو أننا في القريب العاجل نجلسو باش نذاكرو فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذا التوضيح المهم.

احنا ما عندنا شك بأن غادي تستهدف الفئات اللي هي غادي توصل لها، وكنثمنو في الفريق الاستقلالي بأن وزارة الداخلية هي اللي تحملت هذا المشروع الاجتماعي المهم، وكونوا على يقين بأن الفريق الاستقلالي سيكون أول المدعمين لهذا المشروع الملكي الذي نعتبره.

ولكن الهاجس ديالنا علاش طرحنا هذا السؤال في إطار المعارضة البناءة؟ لأن كنعرفو عدة مشاريع قوانين اللي هي جد مهمة وكتستهدف المواطنين، بحال هذا المشروع اللي هو جد جد مهم، ملي كنسمعو الوقت القريب كنخافو فوقاش غادي يخرج، متى واش هذه السنة، السنة المقبلة؟

ملي كان الخطاب السنة الماضية، خاصو يكون وصل على الأقل لأحد المجلسين، لحد الآن لا أثر له، لهذا احنا التخوف ديالنا باش هذا المشروع ما يخرجش وما يشوفش النور، لهذا كنعاودو نأكدو عليكم وكنقولولكم جزاكم الله خير، هذا المشروع خاصو يخرج في أقرب وقت ممكن، لأن المستفيد الأول والأخير ديالو هو المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

نطمئن السيد المستشار المحترم بأن القانون غادي يخرج إن شاء الله في القريب العاجل.

غير هو ما ننساوش بأنه قانون بحال هذا ولا سجل اجتماعي بحال هذا يتطلب عمل طويل، يعني ماشي بسهولة أنك دير مشروع بحال هذا، بغيت نطمئنكم بأن احنا خدامين فيه وفي القريب العاجل، إن شاء الله، غنجيبوه لعندكم باش نذاكرو فيه، راه دوزناه، كاين بعض الأمور التقنية اللي خصنا نحسمو فيها في القريب العاجل، راه مشينا بسرعة، لكن من الأحسن أننا ناخدو الوقت الكافي باش نخرجو بمشروع اللي هو مهم، على أننا نتسرعو بزاف بعض الساعات ونخرجو بشي حاجة اللي ما غاديش تكون في المستوى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع في قطاع الداخلية، موضوعه عدم تمكين المكاتب النقابية من الوصولات الخاصة بالملفات القانونية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

رغم تنصيص الدستور على حرية الانتماء والتأسيس النقابي وكذلك وضوح ظهير 1957 فيما يخص كيفية وضع المكاتب النقابية لدى السلطات العمومية، فإننا نلاحظ أن عددا من أعوان السلطة لا يطبقون هذه القوانين، وبالتالي ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها لوضع حد لهذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اللي بغيت نأكد عليه هو أن الدستور دبلادنا والعمل النقابي مسألة اللي مفروغ منها ويعني لا يتناطح عليها عنزان.

في تأسيس النقابات اللي بغيت نشرح واحد النقطة تقنية هو أنه ما تنحتاجوش، السلطة المحلية حين تتوصل بالوصل ديال تأسيس النقابات راه تتعطي ذيك الساعة إما كتطبع في اسميتو وإما تتعطي الوصل ذيك الساعة، راه الجمعيات اللي تيتعطاوها وصل مؤقت وتنرجعو لـ 60 يوم من بعد، فيما يخص النقابات راه ما كاينش كاع هاذ الإشكال، يعني فذيك الساعة تيتوصلو به.

وهذا هو القانون، وإذا كانو حالات اعطيوهم لنا، لأن احنا ما عارفينهم، إلى كانوا حالات بأنهم مشاو لتأسيس نقابات وطلبو منهم السلطات المحلية، أنهم يعطيوهم الوصل و لا ما بغاوش يعطيوهم، أعطيوهم لنا احنا غنتأكدو منهم، لكن هاذ الحالات ما كاينين، يمكن يكونو حالات، لكن القانون راه واضح، ما كاينش وصل مؤقت، وصل نهائي، كاين وصل واحد تيتعطى ولا تيتم الطبع في الظهر ديال الورقة، هاذ الشي اللي كاين، وإذا كانوا شي حالات احنا مستعدين أننا نشوفوها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير.

ونحن بدورنا لا ننكر يعني تجاوبكم الإيجابي حتى على المستوى المركزي في عدد من الصراعات الاجتماعية.

ولكن للأسف على مستوى عدد من مسؤولي الجهات فإن الظاهرة منتشرة وبشكل مكثف وتزداد، وأعطي نموذج عمالة تمارة مثلا، فهي ترفض رفضا مطلقا التوصل بالتصريح بالمكاتب النقابية، كذلك عشناها في وجدة لفرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وقد تم تدخل عدد من المؤسسات الدستورية، وكذلك تدخل السيد وزير الدولة في حقوق الإنسان من أجل أن نحصل على وصل الإيداع، ونفس الشيء يقع في عمالة كزناية بالمنطقة الصناعية.

وأكبر الكبائر وهي المنطقة الصناعية الجديدة في سيدي يحيي الغرب، لدرجة أننا أصبحنا نشك في تواطؤ السلطات المحلية على طرد المسؤولين النقابيين، وهذا واقع ومستعدون للترافع وأن ندلكم بكل الوثائق في ذلك.

بل أكثر من ذلك أن مكتب المرأة الجماعية هنا بالرباط لم يتوصل به لمدة سنتين، وكل هذه الوقائع مثبتة لنا ومستعدون لأن نمد كل الوثائق.

لهذا السيد الوزير نحن لنا ثقة كاملة فيكم وفي كفاءتكم، ونطالبكم بفتح تحقيق نزيه في كل هذه النوازل واتخاذ القرارات التأديبية تطبيقا للمبدأ الدستوري ربط المسؤولية بالمحاسبة، لأنه حان الوقت لأن لا يفلت أحد من العقاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم.

يعني ما غندخلش معك في نقاش حالة بحالة، لكن كنقولك، الحالات اللي عندكم وجدوهم لنا أعطيوهم لنا، وأنا كنلتزم بأنه إلى كانو من هاذ الحالات سيتخذ اللازم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثامن موضوعه تأهيل الموارد البشرية للجماعات الترابية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد الوزير،

يشكل تأهيل الموارد البشرية الجماعية مرتكزا أساسيا لتطوير أداء الجماعات الترابية وتكريس إدارة القرب وضمان التنمية المحلية.

بناء عليه نسائلكم السيد الوزير المحترم، أولا ما هو برنامج الوزارة لتأهيل الإدارة الجماعية؟

ثانيا، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين وضعية موظفي الجماعات الترابية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

كاين واحد النوع ديال بين السؤال اللي تطرح قبل وهذا، بالإدارة اللي هضرنا عليها قبيلات وبين السؤال اللي طرحو الإخوان ديال (La CDT).

فيما يخص تدبير الموارد البشرية الآن كيف كتعرفو راه هي من اختصاصات السادة الرؤساء حصريا، السادة رؤساء الجماعات هما اللي عندهم الاختصاص في تدبير الموارد البشرية ديال الجماعات الترابية.

لكن هذا ما كيمنعش بأن كاين واحد النوع ديال التعاون بين الجماعات الترابية وبين وزارة الداخلية الممثلة في المديرية العامة للجماعات الترابية.

أولا، من أجل تحسين ظروف العمل ديال الموظفين.

ثانيا، من أجل تكوين أحسن لهاذ الموظفين.

ثالثا، من أجل المساعدة في إيجاد الموظفين الأكفاء، خاصة بعض أنواع الموظفين، كاين مهندسين وأطباء، اللي كيتلقاو مشاكل كبيرة باش نلقاوهم الآن، والإخوان كاملين كيعرفو اللي كيسيرو الجماعات الترابية بأن ولات صعيبة أن تلقى مهندس أولا طبيب أولا مهندس معماري اللي كيقبلو يمشيو يخدمو في الجماعات الترابية.

وهذا إشكال كبير، لأنه إذا خوينا الإدارة دالجماعات الترابية من الموظفين الأكفاء راه الإشكالية غتطرح، وغتطرح في المستقبل.

هذا كيحتم علينا بأن يكون عندنا واحد الأجرأة ديال التكوين المستمر فيما يخص موظفين الجماعات الترابية، وفهاذ الباب المديرية العامة للإدارة الترابية مع الجهات كتعمل من أجل وضع برنامج ديال التكوين مستمر لموظفي الجهات في أحسن الظروف.

كانو فخلال 2018 كان تقريبا واحد 20 ألف يوم تكوين، هاذ السنة إن شاء الله غنفوتو هاذ الرقم، وكنتمناو أن السنوات المقبلة تعطينا فرصة أن هاذ التكوين يكون أحسن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على جوابكم القيم، تفاعلا معه واستحضارا لواقع الإدارات والجماعات الترابية ولمجهودات وزارة الداخلية المبذولة لإصلاحها وتحديثها وتأهيلها نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، اعتبارا لأهمية الإدارة الجماعية كفاعل استراتيجي في التنمية المحلية والجهوية. وأمام حجم اختصاصات ومهام الجماعات الترابية، نقترح في الفريق الحركي، أجرأة مخططات التكوين والتكوين المستمر لموظفي وموظفات الجماعات الترابية، وأيضا وضع مخطط شمولي لإصلاح الإدارة الجماعية، لأن نجاح الجماعات الترابية رهين بتأهيل إدارتها.

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي، أن التعجيل بإصدار النظام الأساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية هو المدخل الأساسي للارتقاء بالوظيفة الجماعية، والكفيل بتحسين الوضعية المهنية والاجتماعية والمسارات الإدارية لأزيد من 150 ألف موظف وموظفة.

ثالثا، السيد الوزير، نسجل أن العديد من الجماعات تعرف إشكالية التوظيف وتعقد مسطرة إجراءات المباريات لسد الخصاص المهول القائم في إدارتها في بعض الوظائف، خاصة بعد حذف السلالم الدنيا، مما يعمق حاجات الجماعات إلى الخدمات الأساسية كالأشغال والحراسة والبستنة، وما إلى ذلك.

لذا، نتطلع إلى إجراءات لتبسيط مسطرة مباريات التوظيف أو فتح باب التعاقد لسد هذا الخصاص الكبير.

رابعا، استحضارا لبعض الإشكاليات الفئوية لموظفي الجماعات، نعتبر أن الدورية المتعلقة بتحديد تعويضات المسؤولين في الإدارة الجماعية والمعتمدة على معايير عدد السكان مجحفة في حق موظفي الجماعات في المدن المتوسطة والكبرى، لذا نتطلع إلى تعديلها وتحسينها.

وفي نفس الإطار، نلتمس منكم السيد الوزير، إدماج الموظفين العاملين في الحالة المدنية والتصديق على الوثائق ضمن فئة المستفيدين من التعويض عن المهام الشاقة، ونحن نعلم المسؤولية القانونية المترتبة عن الأخطاء في ممارسة وظائفهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة هو وضع النظام الأساسي غيسمح لنا بأنه يتم تحسين الوضعية المهنية وتجويد ظروف العمل ديال الموظفين.

كيف قلت راه النظام الأساسي موجود، وراه غنبداو في القريب العاجل إن شاء الله، توصلو به الفرقاء باش نذاكرو فيه، ونمشيو به للقدام إن شاء الله.

وفهاذ النقطة خاصني نشير بأنه تقريبا نفس النظام الأساسي ديال الموظفين ديال الدولة.

نقطة أخيرة، اللي أشرتو لها السيد المستشار المحترم، هو ما يخص التوظيفات وفيما يخص التعويضات.

الإشكالية اللي خاصنا نذكرو فيها وبكل صراحة، التعويضات مزيانة، والمداخيل حتى هما مزيانين، وما كاينش باش تخلص، ما عندكش باش تخلص، خاصنا نخدمو على تحسين ظروف العمل هاذي ما فيهاش شك، لكن أيضا تحسين، يعني مداخيل باش يمكن لنا أننا نزيدو ونحسنو كلشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع، موضوعه الرسم المفروض على الأراضي غير المبنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

يشتكي العديد من المنعشين العقاريين حول الرسوم المفروضة على الأراضي المبنية، بحيث أي مقاول تيجي وكيخلص الواجبات، وحسب القانون 47.06 إما عندو ثلاث سنين أو خمس سنين أو سبع سنين، ولكن أن ملي كيسالي المدة وما كيكونش كمل المشروع كتجي الجماعة وتقول له نبداو (à zéro)حتى اللي خلص شحال هاذي (à refaire)، معنى أننا تنطيحو فواحد التناقض، أنا خلصت ولكن اليوم ما تاحت لي الفرصة لظروف ما، تتجي الجماعة وتتقول لي عاود من الأول، وراني خلصت، وملي كتحسب لي ما تتحسبليشي غير البقع اللي غنبنيها، تتحسب لي حتى الممرات، تتحسب لي القطعة كاملة، معنى هذا تندفعو بالمنعشين العقاريين إلى الفلاس.

فالمطلوب، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، أولا نوحدو القيمة على ذيك المتر مربع، كان اللي تيحسب لو 3 دراهم، كان اللي تيحسب 10، كاين اللي تيحسب 20، علاش ما نوحدوش الثمن من جهة.

ثانيا، علاش تنحسبو من جديد، انحسبو للسنوات اللي مازال لو، أو نحسبو غير البقع اللي غادي يتبنى فعلا، ما شي الشوارع كلها، هذا تنضرو بالمنعشين العقاريين.

فالكلمة لكم السيد الوزير، للإجابة وللتوضيح فقط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

غير باش يمكن لنا نمشيو بسرعة باش نوضعو الإطار، القانون 47.06 كاين واحد النوع دالخلط بين (Ce qu'on appelle les autorisations de lotir et de construire) رخصة التجزئة والبناء، ورخصة الإعداد والتهيئة (les autorisations d'aménagement et de développement) وحدة فيها 3 سنين ووحدة فيها توصل حتى ل 7 سنين.

ووقع واحد النوع ديال الخلط بين، كتجي تخلص تيقول لك راه خاصك هاذ (l'autorisation) يعني وقع هاذ الخلط، هاذ الخلط حلوناه كانت واحد الدورية اللي تصدرت نهار 31 يوليوز هاذ السنة، اللي حددنا فيه الأمور بدقة، بأنه توحدت الأمور بين أقل من 30 هكتار، عندها 3 سنين، بين 30 و100 هكتار عندها 5 سنين، وأكثر من 100 هكتار 7 سنين.

وفي نفس الإطار خلينا، حيث تتاخذ التجزئة، الأراضي اللي تتبقى تتحيد، اللي تتبقى عند أسميتو ما تتبدا تحسب عليها حتى تيفوت الوقت، 7 سنين ديالك أولا 3 سنين أو لا 5 سنين، يعني ما غنرجعوش نحسبو للناس من النهار الأول.

كان واحد النوع دالخلط، الآن هاذ الخلط صححناه، وهاذ القضية ديال حسب الطرقان واسميتو راه حتى هو واضح، تيبقاو المستثمر الأراضي اللي بقاو ما تباعولوش هو اللي تيخلص عليهم ابتداء من السنة اللي من وراء الاستلام ديال التجزئات ديالو، فهاذ الناحية راه واضحة.

بقاو 2 دالنقط علاش شي تيخلص 3، شي تيخلص 4، شي تيخلص 5؟

هاذي يعني تحديد ديال السومة تدار على مستوى الجماعات الترابية، هاذ المسألة اللي هي كاينة في القانون الآن، وهاذ النوع ديال يعني (La Taxe) شوية (compliqué).

فهذا الإطار، إطار العمل اللي غادي نقومو به، إن شاء الله، ديال إعادة مشروع إصلاح قانون الجبايات المحلية، غنعاودو النظر فهاذ المجموعات ديال الجبايات من هاذ النوع، في إطار الخلاصات اللي خرجو المناظرة الوطنية ديال إصلاح الجبايات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

نتمناو أن المسؤولين على الجماعات الترابية يقتاديو أو يفهمو أشنو هو معنى الظهير ديال 47.06 بأن ما يمكنش نخلطو.

ثانيا، كاين مشكل واحد آخر، والشيء بالشيء يذكر، بحيث حتى الأراضي المسترجعة، اليوم راه حسب الظهير ديال 73، كاينة دورية اللي جات في 1994 اللي صدرت عن رؤساء الحكومة، بحيث واحد السلسلة حتى هي لهاذيك المجالس الإقليمية اللي كتحسم في ذوي الحقوق وتنصفهم معمر الملفات ما كتسوى، ما كتجتمعشاي بدورية، وكتخلي التراكم حتى السيد اللي غادي يعطي الأرض ديالو، كانو غيجزئها وكنحيرو فيه كدولة، كتحير فيه الدولة، لأنها كتولي الأراضي العشوائية، البيع العشوائي، البناء العشوائي، واحنا كنطيحو في واحد المنابت بحال الفطريات كتنوض لنا في هوامش المدن بالخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الرسالة وصلت، السيد الوزير في حدود نصف دقيقة.

السيد وزير الداخلية:

هو حقيقة هاذ يعني كاين اليوم كتمثل بالنسبة الجماعات الترابية مداخيل مهمة اللي ما يمكناش أننا نستغناو عليها، باش نكونو واضحين.

لكن عندها شروط، عندها شروط اللي هما واضحين، مع كامل الأسف هاذ الشروط، الجماعات الترابية ما كيلتزموش بها دائما، لعدة أسباب، الدورية اللي مشات وضعت واحد المجموعة ديال يعني الاعتبارات باش تسهل المأمورية على السادة رؤساء الجماعات الترابية، حيث كيقررو هاذ (la taxe) وسهل المأمورية أيضا على المستثمرين، لكن على كل حال يجب إعادة النظر فهاذ المضامين كاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال العاشر وموضوعه برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يشكل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية إحدى الدعائم الأساسية للحد من الهشاشة والخصاص التنموي الذي تعرفه بعض الجهات والمناطق والمجالات ببلادنا.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، أولا، ما هي الخطوط العريضة لهذا البرنامج؟

ثانيا، ما هو تقييمكم لتنزيله على أرض الواقع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا سؤال حتى هو فيه كيدخل فالمجموعة ديال الأسئلة اللي ثلاثة ديال الدقايق ما يمكنش نجاوبو عليها، زعما مستحيل أن برنامج بهاذ الأهمية يمكن نجاوبو ولا نعطيو خلاصة ديالو في ثلاثة ديال الدقايق.

غنحاول أنني نمشي بسرعة، تقريبا غادي نقرا باش نقدر نمشي بسرعة.

هاذ البرنامج اللي جا تنفيذا للتعليمات الملكية السامية اللي كيخص 2016-2022 واللي تخصص له 50 مليار ديال الدرهم، وكيهم التمويل ديالو جاي من القطاعات ديال الفلاحة والتجهيز والتعليم والصحة عبر صندوق التنمية القروية بما يخص 47%، المجالس الجهوية 40%، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 8%، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 5%.

هذا البرنامج كيهم إنجاز مشاريع فك العزلة على العالم القروي وتحسين ربط الشبكة الطرقية ب35 مليار، تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب 6.4 مليار، تعميم الكهرباء 2.3 مليار، تحسين عرض الخدمات العلاجية 1.5 مليار والتعليم 4.4 مليار.

والاعتمادات المرصودة ل2017-2018-2019 وصلت ل22.45 مليار درهم، فيما يخص نسب الإنجاز يمكن نقولو بأنه كيوصل 98% فيما يخص 2017، 3.5 مليار في 2019 تقريبا 71%، هذا بعجالة هاذ البرنامج.

الآن بطبيعة الحال على أرض الواقع الأشغال غادية، وكنحاولو ما أمكن أننا نستجبو لمطالب الساكنة فيما يخص هاذ المناطق هاذي، لكن من أجل تفعيل أحسن لهاذ البرنامج، فهاذ الفترة الأخيرة تم الاجتماع داللجان ديال الإشراف على هاذ البرامج من أجل إعادة النظر فبعض من هاذ المشاريع، علاش؟

لأن اكتشفنا بأن بعض المشاريع اللي كانت مبرمجة في السابق ما تتستجبش لتطلعات الساكنة بدقة، لهذا أعطينا المجال للسادة الولاة والسادة العمال مع الإدارات المعنية باش يتم التصحيح ديال هاذ البرامج للإجابة بطريقة دقيقة لمتطلبات الساكنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني الحضور، مستشارين ومستشارات،

بدوري السيد الوزير بغيت نهنأكم على الثقة المولوية من طرف صاحب الجلالة نصره الله.

كما قلت السيد الوزير في 2 دقائق يصعب أننا نهضرو على برنامج من هذا الحجم الكبير، إلا أنه بودنا كذلك أننا ننوه بالدور الفعال لوزارة الداخلية ومصالحها الخارجية في برمجة وتنزيل مشاريع الحد

من الفوارق المجالية والاجتماعية.

كذلك التذكير بأن البرنامج الذي يمتد من 2017 إلى 2023 يهم 5 تدخلات، وهي الطرق القروية، التعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، باعتمادات إجمالية يقدر، كما قلتو، ب 50 مليار ديال الدرهم، برنامج تساهم فيه الجهات ب 40% كما قلتو و60% للقطاعات الأخرى.

الملاحظة، بتشخيص الواقع فما عدا التقدم الملموس في مجال الطرق القروية، رغم التفاوت بين الجهات في باقي التدخلات القطاعية التعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، لازال محدود جدا في إطار هذا البرنامج، التدخلات ديالهم.

بخصوص الطرق القروية المنجزة، التخوف اللي عندنا، السيد الوزير، أن غادي تكون واحد 22.000 كيلومتر، التجهيز تيقول بأنه ما عندوش علاقة به، وبالتالي الصيانة ديالو كيفاش غادي تكون من بعد والتتبع ديالها؟

البرنامج كذلك الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، السيد الوزير، يطرح إلى جانب سؤال الحكامة، سؤال تنزيل الجهوية المتقدمة.

في هذا الإطار يعتبر برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية آلية مالية وتدبيرية مهمة، ولكن في منظور الفريق الحركي، فإن التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي المنشود يتطلب سياسة حكومية عمومية مبنية على الالتقائية والانسجام، وهو ما يتطلب، في نظرنا، إعادة النظر في معايير توزيع الميزانية على الجهات الذي يعتمد على معايير السكن على حساب المساحة الجغرافية، وهو ما يتطلب، في نظرنا، اعتماد معيار ثالث وهو الخصاص التنموي ومؤشر التنمية البشرية.

تنزيل صندوق التضامن الجهوي لإنصاف الجهات المحرومة من التنمية، ويمكن لنا نعطيو كمثال الجهة ديال درعة تافيلالت، اللي في الحقيقة والشساعة المساحة ديالها يصعب أننا فهاذ التمويلات، خاص كذلك مراعاة هاد الميزانية.

اعتماد نظام ضريبي محفز للجهات التي تفتقر لبنيات أساسية عبر العودة إلى نظام الزونينك وحل إشكالية العقار لجذب الاستثمار حول الجهات ذات المؤشرات الضعيفة، مراجعة معايير تحديد ميزانية الجماعات، خاصة القيمة المضافة.

وبغيت نقول واحد المسألة السيد الوزير، رغم انه كاين واحد المجهود في القضية ديال الطرق، ولكن خاص واحد المجهود في القضية ديال القانون فيما يخص مجموعة ديال الدواوير اللي طاحو لهم الديور ديالهم وعندهم إشكاليات مثل أزضل، إمي نولاون، ورزازات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

في الموضوع ديال تقليص الفوراق المجالية لكن الكل تيصب فهاذ الإطار.

فيما يخص هاذ البرنامج أولا وقبل كل شيء، نشيدو بالمجهود اللي تيقومو به الجهات، لأن ما ننساوش بأن الجهات عندهم 40% في التمويل ديال البرنامج، والجهات قامو بدور رائد فيما يخص هاذ البرمجة والأشغال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر والأخير الموجه لقطاع الداخلية، موضوعه وضعية المجازر ببلادنا وانتشار الذبيحة السرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يتنازع سوق اللحوم الحمراء ببلادنا إشكالان أساسيان، يتجلى الأول في افتقار عدد كبير من المجازر للشروط الصحية والبنية التحتية اللازمة لمراقبة الذبائح قبل ذبحها وتخزين لحومها في ظروف ملائمة، ومراقبة جودتها قبل تقديمها للاستهلاك.

ويتعلق الأمر الثاني، بانتشار الذبيحة السرية خاصة بالأسواق الأسبوعية والقرى.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها للنهوض بوضعية المجازر ببلادنا ومكافحة الذبيحة السرية خاصة بالأسواق الأسبوعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

عندي واحد الورقة، راها كنفضل ما نقراش الورقة فيما يخص هاذ السؤال، لأن علاش؟ لأنه سؤال مهم، وعايشينه كاملين وكنعيشوه يوميا تقريبا.

بطبيعة الحال المجازر هي تجزيئات عمومية اللي كتسيرها الجماعات الترابية، الإشكالية المطروحة هو أنه مجموعة، باش ما نقولوش أغلبية المجازر الجماعية هي في حالة، ماشي شي حالة تقريبا يرثى لها، علاش؟ لأن كاين واحد المجموعة ديال الإشكاليات تطرحو، كاين بعض المجازر اللي تمت الأشغال فيهم وتم التنظيم ديالهم، لكن الأغلبية ديال المجازر باقيين في حالة اللي هي ماشي في المستوى.

في إطار المغرب الأخضر، تدار برنامج تم التوقيع عليه في 2014، من أجل إعادة تأهيل المجازر، مع الأسف ما نجحناش فيه، لأن نعطيكم مثل ديال الجديدة، مشينا باش نعاودو تأهيل المجازر، ووقعو لنا مشاكل مع الجزارة ومع أسميتو، اللي بصعوبة باش استطعنا أننا نحلو بعض الإشكاليات، عندنا مشاكل صعيبة، الناس ما كتقبلش أن المجازر تشد، وخا أننا فهاذ الإطار كنعوض الجماعات المداخيل ديال المجازر، لأن الناس ما كتقبلش بسهولة أنها المجازر تشد وأنه يمشيو يأخذو اللحم فهاذ الفترة من مجازر الجماعات المجاورة، إلى آخره.

هذا ما كيمنعش بأننا مزال خدامين في هاذ الإطار، وخاصنا نلقاو الطريقة المثلى باش أن هاذ التجهيزات الجماعية يتم التحسين والتجويد ديالها.

لأن كاين حتى واحد المسألة اللي هي اجتماعية، مازال احنا المغاربة كيعجبنا اللحم اللي مذبوح معلق عند الجزار، الله غالب، راه باش نكونو واضحين فيها، لهذا خاصنا المساعدة والعمل جميعا يد في يد، السلطات العمومية، الجماعات الترابية، l'ONSSA))، وزارة الفلاحة، يد في يد باش أننا نحسنو من الجودة ديال هاذ المجازر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالك الصريح، والاعتراف بأن هاذ القطاع في الحقيقة فيه مجموعة من المتدخلين.

معروف أن عندنا أزيد من 900 مجزرة، 180 في الوسط الحضري وأزيد من 700 في الوسط القروي، وكلها حسب الاعتراف ديالك راه مهترئة وغير مشرفة في هاذ البلد السعيد.

من المجموعة ديال هاذ 900 تقريبا يلاه 8 اللي هي معتمدة تقريبا، إلى كانت الأرقام تصحح لينا، لأن حتى ثمانية ديال المجازر اللي هي معتمدة، إلى كانت الأرقام راه دالة، لأن من 900 تكون ثمانية معتمدة، بعد واحد المجموعة ديال الإجراءات من 2009 ل2019 بعد عشر سنوات وإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية ديال المواطنين ومع عقد البرنامج الذي تم يعني التجديد ديالو، لأن كاين من 2009 ل2014 وتم تجديده في 2014.

رغم هاذ المجهودات كلها المبذولة، مازال الصحة ديال المواطن ومجموعة ديال الجهات كلها تدق ناقوس الخطر، لأن فيه الأمر ديال التنقل ديال الأمراض، فيه يعني لا يشرف البلد ديالنا.

ولذلك نقترح 3 خطوات إجرائية، مزيد من الدعم ديال الجماعات الترابية من أجل التأهيل ديال هاذ المجازر، السيد الوزير، لأن لا تشرف المدن ولا حتى القرى.

ثانيا، العمل على إحداث مجازر إقليمية مصنفة ومعتمدة، لأن الصحة ديال المواطن راه فوق كل اعتبار، وخاصنا سياسة مندمجة لأن فيها قطاعات متدخلة ويكون التعاون في هذا الاتجاه ديال تأهيل هذه المجازر.

الأمر الآخر اللي هو خطير هو الذبيحة السرية، الرقم أيضا المعلن أزيد من 45% ديال اللحوم دالاستهلاك من الإنتاج الوطني كلها تتجي من الذبيحة السرية، وما عرفناش أشنو اللي كيجي من هذاك القطاع، السيد الوزير.

ولذلك نحثكم في إطار التعاون مع الجميع من أجل القطع مع هذه الآفة التي تهدد سلامة وصحة المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

غير بغيت الله يجازيكم بخير باش نتفاهمو مزيان، المجازر في حالة يرثى لها ما كيعنيش بأن الصحة ديال المواطنين في خطر، راه كاين فرق كبير، لأن اللحوم الأطباء (L'ONSSA) كتقوم بالعمل ديالها والأطباء البيطريين كيقومو بالعمل ديالهم فيما يخص مراقبة اللحوم، هذه مسألة، جوج دالحوايج، لأن فين كاين الإشكال؟ كاين الإشكال في البنية التحتية ديال المجازر ماشي في المراقبة اللي كتدار، المراقبة راه كتدار.

ثانيا، فيما يخص الذبيحة السرية، ما عرفت السيد المستشار منين

جبتي 45%، لأن بطبيعة الحال سرية، ما يمكنش تحسب واحد الحاجة سرية 45% بزاف، ما كنظنش بأن واصل هذا الرقم، لا ما واصلش هذا الرقم 45% لكن الذبيحة السرية..

خليني الله يجازيك بخير غير نكمل هذه النقطة.

الذبيحة السرية، كيف قلت لكم في الأول، راه إشكال اللي هو إشكال كبير، الناس كتبغي الذبيحة السرية، هذا إشكال عندنا، ماشي ما بغيناش نصاوبو المجازر راه عندنا إشكال كبير باش نصاوبو هذه المجازر، كاين إمكانات مادية اللي هي متوفرة، السادة الرؤساء خاصهم يتعاونو معنا، الجزارين خاصهم يتعاونو معنا باش يتصاوبو هذه المجازر، لأن عاروحشومة اليوم يكونو بعض المجازر في الحالة اللي هما فيها اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك القيمة معنا في هذه الجلسة.

ونعتذر منك عن ضغط الوقت كما هو مسطر عندنا في القوانين الجاري بها العمل داخل مجلس المستشارين.

وننتقل إلى السؤال الموجه ..

طيب، بعض السادة المستشارين يطالبون بأن نتوقف حوالي 5 دقائق لأداء صلاة العصر.

رفعت الجلسة.

ونلتقي بعد 5 دقائق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه مشاكل الصناعة التقليدية، وبهذه المناسبة نرحب بالسيدة الوزيرة ونتمنى لها كامل التوفيق ونهنئها على الثقة التي حظيت بها لكي تتحمل مسؤولية هذا القطاع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على الرغم من الأهمية القصوى التي يحظى بها قطاع الصناعة التقليدية ودوره البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لازال القطاع يعاني العديد من المشاكل والإكراهات، تحول دون تحقيق الأهداف المنتظرة من قطاع تراهن عليه بلادنا للنهوض بالاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير المتخذة لمواجهة المشاكل والتحديات التي يعاني منها القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

صحيح، السيد المستشار المحترم، أن هذا الموضوع يحظى بأهمية قصوى وبدور بارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصناعة التقليدية تعتبر قطاعات حيويا يشغل حوالي 2.4 مليون تاع الصناع التقليديين ويساهم بأكثر من 7% في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى دوره في الحفاظ على تراثنا الأصيل والمتنوع.

وهذه مناسبة أود من خلالها أن أتوجه بالتحية والتقدير لكافة الصناع التقليديين وجميع الشركاء في هذا المجال، وهي مناسبة أيضا للاعتراف بما يقدمه الصناع التقليديون بحرفية عالية، مكنت منتوجات الصناعة التقليدية من ولوج أسواق عالمية متعددة.

بطبيعة الحال السيد المستشار المحترم هناك عدة مشاكل وتحديات يعاني منها هذا القطاع، ويمكن اعتبار مشروع رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية والذي كان كيطالبو به المهنيين منذ سنوات إطارا تنظيميا وقانونيا هاما لتنظيم وتطوير هذا القطاع، علما أن مجلس النواب قد صادق عليه بالإجماع بتاريخ 22 يوليوز 2019، وقد أحيل على مجلس المستشارين.

إن هذا المشروع سيجعل قطاع الصناعة التقليدية أكثر تنظيما من خلال تعريف أنشطته بأصنافه الفنية والإنتاجية والخدماتية، وسيرفع من فعالية البرامج الموجهة للقطاع من دعم ومواكبة تقنية وتكوين وتسويق وتغطية اجتماعية، كما سيمكن من تثمين العمل الحرفي والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات وتحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين وحماية المستهلك.

كما أن الوزارة تعمل على بلورة إستراتيجية جديدة في تنمية الصناعة التقليدية مع مواصلة البرامج الحالية.

أهداف هذه البرامج متعددة منها أولا تأهيل العنصر البشري في إطار التوجيهات الملكية السامية الخاصة بخريطة الطريق لتطوير التكوين المهني، ثم الرفع من جودة منتوجات الصناعة التقليدية وتعزيز دور غرف الصناعة التقليدية ودعم وتشجيع ترويج المنتوج على الصعيد الوطني والخارجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات.

ولكن باش نكون صريح معك، قبل شحال هذا القطاع في الحقيقة كان معلقين له (sérum) دبا حاليا السيدة الوزيرة راه كيقطرو له، وللأسف السيدة الوزيرة الإستراتيجية اللي متبعة الوزارة ما كتماشاش مع متطلبات الصانع التقليدي، نعطيك أمثلة السيدة الوزيرة:

الوزارة غادية كتخسر الملايين ديال الدراهم في مشاريع ما عندهاش نفع على الصانع التقليدي، أمثلة السيدة الوزيرة، كتبني مجمعات ديال الصناعة التقليدية، كيتم البناء ديالها، كتبقى يا شبه فارغة يا فارغة في بعض الأحيان، لأنها تتحط في مواقع ما شي إستراتيجية.

تتبني دور الصانعات بملايين ديال الدراهم السيدة الوزيرة، تيتعطاو لجمعيات باش يسيروهم، بطبيعة الحال هاذ الجمعيات تيكونو متسيسين، تتولي هاذ المرأة معايا، هاذي راجلها ما معناش، هاذي هذا تينوض الصداع تتسد، تتبقى مسدودة، وكاينين حالات عديدة، السيدة الوزيرة، هاذ الشي اللي تنقول لك.

زيادة، السيدة الوزيرة، الملايين ديال الدراهيم تتخسر في بعض الحاجات أنا تتبان ليا غير خضرة فوق طعام، كالسيدة الوزيرة جائزة أمهر صانع، تنخسرو الملايين ديال الدراهم باش نعطيو واحد 5 ديال الصناع نعطيوهم شواهد، وهاذوك الشواهد ما يشوبهم وهذا موضوع آخر غادي نرجعو ليه السيدة الوزيرة، باش نعطيو 5 ديال الشواهد للصناع التقليديين، زيدها السيدة الوزيرة "معرض من يدنا"، الوزارة تدعم جمعية ديال المقاولات، وتنقول لك المقاولات بملايين ديال الدراهم باش تنظم معرض، وهذاك المعرض هذيك الجمعية تتقبط الكراء ديال الثمن ديال الأروقة، ما فهمتش علاش تيتم الدعم وهاذيك الجمعية تستخدمه والمقاولات، يعني ماشي الصانع التقليدي مباشرة، راه المقاولات.

زدها السيدة الوزيرة، سمعنا مؤخرا أن الوزارة دايرة دراسة، أعطت لأحد المكاتب ديال الدراسات باش يدير دراسة على الوزارة، والوزارة بالملايين ديال الدراهم، الوزارة مخلية الغرف فيها أعضاء عندهم جميع الحرفيين، يعني تيفهمو في هاذ القطاع أكثر من هذاك المكتب ديال الدراسات، علاش ما تمش الاستشارة ديالهم، ومشاكل كثيرة والوقت ما تيسمحش.

غير اللي غادي نأكد لك السيدة الوزيرة، أنا دبا 4 سنين دوزناها وهذا العام الخامس، أقسم بالله العلي العظيم إلى الصانع التقليدي إما تزادت عليه إبرة، أقسم بالله العلي العظيم ما درناش في القطاع والو، الصناعة التقليدية ما تزاد فيها والو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في حدود ما تبقى من الوقت للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار،

اللي يمكن لي نقول لك هو أن هذا القطاع هو من الأولويات ديال الوزارة وديال الحكومة، وأهم حاجة هو نخدمو اليد في اليد، احنا مستعدين، أبواب الوزارة مفتوحة، وأحسن حاجة هي نتقابلو، عندنا مهمة واحدة هي النهوض بهذا القطاع، إن شاء الله، في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه برنامج الوزارة للنهوض بالنشاط السياحي بأقاليم جهة درعة-تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك حميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية نهنئ السيدة الوزيرة على الثقة المولوية الشريفة.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، حول قطاع السياحة بجهة درعة-تافيلالت، هذه الجهة تعرف مجموعة من المواقع السياحية ذات جودة عالمية، تتنوع فيها السياحة من البيئي إلى الاستشفائي إلى الجبلي إلى كل أنواع السياحة موجودة هناك، إلا أن هذه المواقع تعرف ترد في بنيتها التحتية، كما أن الخدمات السياحية تعرف ضعف شديد.

لذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول برنامج وزارتكم لتأهيل هذه المواقع السياحية بالجهة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار المحترم،

عرفت الطاقة الإيوائية لجهة درعة-تافيلالت ارتفاعا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2018 بنسبة زائدة عن 45%، حيث بلغت حوالي 18.450 سرير، تتموقع جهة درعة تافيلالت كوجهة سياحية طبيعية، تحافظ على واحاتها وتلالها ونخيلها بشكل يمكن السائح من تجربة فريدة من نوعها في إطار السياحة المستدامة.

ويتركز عمل الوزارة في هذه الجهة على تثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية، في إطار إبرام شراكات، خاصة مع الشركاء المحليين، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتتوفر الوزارة على دراسة، مكنت من وضع برنامج عمل يتركز على تطوير الأنشطة السياحية، مع التأكيد مرة أخرى على ضرورة الحفاظ على الفضاءات الطبيعية، ويشمل هذا البرنامج على سبيل المثال جبال أملاكو، مضايق تودغا، مضايق دادس، جبل مكون، عين مسكي، وتهيئة 9 مدارات سياحية تربط بين إملشيل وإقليم الراشيدية وخنيفرة وغيرها.

أما على مستوى إقليم ورزازات فقد مكنت الدراسات من وضع برنامج عمل يتكون من عدة مشاريع، نذكر منها على سبيل المثال التثمين السياحي للفضاء المطل على قصر آيت بن حدو، خلق فضاء سياحي للتنشيط السياحي مخصص للعروض السينمائية.

ولتنفيذ هذه البرامج ستركز الوزارة على تعبئة التمويلات المالية في إطار شراكات وجلب الاستثمارات الخاصة، إضافة إلى مواكبة مهنيي القطاع وتشجيع التشغيل الذاتي والرفع من مؤهلات الموارد البشرية عبر التكوين المهني والإدماج.

ومن جهة أخرى وفي إطار تثمين القصور والقصبات بإقليم زاكورة، تم خلق شركة خاصة بهذا المشروع بشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تحويل القصور والقصبات إلى منتوج إيواء أصيل ومتميز، وقد أعطيت انطلاقة الأشغال بقصبات دار الهبة بزاكورة وآيت عبو بورزازات، وتعرف الأشغال حاليا تقدما بنسبة حوالي 45% في أفق افتتاحها إن شاء الله في أواخر سنة 2020.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب.

وللتذكير فقط السيدة الوزيرة أن هذا السؤال نطرحه للمرة الثانية، لأننا لاحظنا أن هناك غياب إرادة حقيقية تعكس هذه الأهمية وتأهيل هذا القطاع بهذه الجهة المباركة، حيث البنية التحتية لهذه المواقع السياحية ضعيفة جدا، مما يجعل هذه المناطق مناطق عبور فقط، بدل أن تكون مناطق جذب السياح واستقرار لمدة طويلة ممكنة، الناس غير كيقطعو ويمشيو.

هذا الجواب السيدة الوزيرة ورد على لسان كاتبة الدولة المكلفة بالقطاع–سلفكم–لما زارت المنطقة تقريبا في منتصف السنة ديال 2019، منتصف هذه السنة هذه، وعبرت عن نفس الاهتمام ونفس الطموح.

نتمناو فعلا أن هذا الاهتمام وهذا الطموح الذي ورد على لسانكم يتمثل على أرض الواقع، ونشوف فعلا مواقع سياحية جذابة، ونؤكد لكم السيدة الوزيرة إذا حاولتو تنزلو هذا البرنامج اللي كتكلمو عليه على أرض الواقع كنظن بركة يكفينا في هذه اللحظة هادي، ولكن احنا بغينا فعلا نزيدو نؤكدو معكم أن المنهجية المعتمدة والمقاربة المعتمدة الآن هي كلاسيكية وعادية، ولا ترقى إلى طموح هذه المواقع السياحية الموجودة.

هذه المدارات اللي كنتكلمو عليها السيدة الوزيرة اللي تربط بين مجموعة من المواقع السياحية هي الطريقة المثلى اللي يمكن السائح يجي ويزور أكثر من موقع.

للأسف الشديد احنا كنلاحظو أن بعض المواقع أقصيت من المدارات السياحية اللي كانت هذه المواقع السياحية أنا كنتكلم مثلا عن عين مسكي هذه محج ديال السياح، وعندها صيت وطني بل عالمي. مرزوكة أيضا، هذه عندها تتميز بالعلاج الاستشفائي الحراري (thermothérapie) للأسف الشديد كنلقاو أن هذه المزارات وهذه المدارات محدودة وأصبحت هذه المواقع كأنها جزر معزولة عن بعضها، أيضا ربط هذه المواقع.. توسيع الشبكة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونعطي الكلمة للسيدة الوزيرة إذا كان عندها رد على التعقيب، إذن نكتفي بذلك.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه النهوض بأوضاع السياحة في المناطق الجبلية والصحراوية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من

فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أهنئكم في البداية على الثقة المولوية السامية على رأس هذا القطاع الحيوي والمهم، راجيا من الله أن يعينكم عليه بالتوفيق والسداد إن شاء الله.

السيدة الوزيرة،

سؤالنا للمرة الثانية نطرحه، ما هي استراتيجية الوزارة للنهوض بهذا القطاع السياحي في المناطق الجبلية والصحراوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا تزخر بلادنا والحمد لله بمؤهلات سياحية هامة ومتنوعة، يتداخل فيها المجال البحري بالجبلي والصحراوي وبموقع جغرافي متميز تنفرد به المملكة المغربية، وهنا لا بد من استحضار التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2019، حيث حث جلالته نصره الله على استغلال الفرص والإمكانيات التي تتيحها السياحة القروية.

لذلك سنعمل بكثافة وتنسيق كامل مع جميع الفاعلين، خاصة الشركاء المحليين على تأهيل المنتوج المحلي وترويجه وتسويقه، وكذا تشجيع مبادرات القطاع الخاص والتشغيل الذاتي.

كما سنركز في عملنا على تأهيل الموارد البشرية التي تشتغل في السياحة الجبلية والصحراوية عبر تطوير منظومة التكوين المهني والتكوين المستمر، وقد كان لي يوم الخميس الماضي أول لقاء مع المهنيين في إطار الحوار والمقاربة التشاركية التي تنهجها الوزارة، وقد لامست خلال هذا اللقاء انخراط جميع الفاعلين من أجل العمل على تأهيل القطاع السياحي، خاصة بالمناطق القروية.

ومن جهة أخرى، فإن إستراتيجية الوزارة تعتمد على تطوير منتوج طبيعي متنوع وغني، يبرز المؤهلات الثقافية والطبيعية لبلادنا، وسيتم التركيز على جرد المؤهلات الطبيعية والثقافية التي وجب تحويلها إلى منتوج سياحي طبيعي يتماشى مع الطلب، وذلك قصد، أولا، تأهيل المسارات والمنتزهات، إقامة أنشطة ترفيهية، تطوير الإرشاد والتعريف السياحي والترويج والتسويق، علما على أن هناك عدة برامج تخص السياحة الجبلية والصحراوية توجد حاليا في طور الإنجاز، نذكر منها تأهيل العنصر البشري عبر إعادة فتح مركز تابنت للمهن الجبلية ومشاريع تطوير المنتوج السياحي في أقاليمنا الجنوبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم.

لقد وجدت الكثير من الدول في الصناعة السياحية بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية وإمكانياتها الطبيعية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الطبيعية الخام، وكذلك التخفيف من المشاكل والضغوط الاقتصادية في عصر أصبح فيه الازدهار الاقتصادي والاجتماعي أحد أهم أسس الاستقرار السياسي، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، وأصبح لها دور متميز ومهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيدة الوزيرة،

لقد اشتغلنا مع سلفكم في تعزيز الترسانة القانونية التي من شأنها أن تعطي دفعة قوية للقطاع ورأسها القانون رقم 11.16 المتعلق بوكالات الأسفار والقانون 05.12 المتعلق بالمرشد السياحي والقانون 18.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية واستكمال الإيواء السياحي.

وبالتالي نطالب بضرورة الإسراع في إخراج المراسيم التطبيقية المصاحبة لهاته القوانين من أجل تفعيلها، لأنها ستساعد القطاع على إعطائه دفعة قوية، مؤكدين لكم أنه خلال الأعمال التحضيرية لهاته القوانين أكدنا كمشرعين على أهمية السياحة الداخلية والصحراوية، باعتبارهم قاطرة إقلاع أي إقلاع سياحي وطني، خصوصا وأن المغاربة بدؤوا يكتشفون وطنهم وما يزخر به من مؤهلات طبيعية، ستساعد بكل تأكيد على خلق أقطاب سياحية جديدة بمنتجات جديدة، تختلف عن منتوج مراكش وفاس وباقي المنتوجات الشاطئية الأخرى.

لذلك لابد من لقاء موسع مع رؤساء الجهات، من أجل البحث في خلق منتوج جديد بمختلف جهات المملكة الاثنى عشر، لذلك لابد من إعادة النظر في دور الشركة المغربية للهندسة السياحية، ذلك

أن تقديم الدعم التقني لا يكفي، على اعتبار افتقار هذه الجماعات للطاقات والكفاءات المتخصصة.

لذلك، نطالبكم في فريق التجمع الوطني للأحرار بدور أكبر لهذه المؤسسة العمومية، دون أن ننسى في هذا الإطار الاشتغال على قطاع النقل الجوي، والذي بذل فيه مجهود كبير، لكن محدودية الرحلات تجعل هذا المجهود في مهب الريح.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نؤكد مرة أخرى أن ثقتنا فيكم كبيرة من أجل إعطاء دفعة جديدة وقوية لهذا القطاع الحيوي، لما تتوفرون عليه من طاقة خلاقة ومبدعة نريدها أن تقطع مع البطء وتعطوا من خلالها نفسا جديدا ومتجددا في هذه المرافق العمومية ذات البعد التنموي الكبير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لست أدري السيدة الوزيرة هل لها تعقيب فيما تبقى من الوقت.

إذن نمر مباشرة إلى السؤال الموالي، وقبله نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا في هذه الجلسة.

والسؤال الموجه إلى قطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه حصيلة صندوق التعويض عن فقدان الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

من الإجراءات الاجتماعية المهمة التي اعتمدت خلال الولاية الحكومية السابقة هي إحداث "صندوق التعويض عن فقدان الشغل"، هاذ الإجراء اللي يهدف إلى مرافقة الأجير الذي فقد عمله بشكل لا إرادي وسعى في البحث بشكل جدي عن عمل جديد، حيث يضمن له تعويضا لفترة قد تصل إلى ستة أشهر.

نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة هذا الصندوق وعن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتطويره؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق المحترم على اختيار هاذ السؤال.

شكرا السيد المستشار.

في البداية لابد أن أذكر أن الأمر يتعلق بمطلب تاريخي للشغيلة، هاذ الموضوع ديال الصندوق ديال التعويض عن فقدان الشغل هو مطلب تاريخي ومكسب اجتماعي مهم بالمناسبة، ولابد أن أؤكد على أن الدور الأساسي الذي نقوم به هو مواكبة الأجير بعد تسريحه من العمل بطريقة لا إرادية طبعا، من أجل إعادة إدماجه مرة أخرى في سوق الشغل، من خلال البرنامج الذي تقوم به الوكالة الوطنية ((L'ANAPEC اللي هو برنامج إعادة التأهيل، وهذا برنامج مهم وأساسي وكيتعتبر من الشروط الأساسية للاستفادة من التعويض.

إلى حدود اللحظة الحصيلة إجمالا الحصيلة ديال الاستفادة هي كالتالي:

تقريبا 54 ألف أجير استفادوا إلى منتصف السنة الجارية، 54 ألف تقريبا أجير استفادوا بمبلغ يقارب 700 مليون درهم، والجدوى ديال هاذ الإطار الاجتماعي تتجلى في أن ما يزيد على 50% من المستفيدين المعنيين تم التصريح بهم مرة أخرى لدى صندوق الضمان الاجتماعي بعد أن التحقوا بعملهم مرة أخرى، وهذه حصيلة إيجابية.

بالنسبة للآفاق التي تحدثتم عنها في السؤال، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإجراء دراسة تخص 3 سنوات من 2015 إلى نهاية 2017، حول وضعيته إلى آخره ديال هاذ الصندوق هذا، ووضع ثلاث سيناريوهات من أجل التبسيط ومن أجل توسيع الاستفادة منو، وهي اليوم بين يدي رئيس الحكومة، إن شاء الله غنشتغلو عليها من أجل إخراج إحداها للوجود بما يمكن أن يوسع مجال الاستفادة لفائدة الأجراء ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

هو في الحقيقة احنا متفقين معك أن إجراء مهم انتظره المغاربة طويلا إلى أن صدر القانون 03.14، بدأ العمل به في دجنبر 2014، حيث ساهمت الحكومة فعلا ب 500 مليون درهم خلال 3 سنوات 500، 125،

125، كيساهم فيه الأجير ب 0.19 والمؤاجر ب 0.38 هي 0.57% من الأجر المرجعي، إلا أن نسبة الاستفادة، السيد الوزير، انتوما كتقول مزيان إذا كان هذا الرقم ديال 54000 هو نسبيا مطمئن، حيث أنا الرقم اللي عندي مثلا، ناخذ غير 2017 كانت 26000 ملف اللي استفدو ب 11000 هنا أقل من 50%، وهذا ما دفع فعلا المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 16 دجنبر 2018 لاتخاذ هذا القرار ديال إجراء دراسة لمعالجة هذه الإشكالية هذه.

هو يمكن الخلاصة ديال 3 النقط هما اللي كبارين وأساسيين السيد الوزير، كاين الإشكال الأول، وانتوما راه في علمكم هاد الشي هو عدم تمكين الأجير من التوفر على عدد أيام العمل، حيث أن الشرط هو 780 يوم، 3 سنوات أي 270 يوم في السنة الأخيرة هو هذا شرط تعجيزي، وخصوصا تتعرفو واحد المجموعة ديال المهن واللي عندها (la masse salariale) كبيرة مثلا بحال الصيد البحري، مثلا البناء، واللي تتعرفو فيه التوقفات إما الراحة البيولوجية بالنسبة للصيد البحري، وإما البناء للظروف الجوية وإلى غير ذلك، اللي ما يستطعش يخدم أكثر من 10 أشهر متكاملة بدون انقطاع، إذا استحضرنا كذلك تصريح الضمان الاجتماعي لمجموعة ديال المقاولات واللي أنا بالنسبة للمعدل اللي عندي هو 212 يوم بالنسبة للقطاع الصناعي وبالنسبة ل 144 يوم في القطاع الفلاحي، هذه بعض الدراسات اللي أعطت بعض الأرقام ديالها، وبالتالي باقيين بعاد على الرقم اللي كيخصو يستفد منه الأجير.

لذلك إذا استحضرنا ضعف الإجراءات العقابية، مثلا في فرنسا إذا ما صرحشي راه 3 سنوات سجنا و45 ألف أورو ديال العقوبة، احنا في المغرب كاين تساهل في هذه العملية.

الإجراء الثاني واللي مهم السيد الوزير هو الحجم ديال التعويض، ذلك 70% هذا في الحد الأدنى للأجر، لأن إذا كان كيربح الحد الأدنى للأجر راه عندو 70%، أما إذا كان عندو 15000 درهم بحالو بحال إذا عندو 4000 هو الحد الأدنى اللي كيستفد منو، مع أن الاقتطاع ماشي بحال بحال، اللي عندو مليون ونصف ديال السنتيم وكتقطع لو 0.57 ماشي بحال اللي كتقطع لو 4000 درهم 0.57 وفي التعويض بحال بحال، وبالتالي هذه الإجراءات خاصها تعالج.

المدة ديال التعويض كذلك السيد الوزير هي ضعيفة وضعيفة جدا، هذه 6 أشهر والظروف ديال إيجاد شغل جديد في المغرب صعبة، بعض الدول اعتمدت من سنة حتى ل 3 سنوات، بعض النماذج الأوربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا السيد المستشار أشكرك على المعطيات اللي جبتي، ولكن أنا غادي نقول لك أن الهدف ديال هذا الصندوق هو ماشي نخلصو للناس الأجر، ما كاينش، ماشي هذا هو الهدف الأصلي الذي وجد من أجله. الهدف الأصلي هو مواكبة الناس، مواكبة الناس باش يقلبو على الاندماج في سوق الشغل مرة أخرى، هذا هو الهدف، وبالتالي تتوفر لو الحدود الدنيا التي يمكن أن تعطيه واحد النوع من الأريحية باش يندمج مرة أخرى، من تكوين من إلى غير ذلك، وإلا فإن هذاك المبلغ المادي لا يمكن أن يشكل في أحسن الحالات يصل إلى الحد الأدنى للأجر، هذا هو الهدف.

بالإضافة إلى أن الأمر يتعلق بصندوق في بدايته، هذه واحد 4 السنين ولا 5 سنين باش بداو كيستفدو منه الأجراء، نتمنى أننا من هنا للقدام نطوروه، أنا كنقول لك 3 ديال السيناريوهات اللي جاب صندوق الضمان الاجتماعي في الدراسة اللي دار، إن شاء الله غنحاولو نختارو وحدة منها ونطوروها، طبيعي، هاد الشي يتطور لأن كنستفدو من التجارب فاش كنجزو على الأرض كنستفدو، وهذه من بين.

طبعا كل تجربة كتكون عندها في البداية ما غنقولش تعثرات، ولكن كتكون في حاجة إلى تطوير، واحنا متأكدين أننا غنطوروها جميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وموضوعه تناسق وفعالية البرامج الموجهة للمقاولة الصغرى والمتوسطة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة في مختلف المجالات الاقتصادية من مشاكل وإكراهات، تتمثل على وجه الخصوص في عدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية والمعايير ومتطلبات الجودة الهادفة إلى تطوير أداء المقاولة بالرفع من إنتاجيتها، وبالنظر لغياب التنسيق والفعالية في البرامج الموجهة لها، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير الحكومية المتخذة لتضمن التنسيق والفعالية للبرامج الموجهة نحو المقاولة الصغرى والمتوسطة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا سؤال مهم جدا، لأن أكثر من 95% ديال النسيج الاقتصادي المغربي هو من المقاولات الصغرى وجد صغرى، وهاذ المقاولات تيعرفو عدة مشاكل، منهم الهشاشة ديال هاذ المقاولات الصغرى وضعف الاستثمار والأموال اللي يمكن لهم يديرو في الاستثمارات ديال الشركة ديالهم.

فالوزارة قامت بعدة تدابير، منهم برامج مهمة جدا، البرامج اللي هما متوجهة للمقاولات جد صغرى كاين جوج، "استثمار" و"تحفيز"، اللي هما دعم مباشر للشركات باش يمكن لهم يستثمرو لواحد السقف ديال 2 ديال المليون ديال الدرهم كدعم، والتحفيز اللي هو عصرنة هاذ الشركات، المواكبة تتوصل حتى لمليون ونصف ديال الدرهم.

فيما يخص الشركات المتوسطة، عندنا برنامج ديال "امتياز"، وهو تيوصل حتى إلى 10 ديال المليون ديال الدرهم كمساهمة في الاستثمار.

إلى جينا نشوفو الحصيلة ما بين 2014 و2019، اليوم 1300 شركة اللي واكبتها الوزارة، 1700 مشروع، المجموع ديال الاستثمار اللي تدار في هاذ الإطار 8 ديال المليار ديال الدرهم، وصلنا إلى 75.000 منصب شغل، اللي أحدث في هاذ البرامج اللي تكلمت عليهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

شكرا السيد الوزير.

كما تعرفون هذا برنامج، كما قلت، نسبة الشركات الصغرى والمتوسطة في المغرب، كما تقول 95% من النسيج الوطني، مزيان، هاذي بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

احنا اليوم، كما تعرف، جلالة الملك الله ينصرو، في الخطاب الأخير أمام البرلمان حث الحكومة باش تدعم المقاولات المتوسطة والصغيرة، ونطلبو منكم السيد الوزير باش هذا البرنامج يتطور أكثر، لأن 75.000 منصب شغل، كما جاء على لسانك، مازال رقم ضعيف معدل برنامج اللي قلتو السيد الوزير اللي تيمثل 8 المليار ديال الدرهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

طبعا الوزارة مجندة باش يمكن لنا نواكبو جميع الشركات الصغرى والمتوسطة، وكيف قلت هو النسيج المهم اللي عندنا في البلاد، أكبر نسيج في الاقتصاد المغربي.

في مشروع قانون المالية 2020 جاء باقتراح جديد، وغادي نقترح عليكم وهو صندوق جديد فيه 6 المليار ديال الدرهم باش نواكبو هاذ الشركات، وكاين في الميثاق ديال الاستثمار عدة مسائل اللي يمكن لها تواكب الشركات الصغرى والمتوسطة.

فاحنا واعيين بهاذ، يعني لازم أننا نواكب هاذ الشركات، وجل منها هاذو شباب تينشأو شركات وتيحاولو يشتغلو فيها، فاحنا متجندين فهاذ الاتجاه، اللي اعطانا صاحب الجلالة الله ينصرو، يعني تعليمات واضحة في هذا الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه حماية الصانع المغربي من تحديات المنافسة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير المتخذة للرفع من تنافسية المنتوجات الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

يعني التدابير مهمة جدا، إلى جينا نشوفو هاذ السنوات الفارطة حماية الشركات المغربية في قطاعات الصناعة وغيرها كانت مهمة جدا، وصلنا إلى 22 قرار هو (Antidumping) باش نوقفو هذاك إغراق السوق المغربي، جاي من عدة بلدان فوقفناهم، احنا كنواكبو عدة قطاعات النسيج والألبسة، الأدوية، البلاستيك، الورق هادو كلهم كانوا فيهم هاد القرارات اللي كانوا مهمة جدا، وكان صراع مع هاد البلدان لأنه ما كيتقبلوش بأن المغرب يحافظ على النسيج الاقتصادي ديالو، ولكن احنا عندنا إمكانيات باش يمكن لينا نواكبو الشركات المغربية فهاد الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

احنا ما كانقللوشاي من أهمية هاد التدابير المتخذة، إلا أنه السيد الوزير حتى تتمكن المقاولة الوطنية اللي هي اليوم كتعيش صعوبات مالية وارتفاع المديونية ديالها وتدهور اعتماداتها العاملة في ظل هذا الركود الاقتصادي والوضعية الماكرو اقتصادية الصعبة حتى تتمكن من تنزيل في الأسواق الوطنية والدولية منتوجات بمميزات تنافسية على مستوى الجودة وعلى مستوى الأثمنة، فإن الحكومة مطالبة أكثر مما مضى وفي إطار التوجيهات السامية والمضمنة ضمن خطاب عيد العرش الأخير، وكذا خطاب افتتاح هاد الدورة، مطالبة باتخاذ تدابير أكثر نجاعة لمواكبة ودعم المقاولة الوسطى والصغرى وأساسا في المجالات التالية: التمويل، تسهيل للتمويل، تليين المعاملات المالية، مراجعة سعر الفائدة.

السيد الوزير،

كنتحدثو على فدول منافسة ما بين 1 و2%، احنا اليوم ما بين 5 و10% فبلادنا لتمكينها من الاستثمار للرفع من قدراتها الإنتاجية والتنافسية وبالتالي من قدراتها المالية؛

ثانيا، توفير العقار اللازم للاستثمار وبأثمنة مشجعة؛

ثالثا، تحسين مناخ الأعمال وخصوصا في المجالات المتعلقة بالآجال الضرورية للحصول على الرخص الضرورية للاستثمار؛

رابعا، الإسراع بالحد من الانعكاسات السلبية للمنتوجات المهربة ومنتوجات القطاع غير المهيكل على المقاولة الوطنية؛

كذلك مواكبة المقاولة من خلال الدعم المباشر كما هو الحال بالنسبة لمقاولة الدول المنافسة، إما عن طريق الدعم المباشر أو عن طريق التحفيزات الضريبية. ها انت كتشوف السيد الوزير مشروع القانون المالية كنتحدثو عن 28% في (L'IS) و 5% (cotisation minimale) في الوقت اللي من بعد المناظرة كنا كننتظرو نزلو لـ 25% وما نشوفوش التضريب على رقم المعاملات كما هو الحال في دول منافسة.

تينضاف لهاد الشي مراجعة الكلفة الطاقية وكلفة كذلك المواد الأولية، وهاد الشي واضح السيد الوزير فيما يتعلق بعجز الميزان التجاري ديال بلادنا مع 56 دولة اللي كتربطنا بها اتفاقية ديال التبادل الحر، فهي في عجز متفاقم بدون استثناء مع جميع الدول اللي كتربطنا بها اتفاقية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كنشاطركم الرأي في عدة نقط اللي قلتي، المقاولة المغربية كتعاني من عدة مشاكل كيف المقاولة عبر العالم، لأن هاذ الشي اللي كيعاني منه الاقتصاد الدولي راه جميع المقاولات في العالم كيعيشوها.

نقولو بعض المسائل إيجابية تدارت في المغرب، هاذ مشروع قانون المالية هاذ العام جاب 28% للصناعة نزلنا من 31 لـ 28، ومع قرار أنه في الخمس سنوات المقبلة غادي نزلو ل 20 إن شاء الله، هذا هو أدنى تقريبا ضريبة على الشركات اللي كاينة في العالم، إلى وصلنا هذا كان حلم ديال أرباب العمل إلى وصلنا ل 20% إن شاء الله وغادي نوصلو ليها بحول الله غادي يكون هذا نتيجة إيجابية.

تمويل الشركات، صاحب الجلالة نصره الله أعطى تعليمات صارمة باش التمويل ديال الشركات يتعاد فيه النظر، الغد ليه ديال الخطاب الملكي السامي اجتمعو بنك المغرب ووزير المالية والقطاعات المعنية باش يشتغلو على هاذ المشاكل، المغرب عندنا مشاكل منهم هاذ الشي اللي ألح عليه صاحب الجلالة ومشاكل أخرى خصنا نتطرقو ليهم مشكل بمشكل ونحلوه، لأن الحمد لله الكفاءات المغربية والطاقات اللي عندنا في المغرب يمكن نديرو بها أكثر من هاذ الشي اللي كنديرو اليوم، هاذ الشي اللي وصلنا ليه لا بأس به الحمد لله، ولكن يمكن لينا نمشيو أكثر وتكون الوتيرة أحسن، فلازم نجتهدو جميعا باش نوصلو لنتائج اللي

صاحب الجلالة كيتمناها إن شاء الله وجميع المغاربة كيتمناوها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه التدابير المعتمدة لحماية حقوق المستهلك، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم حول الآليات والتدابير المعتمدة لحماية المستهلك والمنتج المغربي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

عدة تدابير تدارو في هذا الميدان، إلى جينا نشوفو التدابير الأخيرة وهو الفحص اللي تدار في الباتريات و(les chargeurs) ديال (portables) كان عندنا فيهم مشاكل عويصة، وصلنا ل 123 ألف فحص اللي تدار و653 طن ديال المواد اللي رجعوكنا كنستوردوهم رجعناهم.

اللي تدار لحد الآن وهو 668 مفتش اللي كان التكوين ديالو من طرف الوزارة، منهم 500 اللي محلفين لحد الآن، وكنتمناو أننا نمشيو أكثر، 11 ألف نقطة بيع في 2019 اللي مشينا قلبنا المواد اللي فيها، ولقينا البعض فيهم مشاكل ولكن الجل منهم ما فيهم مشاكل، ولهذا المجهود اللي كتدير الآن الوزارة وماشي بوحدها مع وزارة الداخلية ومع الجمارك اعطاو نتائج إيجابية فيما يخص حماية المستهلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير.

فالحقيقة الموضوع عريض جدا فيه بزاف ديال النقط، ولكن بغيت نقول أنه إلى كان الحسم في بلادنا منذ زمن طويل في اختيار الاقتصاد الليبرالي الاجتماعي، يجب عليكم كحكومة وعلينا جميعا أن نحرص أن لا يكون هناك أي انزلاق ليصبح ليبرالي متوحش. عودة للموضوع وفيه ملاحظات.

في حدود الوقت، عندي الملاحظة الأولى السيد الوزير وهو موسمية الرقابة، خاصكم تقطعو مع هاذ الشي، ماشي حتى كيجي رمضان بحال إذا المغاربة كيستهكلو غير في رمضان، المراقبة خاصها تكون مؤسساتية وتكون دائمة، وهنا ماذا عن تعدد المتدخلين، هذا إشكال ملي كيكونو التداخلات، مجلس المنافسة، وزارة الحكامة سابقا، ما عرفناش فين مشات دبا واش باقية فعلا كتقوم بهذا الدور حتى هي ولا لا.

وميدانيا وهذا مهم جدا اللجان الإقليمية في العمالات، هناك تقرير للمجلس الأعلى للحسابات حول احتمال استهلاك المغاربة لمواد غذائية فيها مواد سامة ومسرطنة، حسب التقرير، بغينا الجواب الصريح والسريع بالنسبة للمغاربة من طرف الحكومة على هذا التقرير ديال مؤسسة وطنية.

هناك أيضا إذا كان من الضروري منظومة متكاملة من الإنتاج إلى الاستهلاك، من المنتج إلى السوق إلى المستهلك، فإن الوضعية الآن غير مرضية السيد الوزير تماما، وهنا يكمن ما قلته خطر الانزلاق إلى الليبرالية المتوحشة.

الوسطاء والمضاربين في الأسعار، هذا هو الصلب ديال السؤال ديالنا، الذين يتربصون بموسم جني المنتوج الفلاحي مثلا لممارسة نشاطهم الاستغلالي، مثال بعد ما عرفه الليمون بميدلت هناك احتكار لخزانات التبريد، باش يضغطو على الفلاحة والمنتجين باش يشريو التفاح بأثمان بخيسة والمشكل في هاذ الشي كلو ما كينعكسش على المستهلك، هاذ الشي كيمشي في الجيوب ديال هاذ الناس اللي ما دارو حتى شي مجهود، وإلا احتكرو المخازن، واحنا عاد كملنا المعرض الدولي ديال التمور وننبه لنفس الموضوع.

نقطة أخيرة، السيد الرئيس، إذا سمحت، المحروقات التي التزم وزير سابق للحكامة بتسقيف أثمنة المحروقات قبل نهاية هذا الشهر.

ما موقف الحكومة من هذا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

ولكن هذه الأسئلة كلها ماشي الوزارة ديالنا، ولكن ما كاين باس، هضرتي على المواد الغذائية ما تابعاش للوزارة ديال الصناعة تابعة لوزارة الفلاحة، هضرتي على المحروقات ما تابعاش للوزارة ديالنا.

لكن الجواب كحكومة، احنا متفقين أنه المستهلك هو أهم شيء في المغرب، وخاصنا المواد اللي كتوصل للمستهلك ولولادنا تكون فيها واحد السلامة.

ولهذا كنشتغلو في كل وزارة، وزارة واحد الصراع مع وزارة المالية، لأن عرفتي أنه الإمكانيات ماشي غاديين بدون يعني، صعب باش تلقى الإمكانيات باش يمكن لك دير المراقبة 100% كيف بغيتها.

هاذ الشي ديال الحملات، لازم يكونو شوية ديال الحملات، لأن إذا جيتي تشوف عدة المواد اللي كاينة في المغرب اللي خاصنا نراقبو، شحال خاصنا ديال الألوف ديال الناس اللي غادي يمشيو يراقبو، اليوم ما عندناش، احنا أنا قلت لك راه 668 هذه السنة اللي درنا لهم التكوين، ولكن خاصك لهم الميزانية، وخاصك التكوين وخاصك تبعهم يعني المجهود كيدار، النتائج كيبانو.

ما بقاش اليوم، إذا شفنا هاذ الشارجورات والباتريات ديال (les portable) اللي كانوا كيجيو كان فيهم مشكل كبير وعويص، وقعوا حوادث يعني مؤسفة، تدخلنا ووقفنا هاذ الشي، مستحيل نقول لك أنه ما بقاوش في المغرب، لأن الأبواب كثيرة باش يدخلو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة، وموضوعه إخراج الميثاق الجديد للاستثمار ببعده الجهوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

هاذ طبعا العنوان في الحقيقة بان لي لا يليق مع هاذ الميثاق، لأنه من كثرة ما سمعنا هاذ الميثاق الجديد حول الاستثمار، نتساءل حقيقة عن جدية الحكومة في إخراج هاذ الميثاق إلى الوجود.

لذلك، نسائلكم، أشنو هي الأسباب ديال التأخر؟ ثم واش كتشوفو السيد الوزير، أنه معقول أن يعني ميثاق من هاذ الحجم وبهاذ الأهمية اللي تكلم عليه جلالة الملك أكثر من مرة، يتأخر إلى هاذ الحد؟

وثالثا، هل هناك اليوم يعني مواعيد أو لا برمجة بالنسبة لإخراجه، خاصة واحنا كننتظروه وكينتظروه المستثمرين، واحد العدد ديال المواطنين في عدد من الجهات اللي كتعاني من نقص في الاستثمار ومحتاجة بحال هاذ الوثيقة لتطوير الاستثمار فيها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

هاذ الميثاق مهم جدا، ولهذا ما كنتسرعوش باش نخرجوه، لأن هاذ الوثيقة غادي تبقى سنوات، إلى شفنا الميثاق الأخير بقى عشرة ديال السنوات الآن.

إذن هذا كيخصو مناقشة داخلية وسط الحكومة، مع جميع يعني المعنيين وجميع الوزراء المعنيين، مع الناس ديال أرباب العمل، اللي عندهم حتى هما طلبات اللي كنحاولو ندرسوها، والمنافسة اليوم دولية، كيخصنا نديرو (benchmark) مقارنة ديال يعني هاذ الشي اللي كنوفرو في المغرب مع ذاك الشي اللي كيوفرو في البلدان المنافسة.

ولهذا اشتغلنا عدة أشهر ليل نهار، يعني بطاقم من (l'AMDIE) وطاقم من الوزارة اللي اشتغلو مع وزارة الداخلية، وزارة المالية، واليوم وصلنا أنه هاذ الميثاق ديال الاستثمار وصل للكتابة العامة ديال الحكومة، (Secrétariat Général du Gouvernement) لقراءة أخيرة باش يتقدم للحكومة، ما عنديش يعني التدقيق باش نقول لك واش الأسبوع المقبل أو من دبا شهر أو من دبا شهرين، احنا كنشتغلو عليه معهم، باش يمكن الصيغة الأخيرة توصل لكم في واحد المستوى اللي يكون غادي يمكن يرضيكم إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

هو في الحقيقة، المعني من غير هاذ المشروع اللي تكلمنا عليه الآن ديال الميثاق ديال الاستثمار، واحد العدد كبير ديال الوثائق، غير اليوم سمعنا عدد ديال الأجوبة بهاذ الخصوص.

الحكومة كتقول ما بغاتش تسرع وبغا تأخذ الوقت ديالها باش تنتج يعني واحد المشاريع مهمة، في هاذ الوقت هذا جهات تنتظر ويعني كتعاني على مستوى المشاكل ديال التشغيل، ديال البطالة، مشاكل ديال النمو، إلى غير ذلك.

المجهود ديال الدولة غير كافي طبعا لتنمية هاذ الجهات، لأن كنشوفو حتى على مستوى التوزيع ديال الاستثمار على المستوى الجهوي مازال الجهات المتأخرة لا تستفيد بما يكفي من الاستثمارات، تكلمو الإخوان على الجهة ديال درعة يمكن نزيد عليها الجهة ديال بني ملال، يمكن نزيد الجهة ديال الشرق، إلى غير ذلك.

وبالتالي لا على المستوى يعني الميزانية ولا على مستوى المؤسسات العمومية، يعني الحل الوحيد اللي كاين عند هاذ الجهات اليوم للتنمية هي تعول بعض الأحيان على سواعد أيضا ديال الجالية ديالنا في الخارج اللي منحدرة من هاذ الجهات اللي كتجي باش دير مشاريع باش يعني باش تنميها، لأنها قادرة تخاطر وقادرة تأخذ يعني (le risque) المخاطر باش تمشي تستثمر في غياب ذاك الدعم اللي تكلمتو عليه ديال الأبناك، الحمد لله، جلالة الملك، تكلم على الدور اللي خاص تقوم به الأبناك كمؤسسات وطنية وتقوم بهاذ الدور الاجتماعي باش تساعد المقاولات الصغرى والمتوسطة. ولكن اليوم هاذ الدور ما كاينش.

إذن في هاذ الأثناء هاذي، هاذ المناطق لازالت تعاني، وبالتالي الحكومة اليوم من بعد بقات سنة لنهاية ديال الولاية الحكومية، كان من المفروض يكون هاذ المشروع تداروبدا كيشتغل وبدينا كنديرو التقييم باش يمكن نحاسبو الحكومة على النتائج اللي وضعتها في المشروع ديالها الحكومي، ونبداو نشوفو النتائج ديالها.

فإذا بنا في نهاية ولاية الحكومة، ماشي فقط الكلام موجه لكم السيد الوزير، الحكومة بكاملها واحد العدد ديال المشاريع الهيكلية والمهيكلة، لازالت تنتظر بحكم أنه ما بغاتش الحكومة تسرع فيها، وفي هاذ الوقت كنشوفو النتائج على مستوى التنمية الاقتصادية والجهوية في هاذ الجهات هاذي، خاصة بعض الجهات النائية اللي كتعيش فيها صعوبة.

إذن كنتمناو فعلا أن الحكومة تاخد بالجدية التامة هاذ المشروع وتخرجو في أقرب وقت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

اللي بغيت نقول وهو هاذ الميثاق مهم جدا، كنشتغلو عليه بجدية بكل صراحة وكنتمناو أنه غيوصلكم في الأسابيع المقبلة ما نقدرش ناخذ شي التزام، لأن ما عنديش هاذ القدرات، ولكن كنتمناو كنطلب منكم أنكم تواكبوه بواحد السرعة، لأن متفق معك خاصو يخرج في أقرب وقت، وكنتمناو أن الجميع يديريد المساعدة باش يمكن لنا نخرجو هاذ الميثاق، لأن عندنا به الغرض.

احنا كنشتغلو مع وزارة المالية باش نجيو بواحد (package) فيه بزاف ديال النصوص، الآن موجودة وكنتمناو أنها تخرج في دقة واحدة، لأنها هي اللي غتعطي واحد القفزة نوعية للاستثمار في بلادنا إن شاء الله.

ما كنظنش أنه هاذ الميثاق ملي ما خرجش اليوم خلق شي مشكل فالاستثمار، ها أنتوما كتشوفو الاستثمار فالمغرب، لا المغربي ولا الأجنبي، الحمد لله، الأجنبي غادي مزيان، والمغربي وقع له مشاكل على أرض الواقع، هذا وجهة نظري، مشاكل على أرض الواقع كيعانيو منها المستثمرين ومشاكل وهمية دخلناها فراسنا كلنا كمغاربة، ديال حتى حاجة ما خدامة ونتسناو واحد شوية نشوف ما بانش ليا الصورة واضحة وكذا، وكنقولها وقلتها في (la CGEM) وقلتها في عدة منابر، وكنقولها حتى هنا خاصنا نشتغلو في بلادنا ونخلقو مناصب الشغل هاذ الشي اللي كيتسناو منا المغاربة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بمزيد من التفاؤل، شكرا السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 246

التاريخ: الثلاثاء 7 ربيع الأول 1441هـ (5 نوفمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمسة عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد وزير الدولة.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي للمجلس نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، تفضل.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وزير الدولة المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 5 نوفمبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 34 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، حول موضوع تعزيز الحقوق والحريات المنصوص عليها بالدستور.

نقطة نظام للسيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أستسمح.

ملاحظة في إطار عمل هاذ الجلسة أو الدورة الطيبة، فيما يخص الكاميرامان الذي يلتقط الصور، عندما يلتقط صور الفريق الاستقلالي فيظهر المستشار الذي ينتمي للفريق في حين يضعه مع مجموعة أخرى، فأنا أُقدر الاجتهاد ديال السيد الكاميرامان، ولكن نلتمس تصويب جهازه حتى يلتقط المستشار مع الفريق الذي ينتمي إليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ملاحظة ديالك موصولة، وغادي نعرضها على طبعا على (الريجي) باش ياخذو هاذ الملاحظة بعين الاعتبار.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد الحسين العبادي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

جاء دستور 2011 بعدة مكتسبات حقوقية تم ترسيخ أغلبها خلال السنوات اللاحقة، غير أن مجموعة من الإشكالات الكبرى لازالت مطروحة بقوة وتحتاج إلى عناية منكم السيد الوزير.

لذلك، نسائلكم، أولا، حول إستراتيجية وزارتكم لتعزيز الحقوق والحريات المنصوص عليها بدستور المملكة وما تضمنته الإتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها المغرب لكن مع إيجاد وصفة ملائمة ما بين حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية من جهة، وخصوصية بلدنا كما تجسده الثوابت الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الدولة.

السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال.

الحقيقة أن موضوع حقوق الإنسان هو موضوع متشعب الأطراف، ويشمل موضوعه كافة القضايا التي ترتبط بما هو معروف من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وحقوق يعني الفئات وغيرها.

ومقاربة هاذ الموضوع تقويما وإصلاحا، يتطلب برامج شاملة.

أولا، من خلال ما وجه إليه الدستور.

ثانيا، من خلال ما وجه إليه البرنامج الحكومي وما يعني طمح إليه المجتمع المغربي من خلال مجموعة من التقارير التي أصدرتها الهيئات الوطنية وتلك التي صدرت عن المجتمع المدني وغيره.

وكل ذلك تم بلورته في إطار الخطة الوطنية في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان، بحيث أن هذه الخطة جاءت على أساس إحصاء شامل لكافة النقائص والاختلالات والنقط السوداء في حياتنا الحقوقية وتم تضمينها وتدوينها من خلال تدابير تروم إصلاح هذه النقائص والاختلالات.

والآن وضعنا مخططا تنفيذيا، شاملا بتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ وكذلك بتحديد المؤشرات الزمنية وغيرها، وسنقدم أمام المجلس الحكومي في نهاية السنة، تقريرا عن المنجز في مجال حقوق الإنسان إلى غاية نهاية السنة، كما أنه سيكون من المناسب أن نقدم عروضا بذلك أمام لجنتي العدل والتشريع بالمجلسين وستكون مناسبة للدخول في تفاصيل التفاصيل، هذا ما يمكن أن يسمح به الوقت كجواب على ما تفضلتم به حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

لابد أن نسجل في البداية من خلال التشكيلة الحكومية الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة سواء من خلال الإبقاء على وزارة حقوق الإنسان وإسنادها إلى وزير دولة، أو من خلال الإبقاء كذلك على مؤسسات أخرى تعنى بهذه الحقوق.

كما نسجل كذلك القطع مع بعض الظواهر كالاختفاء القسري والتعذيب الممنهج.

نثمن إعلان الحكومة خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

غير أنه لابد أن نسجل على المغرب لازال يعرف مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي تمس الحقوق والحريات خاصة فيما تتعلق بحرية التعبير والتظاهر والمحاكمات التي كانت سياسية أكثر منها جنائية، فالمضايقات والاعتقالات التي يتعرض لها بعض الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان ما تزال مستمرة وتحت عدة مسميات.

كما أن الحق في تأسيس الجمعيات المنصوص عليها في الفصل 12 من الدستور وتجديد مكاتبها لازالت تعرف تصرفات من طرف بعض رجال السلطة فيها شطط واضح في استعمال السلطة، بل أن هناك حتى امتناع عن تنفيذ أحكام قضائية صدرت من طرف المحاكم الإدارية ضد وزارة الداخلية ولم تنفذ هذه الأحكام إلى حدود الساعة.

كما نسجل كذلك منع أنشطة واجتماعات بعض الجمعيات وحتى أحزاب بدون مبرر، الإعفاء من المسؤوليات لأسباب غير معللة في بعض الحالات، لاحظنا كذلك تردد في الفترة الأخيرة من طرف السلطة القضائية في فتح تحقيقات بخصوص ادعاءات التعذيب، سواء داخل السجون أو مخافر الشرطة، لاسيما بعض الادعاءات المعززة بخبرة طبية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهذا عكس فترة توليكم لوزارة العدل والحريات وإشرافكم على النيابة العامة، نموذج القنيطرة وفاس سيبقى شاهدا على هذا الأمر.

كما نلاحظ أن هناك ضرب للأمن القضائي والقانوني بالمغرب بفتح ملفات تعود لتسعينيات القرن الماضي.

نطالب بالتفاعل الإيجابي مع بعض المقررات الصادرة عن فريق العمل التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وخلاصة القول يمكن أن نقول على أن المغرب ليس بتلك الصورة القاتمة كما تحاول أن ترسمها لنا بعض التقارير الحقوقية الدولية المنحازة وغير المتوازنة، والتي تنظر إلى الجزء الفارغ من الكأس فقط، نعم هناك أخطاء، هناك تجاوزات وهناك حوادث مجانية تخدش صورة المغرب الحقوقية، نتمنى أن يتم تجاوزها من أجل سمعة بلدنا الحقوقية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد وزير الدولة.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، ألتقط من مداخلة السيد المستشار ما تفضل به من إشارة إلى الجزء المملوء من الكأس، فعلا الواقع الحقوقي في المغرب فيه الجزء المملوء من الكأس، كما أن هناك الجزء الفارغ من الكأس.

لكنني أؤكد بأن التطور الحقوقي في المغرب هو تطور مضطرد ومستمر، لكن للأسف هناك اختلالات لا يمكنني أن أنكرها ولا يمكنني أن أغض الطرف عنها، بل إنني أول المستنكرين لها.

وبالطبع حينما نتحدث عن بعض ما يتعلق بحرية التعبير فسقف حرية التعبير في بلادنا مرتفع، لكن يبقى على كل حال في السياق الوطني بالمقارنة مع ما كان وبالمقارنة مع المحيط، يعني يحتاج إلى مزيد من التثمين ومزيد من التدقيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الدولة.

السؤال الثاني وموضوعه انتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على الحريات العامة، الكلمة لأحد السادة من فريق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي الأخت.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

تعرف بلادنا تراجعا خطيرا فيما تحقق في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لتصحيح هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الدولة.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أنا قلت بأن هناك الجانب المملوء من الكأس وهناك الجانب الفارغ.

أؤكد بأن هناك تطورا مضطردا لحقوق الإنسان مع وجود اختلالات، لكن أجزم بأنه ليس هناك تراجعات خطيرة، وهذا الموضوع يحتاج إلى أن نستحضر أنه ينبغي اعتماد مؤشرات، للقول بأنه هناك تراجعات خطيرة أو تراجعات قليلة.

أنا مستعد أن أجلس إلى السيدات والسادة المستشارين باللجنة المختصة لمدارسة الموضوع بالتفصيل، لكن حسبي الحديث بهذا العنوان، هناك تطور مستمر ومضطرد، ولكن هناك اضطراب في هذا التطور وهناك نقط سوداء، هذه أشياء، يعني، لا ننكرها.

وبالطبع، كما قلت سالفا، فنحن حريصون على النهوض بالوضع الحقوقي، من خلال كافة الآليات اللي هي تم وضعها، آخرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصبح يتوفر على 3 آليات، منها آلية ديال التعذيب ومنها آلية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها الموضوع المتعلق بالأطفال.

وبالطبع كاين عندنا النساء، ننتظر أن تكون لدينا الهيئة المختصة، مع العلم أنه حينما نتحدث عن التراجع الخطير ينبغي أن نتحدث هل هناك اختطاف؟ أقول ليس هناك اختطاف، هل هناك تعذيب منهجي؟ ليس هناك تعذيب منهجي، هل هناك وهل هناك؟ المظاهر الخطيرة في الحياة الحقوقية لم تعد موجودة، لكن أقر بأنه كاين مجموعة من التجاوزات، وينبغي على الجميع أن يعترف بها وأن نحاربها ونحاصرها ونحد منها، هذا من واجبنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة احنا ما تنكروش بأن كانت واحد الوقت معين كان التقدم في هذا المجال، وحتى في السؤال ديالنا جاء نفس الموضوع، ولكن كاين تراجعات، والنقط السوداء اللي تتكلمو عليها، السيد الوزير، تتكثار والجزء يعني المملوء من الكأس ولا تيكثر، تنتكلمو على التعذيب الممنهج، كاين التعذيب الممنهج، كاين نشطاء الريف ها هما تيتعذبو الآن حتى في السجون ديالهم، لم يكتفو بالحكم عليهم ب 20 سنة سجنا، لأنهم طالبوا بمستشفى وجامعة، والآن تيتعذبو، كاين الاختطاف، مجموعة منهم كانت تعرضت للاختطاف.

وبالتالي احنا مستعدين نجلسو معكم في اللجنة، واحنا عندنا واحد المجموعة ديال المسائل، كاين التضييق على الأحزاب، كاين التضييق على الجمعيات، كاين التضييق على النقابات، المكتب النقابي تيتكون تيطردو الأعضاء ديالو وخصوصا في القطاع الخاص، وبالتالي كاين صحفيين كيتابعو، كاين ما هو أصلا معتقل بحال الأستاذ المهداوي، يعني كاين تراجعات خطيرة، وما حصل في أرفود هو يعني النقطة التي أفاضت الكأس، الناس تيحتجو على التطبيع مع الكيان الصهيوني، أش تيوقع لهم؟ تيعنفوهم وتيتناهكو جميع الحقوق ديالهم ويمنعو

الناس من التصوير، وبالتالي تيلفقو ليهم تهمة بالضرب أو الاعتداء على قايد، وهذه يعني الأستاذ ويحمان محتاج إلى 700 كيلومتر يقطعها باش يعتدي على قايد.

هذا في الحقيقة ماشي صحيح، التهمة ديال الأستاذ ويحمان هو أنه يرصد جميع الاختراقات اللي تيقوموبها الصهيونيين داخل هذا الوطن، وتيفضح زيف الخطاب الرسمي اللي تيقول ما كاينش التطبيع مع الكيان الصهيوني.

واحنا من هاذ المؤسسة تنقولو بأنه كاين التطبيع، لأن من هنا المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل طردت مجرم الحرب عامر بيريز وبسببها تيتابع الأستاذ حيسان بتهمة ملفقة، الأستاذ ويحمان قام برصد مجموعة ديال هذا، الهولكوست اللي قالت السلطات بأنها لم تعطيه التصريح وبأنها قامت بهدمه، قبل أيام من اعتقاله قام الأستاذ ويحمان بفيديو في عين المكان في منطقة فاسكا فجنوب مراكش، وتيأكد بالصورة وبالدليل بأن النصب التذكاري لازال قائما بل بالعكس باقيين تيخدمو فيه.

معهد ألفا اللي تيديرو تدريبات بأسلحة في جبال الأطلس، أشنو وقع من بعد ما فضحو الأستاذ ويحمان مع رفاقه في المرصد المغربي لمناهضة التطبيع؟ قالو بأنه السيد مريض، شكون اللي تيعطي لهاذ الناس هاذو يعني التصريح باش يصولو ويجولو في المغرب بدون حسيب ولا رقيب، فين هي السيادة ديال القرارات السياسية المغربية؟ وفين هي احترام قرارات جامعة الدول العربية؟

السفارة ديال فرنسا الآن هي وجهت دعوة إلى الصهاينة للمشاركة في منتدى للشباب في وسط المغرب في مدينة الصويرة في هذا، من يعطي لهؤلاء التصريح؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد وزير الدولة فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيدة المستشارة،

أصعب مهمة يمكن يقوم بها وزير هو أن يجيب على كم هائل من الاستفسارات والملاحظات التي ترتبط بوقائع معينة، من ذا الذي يستطيع أن يفعل ذلك في دقائق معدودة؟

ثم الأصعب من ذلك هو حينما يتعلق الأمر بأمور معروضة على القضاء في هذه اللحظة، أنا هنا لا يمكنني أن أعبر عن مشاعري ولا عن عواطفي إزاء شخص أو أشخاص مادام أن الأمر معروض على القضاء، هذا هي الدولة الديمقراطية، تريدون الدولة الديمقراطية ولكن نمارس يعني على خلاف يعني مقتضاها.

لا يمكن إلا أن نؤمن بفصل السلطات وينبغي للقضاء أن يبرئه ويحميه إن كان بريئا، وينبغي أن يدينه إن كان يستحق الإدانة، ولكن القضاء وليس نحن في البرلمان، لا وزير ولا مستشارة.

تتحدثون عن تعذيب ممنهج، وأنا أسألك السيدة المستشارة، هل بالفعل وقفت على معنى التعذيب الممنهج، أنا سمعت من فيه الأمين العام لمنظمة "أمنيستي"، يقول لي شخصيا بحضور جميع الحاضرين بوزارة العدل سابقا، بأنه ليس في المغرب تمة تعذيب ممنهج.

تتحدثين السيدة المستشارة عن الاختطاف، أؤكد لك ليس هناك أي حالة اختطاف منذ 2016.

إذن ينبغي علينا ألا نجلد ذواتنا بهذه الطريقة التي صراحة تزيد في تبخيس عمل المؤسسات للأسف الشديد.

السيد رئيس الجلسة:

السيد وزير الدولة موضوع مهم جدا ولكن نحن ملتزمين بالوقت، نشكركم السيد وزير الدولة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه برامج التشغيل الجهوية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، وزارتكم تتوفر على إستراتيجية وطنية للتشغيل، نسائلكم عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الجهات في إطار الجهوية المتقدمة لتفعيل هذه الإستراتيجية وضمان التفعيل الأمثل لها؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد الرئيس،

شكرا للفريق المحترم،

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

فعلا الوزارة لها الإستراتيجية الوطنية للتشغيل اللي تنزلات في إطار المخطط الوطني للتشغيل الذي نشتغل عليه الذي يغطي من سنة

2017 إلى 2021.

ومن بين المحاور الكبرى فيه هو التشغيل الجهوي، إيمانا منا بأن فعلا في كل جهة كاين أنواع من التشغيل المرتبطة بهاذ الجهة بالضبط.

وفي هاذ الإطارتم إجراء مجموعة من التشخيصات فالجهوية بتعاون مع المجالس ديال الجهات، على الأقل تدارت 3 ديال التشخيصات بينات الأنماط ديال الشغل، ولا الأشغال اللي ممكن نتجه لو في كل جهة، وتدارت برامج جهوية ديال التشغيل بتنسيق مع المجالس ديال الجهات في 3 ديال الجهات، هي سوس-ماسة، الرباط- القنيطرة، وطنجة-تطوان، واحنا الآن بصدد إجراء تشخيصات في 6 ديال الجهات الأخرى خارج الجهات ديال الأقاليم الجنوبية اللي تدارت فيها اتفاقيات وبرامج تشغيل مرتبطة بالنموذج التنموي لهذه الجهات.

عندنا مجموع ديال الأنشطة تدارت على هاذ المستوى بتنسيق مع الجهات، ما غنهضرش على القوافل اللي تدارت، ما غنهضرش على الوحدات المتنقلة المرتبطة بالمجال القروي، ما غنهضرش على الوكالات المتواجدة بالمجال القروي المرتبطة بالتشغيل، بمواكبة الشباب، بفتح آفاق جديدة أمام الشباب سواء فيما يتعلق بالتشغيل المأجور أو ما يتعلق بتحفيز الشباب فالجانب ديال التشغيل الذاتي والمقاولة.

طبعا هناك مجموعة ديال البرامج إلى اسمح الوقت فالتعقيب أننا نشيرو لها وفي الأقاليم بالضبط وفي الجهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم على هذه المعطيات.

هو في الواقع حينما قررنا أن نوجه هاذ السؤال، وإن كان هو وجه إلى قطاعكم، ولكن في الحقيقة المقصود به عدد من القطاعات داخل هذه الحكومة، لأن سؤالنا مندرج في إطار تصور أعمق مرتبط بالجهوية المتقدمة وموقعها في الدستور وموقعها في القانون التنظيمي، وأيضا بالنظر إلى هاذ الضغط الموجود اليوم على الطلب في التشغيل، ومعضلة البطالة هي ليست مشكلة وزارة الشغل لوحدها، وإنما هي مهمة يتقاسمها الجميع.

نحن نعلم بأن الشغل هو اختصاص مشترك بين الدولة وبين الجهات، لكن في إطار الاختصاصات الذاتية للجهات الموكول إليها بطبيعة الحال موضوع التنمية الاقتصادية، هناك اختصاصات أخرى مرتبطة بالتكوين المهني ومرتبطة بالتكوين المستمر، وهاذ الاختصاص، لاسيما ديال التنمية الاقتصادية، يطرح على مجالس الجهات مسؤولية مضاعفة.

ولذلك هناك اليوم تجارب تستحق التنويه، لكن لابد أن تتطور، سواء في العلاقة مع المراكز الجهوية للتشغيل أو في العلاقة مع مراكز التشغيل وإنعاش الشغل والكفاءات (l'ANAPEC).

واليوم يمكن لنا ننوهو مثلا بالمبادرة ديال جهة الرباط- سلا-القنيطرة، في علاقتها مع (l'ANAPEC)، حيث إن مجالس الجهات هي التي تتكلف اليوم، مجلس الجهة يتكلف بإعطاء منحة مثلا للنقل وأيضا التغذية بالنسبة للمتدربين في إطار هاذ المجالس، لكن النهوض بالشغل كحاجة حيوية بالنسبة للشباب اليوم، نحن نعتقد بأن مرتبط بمجموعة من الشروط.

ولذلك نطالب أولا، بالتسريع بتنزيل الاختصاصات الذاتية للجهات، ونراهن على المناظرة الوطنية التي ستنعقد بأكادير في الشهر القادم، لكي تعطي دفعة جديدة لمشروع الجهوية المتقدمة، انسجاما أولا مع الدستور، وانسجاما مع الخطط الملكية التي ترفع طموحات عالية بالنسبة للجهات، لأنها تعتبرها مدخل لإصلاح هياكل الدولة وتعتبر مدخل لامتصاص الحاجيات الاجتماعية الموجودة اليوم، ثم انسجاما مع القانون التنظيمي وانسجاما مع الضغط الاجتماعي والاقتصادي الموجود اليوم.

أيضا نقترح بأنه المجهود الكبير الذي يقوم به المكتب الوطني للتكوين المهني، ينبغي أن يندرج في إطار رؤية أعمق، وهي المرتبطة بالجهوية المتقدمة، وفي هذا الإطار لما لا نفكر في تحويل المكتب الوطني للتكوين المهني إلى وكالات جهوية تابعة لمجالس الجهات؟ لأنه حينما نفكر مثلا في خلق استثمارات أو في خلق مشاريع اقتصادية، راه مرتبط معه التكوين الملائم لتلك الخصوصيات المرتبطة بالجهة.

أيضا فيما يتعلق بتوزيع الاستثمار الأجنبي، اليوم نلاحظ بأنه مركز في جهات معينة، ولذلك دور الدولة اليوم هو أن تقوم بنوع من العدالة المجالية في توزيع هذه الاستثمارات الجهوية على مستوى الجهات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الموضوع ديال التشغيل فعلا ليس اختصاصا للوزارة ديال الشغل فقط، وإلا فإن المخطط الوطني هو مخطط عرضاني. صحيح أننا احنا في الوزارة كنتابعوه وكنواكبوه وكنديرو التقييم إلى آخره، ولكن في إلى رجعتي له غتلقى فعلا برامج مرتبطة بالقطاعات الوزارية كلها، اللجنة اللي تنشأت بمقتضى المرسوم ديال السيد رئيس الحكومة، في شهر

6 الماضي، تتعلق بجميع القطاعات الوزارية التي تتكلف برصد سوق الشغل، فرص الشغل أولا مناصب الشغل المحدثة، مناصب الشغل المفروض أن تحدث إلى غير ذلك، يعني التتبع، وبالتالي هاذ الأمر هذا هو لا يتعلق بالمجال ديال الشغل فقط، ولكن بقطاع الشغل فقط، ولكن بجميع القطاعات الوزارية.

احنا عندنا مسؤولية ديال المواكبة والمتابعة وغيرها، نقوم بها، الموضوع في الارتباط مع الموضوع ديال الجهات، نحن مدركون جيدا، دبا جبتي المثال ديال الرباط- سلا، أنا كنأكد لك نفس الحالة كاينة في سوس، نفس الحالة كاينة في طنجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، وموضوعه التفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة في القطاع العام والقطاع الخاص، لفريق العدالة والتنمية، تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

رغم أن الإصلاحات الدستورية قد مكنت من إحراز تقدم في مجال مساهمة المرأة في التنمية فإن فعليتها تبقى غير كافية للتحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين.

السؤال السيد الوزير هو، التفاوت بين الأجور بين الرجل والمرأة في القطاع الخاص أمر يتنافى والمقتضيات المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز التي تنص عليه مدونة الشغل.

فما هي الإجراءات التي ستتخذونها لرفع هذا الحيف على النساء العاملات في القطاع الخاص؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة.

أشكر مرة أخرى الفريق المحترم على اختيار هذا السؤال اللي عندو راهنية مستمرة.

الموضوع ديال المساواة داخل فضاء الشغل، هذا مطروح لا يصل إلى أن نتحدث عن الظاهرة ولكن فيه إشكالات مطروحة على هذا المستوى هذا.

صحيح على المستوى التشريعي بلادنا قطعت خطوات كبيرة على المستوى ديال مدونة الشغل، على المستوى ديال قانون محاربة العنف ضد النساء، هذا على المستوى التشريعي وفيه إجراءات واضحة في مدونة الشغل وفيها زجر واضح بالنسبة للمشغلين الذين لا ينتهون إلى هذا الأمر هذا.

بالنسبة للوزارة يكفي نقول لك أن الوزارة اليوم خصصت مبالغ مهمة للنهوض بالمساواة في الفضاء ديال الشغل بشراكة مع جمعيات، مع نسيج جمعوي واسع المهتم بهذا المجال هذا، خلقنا احنا اليوم غنديرو الدورة الرابعة للجائزة الوطنية للمساواة المهنية اللي كتقدم لها المقاولات الوطنية اللي كتنتبه لهذا الموضوع وغيتم تحسيسها، هذا إجراء من بين الإجراءات اللي كنديروها.

بالإضافة طبعا إلى المستوى ديال الرقابة اللي كيديروه المفتشين ديال الشغل، غادي نعطيك بعض الإحصائيات السيدة المستشارة المحترمة.

بالنسبة خلال الأشهر الأولى من هذه السنة عندنا مجموع ديال 8331 زيارة تفتيش شغل في إطار مراقبة تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالمرأة في العمل، أسفرت بهاد الخصوص هذا على توجيه 1536 ملاحظة منها 482 يتعلق بالأجر، و390 تتعلق بالتشغيل، و33 ملاحظة تخص الترقية، وغير ذلك، وبالتالي بغيت نبين لك ونؤكد لك على أن الأمر حاطينو في الأجندة ومنتهين لو، إن شاء الله طبعا خاص مجهود ماشي ديال الوزارة فقط، ولكن ديال جميع الفاعلين اللي ممكن أنهم يقدمو ويقدمو يد المساعدة في هذا الأمر.

ونتمناو إن شاء الله أنا متأكد أننا غادي نجحو جميعا في هذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة للفريق.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات.

صحيح أن المغرب قام بإصلاحات مؤسساتية وقانونية بغرض تحسين ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية أو سوق الشغل، وكذلك وزارة الشغل والإدماج المهني مشكورة قامت بعدة أوراش في هذا الاتجاه، خاصة فيما يتعلق بتعزيز حماية المرأة في الشغل.

وقد قام كما جاء في مداخلتكم مفتشو الشغل مؤخرا بحوالي واحد المجموعة ديال الزيارات لمختلف وحدات الإنتاج اللي مكنت من التسجيل ديال أكبر عدد اللي تتعلق بالأجر تقريبا كتوصل لواحد 80% والبقية تهم التشغيل والترقية والعمل الليلي.

صحيح أن التشخيص ها هو كاين، وبالرغم من هذه المجهودات

لازلنا نلاحظ تفاوتات في الأجور بين الرجال والنساء، وكذلك لازالت المرأة المغربية تواجه عقبات كبيرة أمام مشاركتها الاقتصادية.

كما أن النساء يعانين من تمييز مزدوج على مستوى سوق الشغل، فمن ناحية نجد ولوجا محدودا إلى العمل، ومن ناحية أخرى رغم تمكنهن من الولوج فهن يعانين من التمييز فيما يخص بالحصول على وظيفة أو عمل لائق، هذا واضح من خلال ارتفاع معدل البطالة بين النساء حاملات الشواهد، وبالإضافة إلى كون معدل النشاط لدى النساء ضعيف فهو يتخذ منحى تنازليا مقلقا منذ سنوات.

السيد الوزير

وزارة الشغل والإدماج المهني، تتوفر على مصادر كافية ومهمة من المعطيات لإنجاز تحليل جيد للنوع، المخطط الوطني لإنعاش الشغل اقترح واحد المجموعة ديال الإجراءات، ندعوكم السيد الوزير، لتفعيلها كتحسين فعالية تدخل مفتشية الشغل في مجال المراقبة لتصحيح التفاوتات بين الجنسين وضمان المساواة في الأجور، وكذلك دعم الوساطة في سوق الشغل.

وكما يجب مطالبة المقاولات من حجم معين بنشر تقارير منتظمة حول التقدم المحرز، خاصة فيما يتعلق بالمساواة.

إلى جانب هاته التوصيات، لابد من التصدي بحزم للعوائق الثقافية التي تكرس الصور النمطية في حق النساء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة.

غير بغيت نشير إلى أن الأمر، الأرقام اللي قدمت ماشي تشخيص، هذه إجراءات، مفتشين ديال الشغل كيمشيو في إطار برنامج معين، كيمشيو يراقبو فقط هاذ الإجراءات هاذ مثلا، وكيديرو محاضر وكيديرو تقارير ديال الزيارات وغيرها من الإجراءات المتاحة وفقا للقانون.

بغيت نعطيك بعض المعطيات اللي ناتجة على هاذ الزيارات، عندنا 85، راقبو 85، 1505 ديال النساء العاملات، منهن 3621 مسؤولة داخل المقاولة، و1290 مندوبة أجراء و53 مسؤولة نقابية، هذه أرقام لا تصل إلى ما نطمح إليه، ولكن في البداية وهي أرقام مهمة ومشجعة، إن شاء الله نتمناو أنها تطور بشكل جيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث، وموضوعه مصير مشروع القانون المتعلق بالصحة والسلامة المهنية في القطاعين العام والخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل موضوع الصحة والسلامة المهنية، إحدى الأولويات الأساسية للوقاية من المخاطر المهنية، والمؤطرة بنصوص قانونية وبالمواثيق الدولية.

السيد الوزير المحترم،

على هذا الأساس، نسائلكم، حول مآل مشروع القانون المتعلق بالصحة والسلامة المهنية في القطاعين العام والخاص؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق المحترم على اختيار هاذ السؤال.

في الحقيقة اللي هو سؤال مهم، مرتبط ب.. لأن في بلادنا يالاه غنشرعو بهذه الكيفية في هذا المجال، غنشرعو مدونة أولا قانون يشمل جميع النواحي ديال الصحة والسلامة المهنية.

هاذ الفكرة ترجع إلى أبريل 2008، بتعليمات ملكية سامية نتيجة الحادثة اللي كتعرفوها جميع ديال ليساسفة في الدار البيضاء، تشكلت لجنة آنذاك، برئاسة الوزير ديال التجارة والصناعة آنذاك، في 2008، هاذ اللجنة حطت مجموعة ديال التوصيات، أولى هاذ التوصيات، هو ضرورة تأهيل النصوص القانونية في العمل مع تقوية النصوص التنظيمية والمعيارية هذه التوصية الأخرى، بالإضافة إلى توصيات أخرى مرتبطة بتدبير القطاع.

أوكل إلى الوزارة ديال التشغيل آنذاك، التشغيل، برئاسة وزارة التشغيل، ولكن مجموعة ديال القطاعات الوزارية.

وفي الأخير، تم وضع المشروع بعد تشاور طويل، راك عارف المتدخلين في هاذ المجال الاقتصاديين والاجتماعيين ومع القطاعات الحكومية،

هو اليوم موضوع هو والقرارات التنظيمية موضوع لدى الأمانة العامة للحكومة، إن شاء الله نتمناو أننا في القريب العاجل غنخرجوه لحيز الوجود.

ولكن في المقابل أنا غنقول لك أن الوزارة قامت بمجموعة من الإجراءات الأخرى، ما تسنيناش القانون حتى يخرج باش نشرعو في هاذ المجال، ولكن الوزارة اشتغلت منذ اليوم الأول في وضع العديد والقيام بالعديد من الإجراءات.

تم إعداد مشروعي السياسة والبرنامجين الوطنيين للصحة والسلامة المهنية، هذا مهم جدا؛

- تم الشروع في إعداد البرنامج التنفيذي لهاذ البرنامج الوطني؛

- الشروع في إعداد برامج للتكوين في مجال الصحة والسلامة المهنية؛

- تنظيم حملات تحسيسية مستمرة بخصوص الصحة والسلامة داخل المقاولات؛

تفعيل عمل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية، وبالمناسبة أيضا تنشأ في هاذ الظرفية هاذ ديال سنة 2008.

إصدار قرارين مشتركين مع وزير الطاقة والمعادن والماء يتعلق بانتخاب المنتدبين الساهرين على سلامة المستخدمين في المقاولات المنجمية.

خلال 8 الأشهر الأولى من سنة 2019 تم القيام ب 1434 زيارة خاصة بالصحة والسلامة المهنية من طرف الأطباء والمهندسين المكلفين بتفتيش الشغل، همت 1178 مقاولة، وتم خلالها توجيه 416 تنبيه وتحرير محضرين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في البداية لابد أن أذكركم السيد الوزير، ما دمنا نتطلع إلى حماية الأجراء في القطاعين العام والخاص من مآسي حوادث الشغل، إلا أن طائرة سلفكم فقدت الوجهة وسقطت في مكان مجهول، فمرحلته طبعتها الارتجالية وسوء التسيير، سواء في مجال الشغل والتشغيل أو تدبير الموارد البشرية بالقطاع، كان آخر فصولها أن أخلف وعده الذي قطعه بهذه المؤسسة المحترمة، بفتح حوار جاد ومسؤول مع لجنة التنسيق المكونة من هيئات نقابية بالوزارة والجمعية المغربية لمفتشي الشغل، في إطار الحوار القطاعي لنزع فتيل التوتر القائم بين الطرفين من خلال الاستجابة لملفهم المطلبي، المتمركز أساسا حول مراجعة النظام الأساسي لمفتشي الشغل وسن حركة إدارية سنوية إرادية بدل مذكرة الحركة الإدارية القسرية الأخيرة، والتي قضت المحكمة الإدارية ببطلانها.

فالتطبيق السليم والناجع لهذا القانون في حالة اعتماده يظل مرهونا بتحسين أوضاع جهاز تفتيش الشغل المنوط به في مراقبة مقتضياته، من خلال الاعتراف بتميز عملهم وخطورته، كما تنص على ذلك الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب.

فكما نأمل أن يتم الإسراع بإخراج هذا القانون الإطار، نأمل كذلك أن يفتح السيد الوزير المحترم الحوار القطاعي مع مفتشي الشغل، حماة القانون الاجتماعي في أفق مراجعة جذرية لنظامهم الأساسي، لضمان تطبيق جيد لأحكام هذا القانون المهيكل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فيما تبقى لك من الوقت السيد الوزير إذا رغبتم في الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار.

أنا نقول لك ما قلته بخصوص الوزير السابق ليس صحيحا، فلا يعقل ولا يمكن لا من الناحية المنطقية أنه ما دارحتى حاجة لا في الشغل ولا في التشغيل ولا في تدبير الموارد البشرية، وأنا بالنسبة للموضوع اللي هضرت عليه كان ممكن أن تذهب إليه مباشرة وتعطي المعطيات، ما كنتيش في حاجة للمقدمة الأولى.

الموضوع ديال الحركة ديال مفتشي الشغل أخذ قرارتيتعلق بمفتش الشغل اللي دوز 4 سنين في المنطقة ينتقل، هذا اجتهاد، نتفقو نختلفو معه هذا مستوى آخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى قطاع الصحة، وننتقل للسؤال الموجه للسيد الوزير، وزير الصحة، وموضوعه واقع القطاع الصحي بالعالم القروي والمناطق النائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعاني المنظومة الصحية في العالم القروي والمناطق النائية من خلل واضح، يحول دون تحقيق انتظارات المواطنين بهذه المناطق في التمتع بالحق في الصحة كحق من الحقوق التي تكفلها الوثيقة الدستورية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم عن التدابير المتخذة للنهوض بواقع القطاع الصحي بالعالم القروي والمناطق النائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيد المستشار.

شكرا للفريق على طرح هذا السؤال.

في الحقيقة العالم القروي تيعرف بعض الانتظارات قوية، ولكن وزارة الصحة كذلك راه تتسهر على تحقيق واحد النوع من العدالة في هذا الإطار، ولازم ما نشير لبعض المؤشرات باش نثبتو بأن كاين اهتمام كبير بالنسبة للعالم القروي.

فبالنسبة للسنتين الأخيرتين لتنزيل المخطط الوطني اللي قامت وزارة الصحة بالعمل عليه أن تمت في الوسط القروي بناء عدة إنجازات. من هذه الإنجازات لازم ما نذكر منها 43 مؤسسة للرعاية الصحية في العالم القروي، وكذلك توسيع وإعادة بناء 26 مؤسسة للرعاية الصحية في العالم القروي كذلك، والانتهاء الآن من إنجاز 110 عملية تأهيل وتوسيع وإعادة ترميم وتهيئة في العالم القروي، كذلك تم بناء 12 مركز لتشخيص أمراض الجهاز التنفسي و10 البنايات للتوليد و 9 مصالح لحديثي الولادة و90 وحدة للتوليد بالوسط القروي.

كما تم كذلك بناء 131 سكن وظيفي للممرضين لتشجيع المهنيين في قطاع الصحة للعمل في العالم القروي، كما تم كذلك اقتناء 81% من وسائل التنقل المبرمجة لسنة 2019 منها 234 سيارة إسعاف، وكذلك 121 وحدة متنقلة.

كما تم اقتناء كذلك 368 جهاز بيوطبي سنة 2019 كلها للعالم القروي، وكذلك الوزارة اهتمت بمواصلة تنفيذ السياسة الحكومية في مجالات هذا المخطط الاستعجالي لتأهيل العالم القروي وتقليص الفوارق المجالية بالمناطق النائية والجبلية، وقد شمل هذا البرنامج على الصعيد الوطني 18000 دواريعاني من العجز في مجال العرض الصحي، حوالي 6 مليون مستفيد، كما يهدف إلى بناء كذلك 540 مستوصف جديد و160 مسكن وظيفي لإيواء الممرضين، وكذلك تم الاعتماد على برنامج سنوي موازي لتأهيل وتقوية العرض الصحي وإعطاء الأولوية للمراكز الصحية بالوسطى، وكذلك تم إطلاق خدمات الاستشارة عن بعد، ودعم المشاركة الجماعاتية في المجال الصحي وأكتفي بهذا الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

السيد الوزير،

هذا الموضوع تطرقت إليه في الفريق ديالنا بمجلس المستشارين عدة مناسبات، ولكن كنعاودو من جديد نطرحوه، علاش؟ لأنه ما لمسناش شي حاجة في الواقع ديال هذا العالم القروي والمناطق النائية، بمعنى أن هناك إجحاف لازال يطال هذه الساكنة.

السيد الوزير،

نحيلكم على التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تطرق لملف التنمية بالعالم القروي التحديات والآفاق، وإلى حجم التفاوتات الاجتماعية والمجالية، حيث أوصى بضرورة العمل على تقليص الفوارق المجالية من خلال تحسين الحكامة والديمقراطية المحلية وتعزيز آليات التضامن الترابي، ولتقليص التفاوتات الاجتماعية والترابية، إعتبر المجلس أنه من الضروري إعادة الثقة للمواطنين في قدرة المؤسسات والسياسات العامة على تحسين ظروفهم المعيشية وتكريس مبدأ الاستحقاق والتخفيف من حدة التفاوتات.

السيد الوزير،

هذه التفاوتات مع الأسف تكون أكثر مرارة حينما يتعلق الأمر بجزء من هذا الوطن، لم يجد بعد نصيبه من التنمية وفي مستويات مختلفة، هذا الجزء من المواطنين والمواطنات بالعالم القروي وبالمناطق النائية يتجرع بمرارة جميع الأعطاب: فقر وأمية وتهميش، وهو ما كرسته مختلف السياسات المتعاقبة.

السيد الوزير،

هذا سؤال أي إجراءات اعتمدتها الحكومة لتنزيل مقتضيات الفصل 31 من الدستور الذي ينص على أنه "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير

أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية"؟

السيد الوزير المحترم،

كذلك جاء في هذا التقرير أن قرى وبوادي المغرب تشكل 90% من مساحة البلاد وتشكل ساكنتها 40% من ساكنة المغرب، تعاني كلها من أوضاع سيئة ومن فوارق سوسيو اقتصادية ومن سوء البنى التحتية ومن صعوبة الولوج إلى الخدمات العمومية وانتشار المناطق المعزولة.

السيد الوزير،

لقد سبق للوزير السابق المحترم أن قدم عرضا حول المحاور الرئيسية لمشروع مخطط الصحة في أفق 2025، وفي هاذ الإطار، نسائلكم السيد الوزير–وقد حظيتم بالثقة المولوية السامية على رأس قطاع الصحة–هل ستبقون على نفس المخطط أم سيكون لكم رأي آخر وبالتالي إستراتيجية جديدة ومغايرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

لازم ما نذكر بأن في مشروع المالية، الميزانية القطاعية لوزارة الصحة في 2020 اتخذنا بعض الإجراءات، من جملة الإجراءات اللي اتخذت وزارة الصحة وهي النظر إلى هاذ العالم القروي وكذلك حتى مصالح القرب ماشي غير فالعالم القروي، مصالح القرب، ومن جملة الإجراءات التي اتخذت وزارة الصحة، وهي تقريب الخدمات الصحية في العالم القروي عبر الأسواق الأسبوعية، هاذي من جملة الأمور اللي غادي تتخذها وزارة الصحة حتى يتمكن المواطن المغربي يستافد في الأسواق الأسبوعية.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه تجويد العرض الصحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

هنيئا لك بالثقة المولوية، نتمناو لك التوفيق فهاذ القطاع اللي هو ماش ساهل.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو حول تجويد العرض الصحي، وانتوما تتعرفو أدرى منا، السيد الوزير، بالوضع، يعني، إلى بغيت نقول لك الوضع يعني المأساوي والكارثي اللي تيعيشوه المستشفيات ديالنا، في النقص في الموارد البشرية وكذلك في التجهيزات البيوطبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

في البداية لابد من التأكيد على أن وزارة الصحة عبر الحكومات المتعاقبة، اليوم تبذل واحد المجهودات جبارة لتحسين هاذ الخدمات الاستشفائية وتوسيع سلة العلاجات رغم الإكراهات المزمنة، تنعرفو كلنا الإكراهات اللي تتعيش وزارة الصحة والتحديات اللي تتنتظر.

ولكن لازم ما نذكر أن هناك إرادة قوية لتغيير الأمور، ومن جملة الدعامات الأساسية اللي اتخذتها وزارة الصحة تتكمن في تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية وكذلك تعزيز جميع البرامج الوطنية وبرامج محاربة الأمراض المزمنة السارية أو غير السارية.

وكذلك تعزيز شبكة المؤسسات الصحية الأولية والمؤسسات الطبية الاجتماعية والصحية المتنقلة وتفعيل عملية "رعاية" التي تتعلق بتعزيز الخدمات الصحية للساكنة في المناطق الباردة سنويا، وكذلك تعزيز دور الدائرة الصحية في مجال التخطيط وتوزيع وتأطير المؤسسات الصحية وتأهيل ممارسة الطب العام للاستجابة للحاجيات وانتظارات الساكنة وكذلك الاستمرار في تطوير مصالح المساعدة الطبية وشتى من التدابير الأخرى، حتى تتمكن من توسيع العرض الصحي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

أنا في الحقيقة كنت تنتوقع هذا الجواب ديالك، احنا راه تقريبا 16 سنة وأنا في قبة هذا البرلمان، عدة حكومات دوزنا وما بغيناكش السيد الوزير تقرا لنا ذاك الشي اللي كتبو لك الإدارة، حيث ذاك الشي اللي

مكتوب ما شي هو الحقيقة.

الواقع، وأنت تتعرفو السيد الوزير، أنت أدرى بالواقع، الواقع مر، الصحة ببلادنا الوضع كارثي.

بغيناك السيد الوزير، واحنا عندنا الأمل فيك أنت، لأن الناس اللي سبقوك باعو بزاف ديال الوهم، بزاف ديال الوهم باعوه للمغاربة، ونعطيك على سبيل المثال السيد الوزير:

الوزير ديال الصحة السابق والوزراء السابقون التزموا أمام الساكنة ديال وزان بإحداث مستشفى إقليمي، وطلبو من المجلس الإقليمي يشري القطعة الأرضية، وشرينا القطعة الأرضية وأعطيناها للوزير السابق، والوزير اللي جاء من بعدو من 2011 إلى يومنا دبا واحنا في 2019 والقطعة الأرضية متوفرة رهن الإشارة ديال وزارة الصحة، وجا وزير الصحة وخصص 88 مليون ديال الدرهم لبناء المستشفى الإقليمي في 2018، وفي 2019 تم التحويل والترحيل ديال ذاك 88 مليون ديال الدرهم.

الآن السيد الوزير، هاذ المشروع اللي بين أيدينا فيه 137 مليون ديال الدرهم تم التخصيص ديالها لبناء المستشفى الإقليمي ديال وزان، بغينا نهوك السيد الوزير، ونطلبو منك تعامل بالحذر، لأن كنخافو من هاذ المبلغ يعاود يتم الترحيل ديالو لسبب من الأسباب، لأن الساكنة ديال وزان فقدو الأمل في الناس اللي سبقوكم، بغيناك ترد لهم الأمل، بغينا لأن نصف وزان فقدو الأمل في الصحة وفي وزير الصحة، أنت كوزير جديد وبانيين عليك الأمل بغيناك ترد الثقة لساكنة وزان وتعطيهم الحق ديالهم، وهاذ المبالغ اللي ترحلت تنصف بها الناس ديال وزان.

وهذا هو السؤال ديالنا والمطلب ديالنا السيد الوزير، متخيبش الأمل ديال هاذ الساكنة، 350 ألف نسمة كينتظرو التشييد ديال هاذ المستشفى، ولكن للأسف يعني تم تحقير هاذ الساكنة ديال إقليم وزان، نتمناو ترد لهم الاعتبار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب

السيد وزير الصحة:

شكرا للسيد المستشار على التدخل ديالك وعلى الغيرة ديالك والغيرة الوطنية، ومن حقك تكون عندك هاذ الغيرة، وحتى أنا من بعد الجولة اللي قمت بها في الأقاليم ديال الشمال، سفطت واحد اللجنة لتقصي الحقائق في المستشفيات، وقفنا على الخلل اللي كاين في إقليم وزان، ويمكن نبشرك اليوم بأن المبلغ المالي المرصود لمستشفى وزان، راه مقيد في مشروع المالية ديال 2020، وغيتبنى هاذ المستشفى.

عندنا إكراه واحد، بسيط، اللي هو غنشوفوه مع المتفاعلين اللي هو ذاك السوق البلدي اللي خصنا نتعاونو عليه، لأن مستشفى حدا السوق فيه إشكال، ولكن غادي يتبنى إن شاء الله ذاك المستشفى ديال وزان، وهذه بشرى لكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، وموضوعه برنامج وزارة الصحة للعناية بمراكز تصفية الدم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نود في البداية أن نهنئكم على الثقة الملكية السامية التي حظيتم بها لتعيينكم على رأس هذا القطاع الهام، ونؤكد لكم استعداد الفريق للتعاون معكم ودعم كل المبادرات الهادفة والجادة.

بخصوص سؤالنا، السيد الوزير المحترم، نسجل تباين وضعية مراكز تصفية الدم بالمغرب حسب الجهات والأقاليم.

بناء عليه، نسائلكم، ما هو برنامج الوزارة في مجال تأهيل مراكز تصفية الدم والعناية بها؟

ما هي المعايير المعتمدة في إحداث وتوزيع مراكز تصفية الدم على الجهات والأقاليم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مرض القصور الكلوي يعتبر مشكلة حقيقية، صحية، تتفاقم يوم بعد يوم، الذي يحتم ضرورة التصدي لهذا المرض وتلبية الحاجيات الناتجة عن هذا الارتفاع والتخفيف من لوائح الانتظار، وذلك بالعمل على تحقيق الأهداف الآتية من الاستجابة للطلب الحالي فيما يخص

تصفية الدم وتحسين التكفل بالمرضى عن طريق بناء وتجهيز مراكز في إطار مقاربة تشاركية، بالإضافة إلى شراء الخدمات من القطاع الخاص معندناش لها حل، وفي حالة صعوبة الولوج للقطاع العام.

كذلك تحسين مردودية المراكز العمومية الموجودة الآن لتصفية الدم، وكذلك تشجيع (Dialyse Péritonéale) يعني الدياليز الصفاقية ضروري حتى هو حل من الحلول كذلك.

وتشجيع زراعة الكلي عن طريق خلق برامج تعاقدية مع المراكز الاستشفائية الجامعية، والإستجابة للحاجيات الخاصة للأطفال المرضى بالقصور الكلوي المزمن.

كما سيتم كذلك العمل على الحد من ارتفاع نسبة المرض، وذلك بتعزيز الوقاية من مسبباتها، كما ينص مخطط 2020 في الخطوط العريضة ديالو.

وبفضل المقاربة التشاركية مع مجموعات من الشركاء لازم ما نعرض عليكم بعض المؤشرات اللي دزنا من 75 مركز في 2012 إلى 112 مركز اليوم في 2019، وكما وصلت عدد آلات لتصفية الدم إلى 2173 آلة وأكتفي بهذا الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس للرد على التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم.

السيد الوزير، يعرف عدد المصابين بداء القصور الكلوي بالمغرب سنويا ارتفاعا يقدر بحوالي 4000 حالة، ويبلغ العدد الإجمالي ما فوق مليون مصاب، وأنت السيد الوزير قلتي لنا كاين 2000 ديال.. فين أهو المليون، راه المليون هذا ديال المصابين الله يجازيك بخير السيد الوزير، راه واحد العدد ديال الناس اللي هما في لوائح الانتظار وهذا جا في الكلام ديالكم.

هاذ الناس راه تنقول لكم سيرو بقاو تسناو حتى تموتو على خاطركم، راه أنا هنا تنقول لكم السيد الوزير إلى ما كانش واحد التعاقد مع الخواص نشريو الخدمة من الخواص راه ما غاديش نوصلو فين.

وبهاذ المناسبة احنا تنشكرو واحد العدد ديال الجمعيات اللي هي تتشرف على المركز ديال تصفية الدم بمستشفى أسفي، تنشكروهم على العمل اللي تيقومو به رغم واحد العدد ديال المرضى اللي تنرحلوهم كنصيفطوهم حتى لخميس الزمامرة ولا شي حاجة.

وتتعرفو السيد الوزير هاذ الناس اللي تيمشيو يديرو أسميتو راه ماشي ساهل، هاذ الشي تيحيلنا السيد الوزير على الكلام ديال الأخ اللي سبقني في السؤال ديالو على المستشفى ديال محمد الخامس، السيد الوزير راه تنقول ليك هذاك المستشفى بقات فيه غير الإسم ديال محمد الخامس هو اللي الله يرحمو ويوسع عليه ضيق القبور فهاذ الساعة، لأن البلوك مسدود هاذي تقريبا واحد 6 أشهر وهو مسدود ما كاين حتى شي عملية إلا العمليات الجراحية ديال المستعجلات، وحتى ذوك المستعجلات راه تنصيفطوهم لمراكش، جميع المسائل الاستعجالية تنصيفطوها لمراكش، لولا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي أعطى الانطلاقة ديالها سيدنا وأعطانا واحد العدد ديال سيارات الإسعاف راه كلشي ما كاينش الواحد اللي عندو الإمكانيات باش يمكن يترحل من أسفي لمراكش.

هاذ الإقليم اللي ولات فيه مليون نسمة، وما فهش السيد الوزير البلوك مغلوق هاذي 6 أشهر، جراحة الأنف والحنجرة 6 أشهر هاذي متدارت حتى شي عملية، سنتين السيد الوزير سنتين السيد الوزير متدارت ولو جراحة واحدة للعيون.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة الإنتظارات قوية ومرضى القصور الكلوي ما يمكنش نتهاونو معه مسالة مفروغ منها، أنتوما الحالة الصحية تتعرفوها الخصاص كبير والنواقص كثيرة والإكراهات كبيرة، يعني الحلول باينة إلى ابغينا نتحداو هاذ المعيقات اللي كاينة اليوم وهي نسلكو جميع السبل، نطورو القطاع العمومي ونديرو الشراكات مع القطاع الخاص.

واليوم تتعرفو بأن كاين دفتر التحملات اللي معمول به على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الجهوي باش نقصو من هاذ اللائحة ديال الانتظار، الحمد لله إلى شفتو الأهداف المسطرة راه كاين في بعض الجهات اللي قدرنا نحاربو، مثلا راه في جهة ديال الشمال حاربنا لحد الآن ما بقاش الانتظار، ولكن كاين مناطق أخرى وجبتي فالذكر ديالك مدينة أسفي 70 واحد كينتظر في اللائحة، منقدروش احنا واحد ينتظر منقدروش نصبرو عليه، خصنا نلقاو له الحل.

كاين برامج أخرى اللي خصنا نتعاون عليها جميعا وهي تشجيع زراعة الكلي حيث هو السبيل، و(Dialyse Péritonéale) كتخلي المريض كيكون تيتحرك ممرهونش ب (le centre de dialyse) ديالو كيتحرك كيمشي من بلاصة لبلاصة وحر وكيسافر، خصنا نتعاون جميعا.

أشرت للمستشفى ديال محمد الخامس نقدرو نتعاونو جميعا وهاذ الشي خصو يكون مقاربة جهوية ماشي على المستوى الوطني بوحديه، لأن في الجهة كاين تفاعلات وكاين شركاء اللي نقدرو نتعاونو باش

نتجاوزو هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الرابع، وموضوعه عقلنة رسوم الاستشفاء داخل المصحات الخاصة والمختبرات العامة الطبية، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها من أجل عقلنة رسوم الاستشفاء والتمريض والتشخيص بالأشعة داخل مصحات القطاع الخاص والمختبرات الطبية؟ على ود هاذ الناس راهم ولاو واحد كيعطيوه الهنا وواحد كيعطيوه للقلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار، وشكرا للفريق.

لابد من الإشارة في البداية أن الخدمات الطبية المنجزة في قطاع الطب الخاص والأعمال التي تقوم بها المولدات والممرضين والممرضات بالقطاع الخاص، أسعارها منظمة، طبقا لقرار الوزير المنتدب السابق لدى رئيس الحكومة، بتحديث قائمة السلع والمنتوجات والخدمات المنظمة أسعارها.

وكذلك يتضمن القانون 131.13 العديد من المقتضيات المتعلقة بالتعريفات والفوترة والأسعار، فالمادة 36 تلزم الأطباء بإعلان تعريفات الأعمال الطبية والخدمات التي يقدمونها بشكل واضح ومقروء، وكذلك المادة 73 تنص على أن لا يجوز فوترة الأدوية المجرعة للمرضى بالمصحات بسعر يفوق السعر الخاص بالمستشفى، وكذلك المادة 75 التي تنص أنه يجب تحت مسؤوليات المدير الإداري والمالي إعلان بشكل واضح ومقروء في أماكن الاستقبال وفي واجهات مكاتب الفوترة وكل المعلومات المتعلقة بالأسعار.

واستنادا لهاذ مقتضيات المادتين اللي في القانون 131.13 السالفة الذكر، فإن وزارة الصحة تقوم بعملية تفتيش دورية دون سابق إشعار للمصحات والمؤسسات المماثلة تهدف إلى التحقق من احترام المصحات للشروط المطبقة عليها في القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي المستشارين،

اسمحوا لي، السيد وزير الصحة المحترم، أن أقول لكم بصريح العبارة على أن الهاجس عند بعض المصحات الخاصة اليوم، أصبح هو تغليب الربح المادي عن المهنية.

أنا لا أختلف معكم فيما سردتموه على مسامعنا فيما يتعلق بالنصوص القانونية من الناحية النظرية، ولكن تطبيقها أنا لن أشخص لكم الوضع، لأن هاذ المقام لا يسمح بذكر أسماء المصحات، بدءا من عاصمة المملكة الرباط- الدار البيضاء- أكادير- مراكش.

ما قلتموه السيد الوزير، فيما يخص إشهار ديال الأثمنة هو غير موجود، إلى درتو لجنة التفتيش من الغد أو من اليوم، من هنا، من أكدال فما فوق، راه ما كاينش هاذ الشي هذا السيد الوزير، إطلاقا.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، احنا القصد ديالنا من هاذ السؤال، هو القضاء على بعض الظواهر المشينة اللي كتعرفها المصحات الخاصة، إلى درجة أن ذوي الدخل المحدود والمغاربة البسطاء يجدون صعوبة في الولوج للخدمات التي تقدمها المصحات الخاصة، نبدا لكم من ظاهرة (Noir) هاذ الشي راه معمول به، راه من مختلف العينات، برلمانيين، وزراء، قضاة، راه قاض مات لأن ما بغاش يعطي (Noir) وما بغاش يعطي شيك على سبيل الضمان، ولست في حاجة لذكر أسباب ظروف هاذ القضية هاذي.

الظاهرة الثانية، السيد الوزير المحترم، هي الشيك على بياض، القانون الجنائي إلى كان كيمنع قبول شيك على سبيل الضمان فالمصحات الخاصة ديالنا في المغرب من طنجة للكويرة، هاذ الظاهرة ما زالت متفشية، واحنا بغينا نثيروها معكم، لأن أنتم تقلدتم هاذ المهمة ونتمناو لكم النجاح فيها، لأنكم ابن الدار، فالظاهرة ديال الشيك على

سبيل الضمان لا زالت سارية المفعول حتى لدابا، دابا هنا في الرباط، بلا ما غنشخصش.

ثانيا، السيد وزير الصحة المحترم، كاين واحد الظاهرة اللي ولت اليوم كيعانيو منها المغاربة هي احتجاز الجثة، كيجي مريض، مواطن رجل أو امرأة أو طفل كيموت في الكلينيك، العائلة ديالو لا يسلم إليها الجثة إلا بعد أداء.. لا يعقل السيد الوزير.

ثانيا المشكل كبير هو ديال المختبرات الطبية–وهاذ الشي حتى الأطباء تيتشكاو منو–هو أن بعض المرات وزارة الصحة مشكورة تتقوم بهاذ اللجن ديال الرقابة وديال التفتيش راه تيستعملو متفاعلات متجاوزات الصلاحية لأن (les réactifs périmés) وتيجي عندو المريض وتيعطيه جوج ديال التحاليل، هذا تيقول لو مريض بهاذ المرض وهذا تيقولو لا.

وبالتالي الله يخليك السيد الوزير، احنا بغينا غير نساعدكم من أجل فتح هذا الورش الكبير ماشي باش تقضيو على الظاهرة كاملة، غير جزء منها، إلى قضيت غير على شي جزء فنحن سنصفق لكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، عندكم 10 ثواني زائدة.

السيد وزير الصحة:

هاذ الشي اللي تتقول عندك الحق فيه حتى واحد ما غينكرو، ما ينكرو حتى شي واحد، ولكن كذلك من جهتها وزارة الصحة راه تقوم بواحد المجهود للحد من هاذ الشي هذا، باش نثبت لك على أنه كان مجهود، كاين في الدوريات التفتيشية، تمت في هاذ سنة 2019 في 83 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص قد شملها التفتيش، 62 مصحة و21 عيادة.

وفي هذا الإطار على ضوء التقارير والتفتيش تم اتخاذ عديد من القرارات، منها قرار إغلاق مصحتين وعيادة طبية، وقرار التوقيف الجزئي أو الكلي للأنشطة الطبية في حق 5 ديال المصحات، كذلك توجيه (la mise en demeure) 41 مصحة من أجل إصلاح الاختلالات المرصودة والمتعلقة بالوضعية الإدارية والقانونية للمصحة أو بالمعايير التقنية وبالموارد البشرية.

هاذ الشي حقيقة كاين، ولكن خاص ولابد التدرج في الإصلاح وخاص يكونو قرارات، ملي تتقول المصحات الخاصة تيديرو حتى هم عندهم واحد الظروف تيعيشوها، لأن كان اللي تيتملص من الخلاص، ما تندافعو حتى على شي واحد، خاص ولابد واحد الحل وسط، وفي إطار التغطية الصحية الشاملة ما غيبقاش هاذ الشي هذا، إن شاء الله بإذن الله، وسوف نعمل، إن شاء الله، جميعا في هذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس وموضوعه، مشاكل الأداء والشيك والضمانات بالمصحات الخاصة ببلادنا، لفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لازالت ظاهرة إرغام المواطنين بتقديم الشيك كضمانة للولوج إلى العلاج بالمصحات الخاصة تتفاقم باستمرار، إضافة إلى عدم احترام التعريفة المرجعية الوطنية للعلاج.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تقومون بها لوضع حد لهذه الظاهرة المخالفة للقانون؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار والفريق.

هاذ الوضعية ديال الشيك ديال الضمانة حقيقة بموجب المادة 75 من القانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 29 ربيع الأول، تيمنعو، فإنه يمنع على المصحة في حالة الثالث المؤدي، أن تطلب من الأشخاص المؤمنين أو ذوي حقوقهم ضمانة نقدية أو بواسطة شيك أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الأداء، ما عدا المبلغ المتبقى على عاتقهم.

فالقانون واضح، الشيك هو وسيلة أداء وليست وسيلة ضمانة، ورغم ذلك فاستعماله كضمانة ظاهرة شاهرة غير محصورة على القطاع ديال الصحة، معمول بها حتى في بعض الأمور التجارية، فما يمكنش احنا نتجاوزو ونقولو القانون غيمكن لو يسمح لبعض (les cliniques) وبعض (les cliniques) ما نسمحوش لهم، لا، هذا تيمنعو القانون.

فبالتالي المقاربة ديال وزارة الصحة لهاذ الظاهرة هو البحث عن حلول، يجب أن نفكر في حلول اللي تحفظ المصالح ديال الطرفين، لا المصالح ديال المصحات ولا المصالح حتى ديال المؤمنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

السيد الوزير،

القانون واضح، ولكن من هو المكلف بتطبيقه؟ الحكومة هي المكلفة بتطبيق هذا القانون، ولكن هاذ الشي ما كاينش في أرض الواقع، تكلمت على المادة رقم 75 فين هو التطبيق ديالها في أرض الميدان؟

أكثر من هاذ الشي السيد الوزير، لازال المواطن المغربي يعاني من ممارسات غير قانونية عند لجوئه للمصحات الخاصة قصد العلاج، فبعض المؤسسات تطالبهم بشيك ضمانة أحيانا موقع على بياض، وترفض استقباله في بعض الأحيان، بالرغم من توفره على الموافقة القبلية وعلى ورقة التحمل الصادرة عن صناديق التأمين الصحي.

هاذ الممارسات السيد الوزير التي تدخل في إطار عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر المنصوص عليها في الفصل 431 من القانون الجنائي، حيث تأخذ أبعاد أخرى حين تعمد بعض المصحات إلى إيداع الشيك لدى البنك متسببة في مشاكل للمريض، والتي قد تتسبب في بعض الأحيان في اعتقاله كما وقع مؤخرا لمؤمن اعتقل 3 أيام بالرغم من توفره على تحمل رسمي من (la CNOPS).

وفي أحيان أخرى يتم استغلال الحالات المستعجلة لابتزاز المريض ومطالبته بالأداء مسبقا ونقدا مبالغ تفوق المبالغ الحقيقية للعلاج، وأكبردليل على هذا هو ما تتداوله مواقع التواصل الاجتماعي الذي يظهر فيه المريض محمولا أو منقولا في سيارة الإسعاف للشباك الأوتوماتيكي بالليل لإحضار ما طلب منه أو دفعه نقدا ومسبقا دون الحديث عن الفوترة غير القانونية وعدم تطبيق التعريفة الوطنية المرجعية للعلاج.

وانطلاقا من هذه الممارسات السيد الوزير، نتساءل عن دور الوكالة الوطنية للتامين (l'ANAM) والتي أصبحت كفرع أو كمديرية تابعة لوزارة الصحة، وهذا ما جاء في التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات.

نتساءل عن المهام التي أسندت إليها والسهر عليها، منها حسن سير نظام التغطية الصحية والتأطير التقني ودورها الكامل في التحكيم والمعاقبة وضبط النظام، علما أن هذه الوكالة تستنزف أموال طائلة، مبالغ خيالية وجد هامة تقتطع من انخراطات المؤمنين.

لذا نطالب السيد الوزير أنه حان الوقت لمراجعة النظر في هذه الوكالة ودورها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

فالحقيقة طلب شيك على سبيل الضمان من طرف المصحات الخاصة هو ناتج الآن على غياب نظام إلكتروني يتيح التعرف على البيانات المتوفرة لدى شركات التأمين، قلت جبدت تأمين المؤمنين من أجل التعرف على ما إذا ما كان المريض يستفيد من التأمين أو لا، ومن الإجراءات المتخذة أو الواجب اتخاذها لمحاربة هذه الظاهرة هو:

أولا، إيجاد الحلول في إطار القانون المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك ضروري خلق قنوات اتصال بين المصحات الخاصة ومؤسسات التأمين والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، ومن حق المؤمن تقديم شكوى إلى الجهات المختصة: وزارة الصحة عبر الوكالة الوطنية وهذا الدور ديالها ديال (la régulation) أو لإحدى المؤسسات المدبرة للتأمين (la CNOPS) اللي ولت سميتها (la CMAM) و(la CNSS).

وفي هذا الإطار تقوم هاذ المؤسسات بالتحقيق في الشكايات وترتيب الجزاءات، ومنها وقف العمل بنظام الثالث المؤدى عنه، كاين بزاف ديال الحالات اللي توقعت عليهم.

وقد أصدر الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي مذكرة يوصي من خلالها مؤمنيه في حالة تعرضهم إلى ضغوطات لتقديم شيك على سبيل الضمان بتوجيه شكاية إلى إدارته أو إلى إدارة الوكالة، ولا بد خاص المواطن يشتكي.

وتحركت فعلا وزارة الصحة فهاذ الإطار والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي لاتخاذ إجراءات عقابية اتجاه المصحات الخاصة التي تثبت تورطها في اشتراط شيكات الضمان لقبول المرضى داخلها، حيث قررت إلغاء اتفاقية الثالث المؤدى مع كل مصحة خالفت هذا القانون، ومعلوم أن الثالث المؤدى يزيد من جاذبية المصحة الخاصة لأن المريض المنخرط في (CNOPS) مثلا لا يؤدي ساعتها سوى الفرق لتحمل 10%، وبالتالي فإن المؤمنين يفضلون حينها المصحات التي تجمعهم اتفاقية مع الصندوق.

وتجدر الإشارة كذلك في الأخير أن وكيل الملك بالدار البيضاء قد حقق في شكايات ضد مصحات خاصة بهذه المدينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

غادي نرفعو الجلسة لمدة 10 دقائق من أجل الصلاة.

رفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة (استئناف الجلسة):

بسم الله الرحمن الرحيم.

ننتقل للسؤال الأول، الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه تشجيع الضخ بالطاقة الشمسية، الكلمة لأحد السادة من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد التزمت الحكومة السابقة بإطلاق برنامج تشجيع الضخ بواسطة الطاقة الشمسية.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتشجيع الفلاحين ودفعهم إلى استعمال هذه التقنية، والتي ستعود بالنفع عليهم وعلى خزينة الدولة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، نرحب بكم للتفاعل معنا في هذه الجلسة، وأعطي لكم الكلمة.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فقط هذه مناسبة باش نعطي بعض المعلومات، هذه السنة الفاتورة الطاقية ديال البلاد ديالنا غادي توصل 82 مليار ديال الدرهم، نظرا بطبيعة الحال للطلب المتزايد على الطاقة في البلاد، ثم ثانيا الفلاحة وحدها تستهلك حوالي 7% أي 6 المليار ديال الدرهم وخاصة الغازوال والبوتان، إذن باش هاذ المعطى يؤخذ بعين الاعتبار، طبعا أنتم تعلمون بأنه 91% تنستورده، وصلنا، الحمد لله، إلى 71% بعد ما كنا في 98%، تنستوردو 71% من الخارج، بمعنى تنستوردو هاذ الطاقة بالعملة الصعبة، وبطبيعة الحال تيأثر على التوازنات على الميزان التجاري.

طبعا تدارت واحد العدد ديال المبادرات، نذكرها فقط بسرعة باش نمشي لآخر مبادرات، أولا تطلق سابقا بين الوزارات ومع القرض الفلاحي، البرنامج ديال تمويل الفلاح، كما في علمكم، وصلو الآن إلى 3000 فلاح اللي خذاو قرض بشروط بطبيعة الحال تفاوضية ميسرة، واحد العدد ديال الأنشطة على مستوى الجهات مع الغرف ومع الجهات فيما يتعلق بهاذ الموضوع، ينظم معرض سنوي ديال الضخ في أكادير، وهاذ المعرض بغينا نطوروه أكثر لأنه فيه فائدة كبيرة جدا لأنه تتعرض فيه جميع الحلول، وصلنا الآن إلى 30000 ضيعة اللي هي مجهزة، يعني 30000 ضيعة، ومن الأسباب هو أنه لما تيقارن الفلاح ما بين طاقة الكهرباء وتيلقى راسو في ظرف 3 سنوات، أربع سنوات تيمكن لو يسترجع ذاك الاستثمار ويكون مفيد بالنسبة إليه ويمكن لو يستغني على البدائل الأخرى.

اليوم وصلنا إلى 300 شركة في المغرب اللي هما تيعطيو حلول بالنسبة للفلاحين وكلهم مؤطرين بواحد العمل تتقوم به الوكالة الوطنية، وآخرها طلقنا ما يسمى مع لاميصول الطاقة برو، باش يمكن لنا نعاونو هاذ الشركات، ثم أيضا قلنا هاذ المبادرات اللي تطلقت وأعطت نتائج لابد أن نؤطرها بواحد المخطط، فتدارت دراسة النتائج ديالها قريبة، إن شاء الله، اللي فيها التمويل والدعم التقني والمعايير اللي غتكون.

خصصنا 20 مليون ديال الدرهم في البحث العلمي في مجال الطاقة الشمسية والفلاحة، الآن في قانون المالية اتفقنا مع السيد وزير المالية يكون واحد الصندوق خاص، فغادي نلقاو الصيغة كيفاش ندبروه مع وزارة الفلاحة ووزارة المالية باش يمكن لنا نعاونو الفلاحة في هاذ المجال، وقبل قليل أخبرنا بأنه يمكن تكون بعض المقترحات في قانون المالية تتعلق بالضرائب، ولكن مع الاحتياط أن الألواح الشمسية تستعمل في كل شيء، فلابد نلقاو شي صيغة أن الألواح الشمسية المدعومة أن تذهب إلى الفلاحة ولا تذهب إلى أي استعمال آخر، حفاظا على هذا المشروع اللي بغيناه ينجح.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السي أحمد تويزي في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير.

متفق معكم على أن الفاتورة الطاقية في المغرب فاتورة كبيرة جدا، تؤثر على الميزان التجاري في البلاد ديالنا، نستورد تقريبا 93% و74% من الطاقة التي نستهلكها، وكذلك أن هنا تطور مضطرد في استهلاك الطاقة في المغرب، هذا ما فيه نقاش.

ولكن الموضوع ديال السؤال ديال السيد الوزير هو أنه نشجعو الفلاح باش يستعمل الضخ عن طريق الطاقة الشمسية، باش نستعملوه، نستعمله في الدعم، أن ندعمو ليه هاذ الشي، تندعمو مثلا في المخطط الأخضر تندعمو واحد العدد المسائل (goute à goute) كذا، الشاريج، الموطور، ندعمو الألواح الشمسية وغادي نربحو، الدولة غادي تربح، علاش؟ لأنه ملي شفنا قانون المالية هذه السنة ما فيه حتى شي حاجة اللي تتلمس على أنه في الواقع هناك إرادة لدفع الفلاح باش يمكن يستعمل الطاقة الشمسية في ضخ المياه، وهاذ الاستعمال ديال ضخ

المياه خاصو يتطابق مع السياسة ديال بلادنا.

السياسة ديال بلادنا، تتعرفها السيد الوزير، على أن المغرب من الدول الرائدة فيما يخص الاتفاق ديال باريس، واحنا استقبلنا (Cop22) في مراكش، البلاد ديالنا رائدة في هذا الموضوع في التحول الطاقي والتزامات المغرب فيما يخص هاذ التحول الطاقي على أن 2020 خاصنا نوصلو إلى 42% من الفاتورة ديال الطاقة اللي غادي تجي من الطاقات النظيفة، في 2030 خاص تكون عندنا تقريبا 52% تكون من الطاقات النظيفة، هاذو كلهم التزامات دولية، الالتزامات ديالنا أمام العالم.

عندنا كذلك عندما نستعمل هاذ المواد، بعدما ندفع الفلاح باش عوض ما يستعمل البوطة لأن بير واحد ديال البوطة تيدي 6 ديال البوطات تيديهم في 4 سوايع، 6 البوطات إلى ضربتهم في 60 أو لا 50 درهم وإلى عنده 20 بير غادي تشوف شحال الإمكانيات، وكاين الضغط على صندوق المقاصة اللي هاذ العام فيه 7.5 أولا 7.3 مليار درهم اللي تيديه غاز البوتان.

إذن احنا أولا باش نخففو الضغط على صندوق المقاصة، اللي تيدي فيه البوطة الغاز البوطان تيدي 7.5 مليار ديال الدرهم أي 750 مليار ديال السنتيم، إذا دفعنا الفلاح باش يستعمل الطاقة الشمسية كنخفو الدعم وكنخففو حتى الفاتورة الطاقية اللي كنخلصوها بالعملة الصعبة.

إذن نبغيكم السيد الوزير كما قلتو هادي عام ولا عامين على أنكم أنتوما مع وزارة الفلاحة خاص يتداروا حد المخطط باش الفلاح نعطيوه فابور، شتي هاذ الشي ديال ضخ الماء نعطيوه له فابور وغادي تربح الدولة أولا على مستوى الطاقة، غادي تربح في إطار المخطط اللي مشينا فيه كمثل ديال الدول النامية اللي مشات فيه نتاع التحول الطاقي، كنعطيو مثلا إفريقيا واحد العدد ديال الأمثلة وكنعطيو كذلك متنفس ديال الميزان التجاري ديالنا ما كيخرجوشاي إمكانيات كبيرة بالدولار باش نشريو غاز البوتان.

علاش؟ لأن نقدرو نعطيو للمسكين بوطة فابور إلى حيدنا البوطة اللي كنعطيو للفلاحة... هذا هو الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي أحمد، شكرا السي أحمد. السيد الوزير ما تبقى لكم من الوقت، غادي نزيدكم 14 ثانية اللي زاد.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أولا، أعتقد أننا متفقين على التوجه لأن هذا مخطط وبرنامج وطني ما فيهش المواقع، أنتم تعلمون لابد نتحكمو في تأمين القطاع ديال الطاقة، ونأمنو البلاد ديالنا، لابد نمشيو في النجاعة الطاقية ديال الطاقات البديلة، والأهداف التي سطرت سنصل إليها بإذن الله ويمكن غادي نتجاوزوها، ... التعليمات باش نتجاوز 42% و52% بتكثيف الاستثمارات، بل أكثر من ذلك أعددنا قانون غادي يجي لعندكم ديال ما يسمى بالإنتاج الذاتي للطاقة، بمعنى سنسمح للمواطنين وللمهنيين أنهم ينتجو الطاقة ديالهم.

بطبيعة الحال غادي نؤطرو هذا القانون باش يكون توازن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه، تعميم معالجة وإعادة استعمال المياه العادمة، الكلمة لأحد السادة الأعضاء من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تتعرفو أن طبعا معالجة وإعادة استعمال المياه العادمة بالإضافة إلى أنها تساهم في الحفاظ على البيئة ديالنا والحفاظ على الصحة ديال الإنسان هي داخلة في الموازنة ديال الماء بالنسبة للمغرب في المخطط اللي كان تبرمج 2012 لأنه تتعرفو عندنا النقص في الموارد المائية وكثرة الطلب.

ولذلك السؤال ديالنا لكم هو المجهودات اللي ناوية تقوم بها الحكومة خلال هذه السنة ونصف اللي تبقى من العمر ديالها لتسريع برامج متعلقة بهذا الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

يعني يمكن لي نقول كان ينظر للنفايات على أنها مشكل فأصبحت ينظر إليها على أنها فرصة وليست فقط مشكل، اليوم النفايات هي مشكل يجب أن يعالج ولكنها فرصة بالنسبة للاقتصاد الوطني بالتكنولوجيا الجديدة والحلول الجديدة وأنتم مطلعون على ذلك،

فيما يتعلق بتدوير النفايات كل النفايات، بدون استثناء، وهذا يتعلق أيضا بالمياه العادمة.

فقط نبغي نقول أنه البلاد ديالنا طلقت واحد المشروع ضخم منذ 2006 كما في علمكم واللي وضعت فيه تقريبا 43 مليار ديال الدرهم، باش تنشوفو الآن المدن ديالنا الحمد لله فيها شبكة ومازال مشاريع ضخمة أقل مشروع في المدينة اليوم ما بين الشبكة وما بين المحطة كيوصل ل 2 المليار ديال الدرهم، محطة واحدة كيمكن لها توصل ل 600 مليون ديال الدرهم، يعني أنا أعرف واحد العدد ديال المحطات 600 مليون درهم، محطة ديال المعالجة باش ما يمكنش يمشي للواد ويمشي للبحيرات ويمشي في الأحياء الشعبية في الأحياء الشعبية، لأنه غالبا تتكون الأحياء الشعبية غير مجهزة.

طبعا الآن وصلنا لـ 96%، مازال خاصنا نشتغلو، باقي عندنا 24%، المعالجة 53% من هاد 96%، وكاين تجارب الآن نجحت في بعض المدن بحال مراكش، بحال طنجة بحال تطوان، وسيعمم على المدن الأخرى، يعني عدد المحطات وصلنا ل 149 محطة الآن ديال المعالجة، منها 60 اللي بدينا كنديرو فيها النموذج الجديد، ما يسمى بالنموذج المتطور في هذا المعالجة.

طبعا تدار تقييم لهذا البرنامج اللي انطلق في 2006، في 2018 الوزارات المعنية يعني وزارة البيئة، الداخلية، المالية، والمكاتب أطلقنا برنامج سميناه "البرنامج الوطني لتطهير السائل المندمج" اللي غنستمرو في المدن برنامج ديال المدن لأنه فيه تقريبا واحد 154 مدينة واللي دمجنا فيه العالم القروي، 1200 طبعا هذا برنامج طموح فيه 42.6 مليار ديال الدرهم، درناه على مراحل، ثم في نفس الوقت أكدنا على أن الحلول الجديدة لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار كما قلنا التقنيات الجديدة.

نعطي الرقم ديال 2019 شحال من الاستثمار في هاذ الشي ديال معالجة المياه العادمة؟ 7 المليار و330 مليون ديال الدرهم، 7 مليار فيها كافة المتدخلين، العالم القروي وحده خصص له مليار، ما يقارب مليار و100 مليون ديال الدرهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات اللي عطيتو.

طبعا البرنامج طموح، كما البرنامج ديال المخطط ديال الما اللي كان حتى هو طموح في 2012، ولكن الإشكالية فيه أولا، كثرة المتدخلين مع الأسف القطاع ديال الما في هاذ التشكيلة الحكومية الجديدة ما استافدش من هاذ العملية باش حتى هو يولي فيه المتدخلين واضحة الاهتمامات ديالهم، خاصة فيما يتعلق بهاذ الموضوع، عدد ديال هاذ الجماعات المحلية، الداخلية، الوزارة ديالكم، الوزارة المكلفة بالماء، المكتب الوطني، إلى غير ذلك المتدخلين كثار.

إذن برنامج طموح، التركيبة المالية والإمكانيات قليلة، ضعيفة، هاذي راه خاصكم تعترفو بها السيد الوزير، بأن الإمكانيات الموضوعة اليوم ما كفياش باش تحل هذه الإشكالية أو باش تمشي لهاذ العدد ديال المراكز اللي قلتو، 1200 مركز جماعي، 72 مركز حضري، 300 مدينة، 43 مليار ديال الدرهم، حتى ذاك الصندوق اللي كيهتم بهاذ الموضوع هاذ العام فيه تقريبا واحد 900 مليون ديال الدرهم، حصة الأسد عندكم 600 مليون ديال الدرهم، وبالتالي فاش كتكون الإمكانيات قليلة والبرنامج كثير، السؤال اللي كيتطرح هو كيفية توزيع هاذ الإمكانيات– على قلتها بعدا- على جميع المناطق ديال المملكة؟

هاذيك 600 مليون ديال الدرهم اللي عندكم السيد الوزير، فاش كنشوفو التوزيع ديال الاستثمار هاذ السنة، فيها فقط 3% للجهة ديال بني ملال – خنيفرة، 3%، 20 مليون ديال الدرهم من 600 مليون ديال الدرهم، وإلى رجعت للسنوات اللي قبل كنلقى نفس الشيء، يعني طبعا هذه مشاريع بيئية مهمة جدا، ولكن حتى هي مشاريع أيضا كتنمي المنطقة، كتخلق شغل إلى غير ذلك.

إذن إلى كان في جميع المجالات، كنلقاو هاذ الإشكالية ديال التوزيع غير العادل على الجهات، أطرح تساؤل علاش هاذ الجهة ما كتستافدش بهاذ العدد.

ثم السؤال الذي يطرح أيضا، كيف يتم اختيار الجماعات أو المناطق أو المدن التي تستفيد؟ لأن هذا يطرح سؤال، عندي هنا يمكن نعطيكم واحد المجموعة ديال الجماعات اللي كتعاني من هاذ الإشكاليات خاصة في العالم القروي، قبيلة كنا في حديث حول هاذ الموضوع، بالنسبة مثلا نأخذ إقليم ديال الفقيه بنصالح، بعض الجماعات، جماعة الخلفية، ولا جماعة ديال البرادية، كاين جماعات ولت الآن مجاري هكذا مفتوحة، لأن دخل لها الما وما تعملش لها الواد الحار، وبقات هاذ الإشكالية البيئية مطروحة.

إذن هاذ القضية ديال المعايير لاختيار الجماعات، بغينا نعرفو السيد الوزير، باش على الأقل في ضعف الإمكانيات الاستفادة تكون بالتساوي بين الجماعات ديال بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم،

هاذ قضية كثرة المتدخلين خذها بنسبية، لأنه الجماعات الدستور

والقانون اعطاها صلاحيات، صلاحيات ما يمكنش تحيدها لها، صلاحيات ديال الخدمات على المستوى المحلي، طبعا بعد ذلك وقع تحول فوضتها إلى الوكالات (les régies) الما والكهرباء وغيرها إلى غير ذلك، فلذلك ..

فيما يتعلق بالوزارات، علاش سميناه "البرنامج المندمج"؟ برنامج مندمج لأن كاين البنية التحتية، ولكن كاين أيضا إعداد الماء وإيصال الماء، فلابد يكون المكتب الوطني اللي كيعد الما باش يوصلو للمواطنين خاصة الماء ديال الشرب، ولكن لابد أيضا يكون قطاع ديال التجهيز اللي أنتما كنتم من المدافعين، كثير من الإخوان داخل المستشارين، أنه تجهيز أن يكون شاملا لكل التجهيزات، لأن في فلسفة واحدة مرجعية واحدة، الوقت ما كيسمحش، ولكن نؤكد لكم أن هناك لجنة تسهر على التوزيع، ولكن إلى كانت حالات استثنائية خطيرة يمكنا نشوفو هاذ الحالات هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما للفريق الاستقلالي سؤال ثالث موضوعه تلوث الفرشة المائية، فليتفضل أحد من الإخوان لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسيد الوزير المحترم،

الزملاء المحترمين،

سؤالنا يتعلق أساسا بالبيئة ويتعلق بموضوع نعتبره في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من الأهمية بمكان، وهو الذهب الأزرق، الماء، هو الماء كما تعلمون ندرة المياه كذلك الموضوع الأساسي هو تلوث الفرشة المائية، باعتبار أنه كما تعلمون السيد الوزير أن المغرب يتوفر على 80 فرشة مائية منقسمة إلى قسمين، 32 فرشة عميقة و48 فرشة قريبة من السطح، وهذه الفرشات المائية اللي قريبة من السطح تتعرض للتلوث، وبالتالي تتم الخسارة على مستوى استغلال تلك المياه صحيا وكذلك إيجابيا.

لذلك فنحن نسائلكم السيد الوزير المحترم عن ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها للحفاظ على هذه الثروة من التلوث.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا ملف خطير ومهم جدا.

أولا، كاين الملف ديال الماء وممكن تجي الفرصة السيد الوزير المحترم أكيد غادي يعرض عليكم التوجهات الجديدة فيما يتعلق بالماء، التقديرات الأولية تتقول في السنوات المقبلة حجم الاستثمار كبير يعد بأكثر من 100 مليار ديال الدرهم مرتبط بالموضوع ديال الماء، بما فيها حماية الفرشة بما فيها الحفاظ على (les gisements) على المؤهلات المائية.

طبعا نبغي نقول 3 ديال البرامج مرتبطين بالسؤال ديالكم اللي احنا مسؤولين عليهم في الجانب البيئي.

البرنامج الأول تكلمنا عليه هو البرنامج ديال تطهير السائل، وهذا أحد الأهداف الرئيسية ديالو طبعا لأن عندو أهداف كثيرة، وأحد الأهداف الرئيسية هو تفادي كل ما من شأنه أن يلوث كعديد من الوديان ديالنا كتعاني نعطي المثال ديال واد سبو، اليوم الحمد لله بدينا تنعالجو هاذ الشي، وقريبا يمكن واد سبو إن شاء الله لن تكون فيه مقذوفات التي كانت تؤثر عليه مع المشاريع الكبرى التي أطلقت مرة أخرى بملايير ديال الدراهم في جميع.. واحنا مارين.

طبعا نبغي نضيف أنه كاين البرنامج الوطني للنفايات اللي هو برنامج كبير جدا، غير فهاذ السنة كاين 455 مليون ديال الدرهم ديال الاستثمارات والسنة المقبلة تقريبا 355 مليون ديال الاستثمارات، خاصة من غير الجمع ديال النفايات المنزلية كاين ما يصطلح عليه ب "المطارح ديال النفايات بالطريقة الجديدة"، هاذ الشي تنقولو اللي غتعطي الدولة، ولكن راه أغلب المطارح غيقوم بها القطاع الخاص، بمعنى هذا فقط دعم من جهة الدولة، أما القطاع الخاص راه غيستثمر الملايير باش يمكن يكون عندنا مطارح متميزة ونقصو من هذاك العصارة اللي تتمشي للفرشة المائية.

ثم كاين البرنامج ديال التلوث الصناعي، هذا أطلق هذا البرنامج مثلا الآن 122 مشروع اللي أطلقنا وتعطات تقريبا واحد 1 مليار 240 مليون ديال الدرهم لأن مهتمين بالتلوث الصناعي، التلوث الصناعي كاين عدة أنواع ديال التلوث كاين التلوث الصناعي اللي هو ديال الماء ديال المقذوفات السائلة وكاين حتى ديال الهواء، كاين برنامج آخر وكاين ما يسمى ب "النفايات الصلبة" في المناطق الصناعية، وهذا برنامج طموح.

فيما يتعلق بهاذ الشي كاين تقريبا 1 مليار و 200، ثم أطلقنا جوج مناطق صناعية ديال أنزا لأنها مشكلة كبيرة جدا في أكادير ثم المنطقة الصناعية ديال عين شقاق اللي كاينة في فاس اللي أطلقنا أيضا هاذ المشروع.

فاحنا غاديين باش نمشيو لجميع المناطق الصناعية على الأقل هاذ

المقذوفات السائلة أن تؤطر كما قلنا أولا بالقانون، لأن كاين قانون في هذا المجال، ثم تؤطر بهاذ البرامج ديال معالجة هذه المقذوفات وهاذ النفايات السائلة التي تؤثر على الفرشة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على الجواب ديال السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير المحترم.

حقيقة أنه فعلا الموضوع مركب وموضوع متشعب، وبالتالي كما سبقت الإشارة يتعلق بموضوع من الأهمية بمكان ومستقبل البلاد ومستقبل الإنسانية، وهو موضوع أصبح يشغل بال جميع المهتمين، سواء الإيكولوجيين أو غيرهم، كذلك مرتبط بالتنمية ومرتبط كما قلنا بالمستقبل ديال المواطنين.

احنا اليوم طرحنا هذا الموضوع باش نثيرو هذه الإشارة هذه باش يكون فيها واحد الاهتمام أكثر، لأنه الخوف كل الخوف هو ضياع أو نقصان أو تدمير أو تلوث هذه المادة الحيوية اللي هي الماء.

لذلك فاحنا كنلاحظو–وهذا هو القلق اللي كاين–حتى على مستوى استعمال الماء والندرة ديالتو في القطاع الفلاحي نعطي غير مثال أنا غير في برشيد اللي كنعرف شوية 4000 هكتار تقريبا كيتزرع فيها الجزر، يعني خيزو وكل كيلو خيزو يستهلك 260 لتر ديال الماء، كل كيلو خيزو تخسر عليه 260 لتر ديال الماء، بالإضافة لفلاحات أخرى إلخ.

هذا الموضوع ديال التلوث هو واحد الموضوع اللي يمكن لنا كإنسان التدخل البشري أننا نحدو منه، ما كنتكلمش على التغيرات المناخية اللي كيخصها إجراءات، ما كنتكلمش على التسمم ديال الغاز إلخ، ولكن أتكلم على بعض المسائل اللي متعلقة، حيث كنبغيو نزلو شي مشروع اللي متعلق بالبيئة مثلا في قضية المطارح ديال النفايات لابد أنه تكون هذه المعاينة وهذه القضية، وراه أشرت في البداية ل 2 الأنواع ديال الفرشات، وجبتها في المقدمة لغرض أنني نؤكد على أنه الفرشة جغرافيا أو حتى على المستوى الهيدروغرافي ديال المناطق وديال حتى جيولوجيا ديال المنطقة راه كاينة العميقة وكاينة السطحية، تيخص يتخاذ بعين الاعتبار هاد الموضوع.

ثم كذلك القطاع الفلاحي لأنه هذا فيه تضامن ديال الحكومة لابد في استعمال المبيدات واستعمال هاذ المواد اللي كتستعمل خاص يكون المراعاة ديال هذا الموضوع، وتكون واحد المراقبة أو على الأقل في القضية ديال الإرشاد الفلاحي، ثم كذلك–وهذا أساسي–حتى بالنسبة..

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

طبعا فيما يتعلق بموضوع الفلاحة مرة أخرى يجي السيد الوزير لأنه اليوم كاين تحول إلى الاقتصاد الأخضر، لما تنقولو اقتصاد أخضر فلاحة دائما يعني (durable) صناعة مستدامة، طاقة مستدامة. من بين الأمور هو عدم التأثير على البيئة وعلى المناخ ثم في نفس الوقت الاستهلاك الراشد للماء، وهذا أعتقد بأنه من أهم التحولات التكنولوجية اللي الآن في المجال ديال الفلاحة.

أيضا في مجال الأسمدة، كل ما هو مرتبط بالفلاحة، تتعرفو بأن الصناعة الجديدة الآن ماشية في هذا الاتجاه، لكن نبغي نبشركم أن المطارح التي تلوث، خاصة المطارح الكبرى كاين شراكة كبيرة فيها ملايير ديال الدراهم اللي الآن الحمد لله غالبا الحلول قريبا سيعلن عنها إن شاء الله خاصة الدار البيضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن السؤال الرابع موضوعه، الوضعية المتردية لشبكة الأسلاك الكهربائية ببعض مدن المملكة، الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

يعاني السكان في العديد من المناطق القروية بمختلف الجهات وأقاليم المملكة من الوضعية المتردية لشبكة الأسلاك الكهربائية المهترئة بسبب إهمال الصيانة وغياب المتابعة المستمرة والمراقبة الدائمة للأعمدة المهددة بالسقوط والتي سقطت، الشيء الذي خلف حالة من الذعر والخوف لدى المواطنين وساكني هذه المناطق.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم من أجل التدخل المستعجل لمعالجة هذا المشكل، بغية رفع الضرر وإبعاد الخطر عن سكان هذه المناطق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا كاين خطران، الخطر الأول وهو أنه الكهربة ما توصلش لعند الناس، لأنه حريصين في البلاد ديالنا باش يكون تأمين الكهرباء 24/24، عندنا واحد العدد ديال الإشكالات راه احنا تنعالجوها المحولات اللي كيوقع فيها مشكل، الأسلاك يا إما كتسرق يا إما الرياح، ثم هذا الموضوع ديال الأعمدة، ثم كاين الخطر على سلامة المواطنين، فإذن الأمر مرتبط بالخدمة ومرتبط أيضا بالسلامة.

أشرتم بأنه ما كانش عمل في السابق في السؤال ديالكم، بالعكس، في السابق تقريبا وصلنا إلى 133.000 عمود اللي تغير من 2010 إلى الآن، تقريبا حجم الاستثمارات ما يقارب 170 مليون ديال الدرهم، بمعنى الأعمدة هي جزء من الاستثمارات ديال الصيانة، من 2000 هاذ 3 سنوات المقبلة مقرر الاستثمارات تصل إلى حوالي 113 مليون ديال الدرهم موزعة على واحد العدد ديال الأقاليم.

احنا رهن الإشارة إذا كانت هناك، كنت قلتها سابقا في المجلس المحترم، يعني أنه إلى كان هناك أقاليم لم تصلها هذه الصيانة، احنا جاهزين، المكتب الوطني، الحمد لله، عندو خط مباشر مع المواطنين وراه أعلن عنه عدة مرات ويعلن عنه، شخصيا خط مباشر مع المواطن لأن كاين نظام ديال الشكايات، التدخل يكون في حينه لأن كاينة هناك لجنة ديال المراقبة.

ولكن غير اللي نبغي نشير لو، علاش كاين أعمدة ديال الخشب؟ كثير من الناس تيتساءلو لماذا؟ صحيح أنه في واحد العدد من المناطق بدينا تنغيرو الأعمدة ديال الخشب اللي هي قديمة بأعمدة فولاذية واللي هي مكلفة، ولكن بطبيعة الحال هي مطلوبة باش نوصلو الخدمة، ولكن السبب لما أطلق البرنامج ديال كهربة العالم القروي كاين مناطق فيها تضاريس وعرة ما يمكنش يمشيو لها الشاحنات وماكانش آنذاك البرنامج ديال الطرق، عاد الآن الأمور، الحمد لله، تتقدم، فكنا مضطرين أن نديرو أعمدة اللي هي خفيفة ما ثقيلاش بحال الفولاذية.

فالآن التوجه هو أن نستعمل أعمدة عندها جودة عالية جدا، باش يمكن الخدمة تكون مستدامة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بكوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

احنا السيد الوزير ما قلناش بأن ما درتو والو، ولكن هاذ السؤال تطرح أكثر من أربع مرات، كل سنة تنطرحوه، وفعلا لاحظنا أن هناك تدخلات في بعض الجماعات، ولكن غير كافية، تقريبا يلاه تسوي 30% من الأضرار، ولكن المتجول بصفة عامة بدواوير الجماعات الترابية خصوصا إقليم تطوان، هذا مشكل عارفين عام، ولكن المناطق اللي تتعرف تضاريس صعبة هي المتأثرة أكثر بهذا المشكل.

فسيلاحظ أي أحد، بدون شك، أن الأسلاك الكهربائية الملقاة على الأرض في العديد من الأماكن نظرا لاقتلاع الأعمدة الكهربائية وتآكلها بشكل ملفت للنظر، على إثر تعرضها للهشاشة، الشيء الذي تسبب في سقوط العديد منها دون أن يتم تعويضها بأعمدة أخرى.

وأمام هذا الإهمال وتزايد تساقط الأعمدة واحدة تلوى الأخرى، أصبح الخطر يداهم الساكنة بسبب خصوصا الأسلاك الكهربائية الملقاة أمام المنازل وفي الحقول الزراعية والبساتين، وخصوصا في الطرق المؤدية إلى المدارس التي يتعرض الأطفال الصغار والدواب بالخصوص الذين لا يعرفون خطورة الكهرباء على حياة الإنسان، كما يخلق صعوبة كبيرة أثناء ممارسة الأنشطة الفلاحية بشكل طبيعي، وخاصة أثناء عملية الحرث والحصاد، الأمر الذي يجعل الساكنة عرضة للصعقات الكهربائية أثناء مزاولة الأنشطة الفلاحية ويشعل النيران كذلك في بعض الأحيان.

السيد الوزير،

احنا تنطلبو تعطيو واحد الاهتمام أكثر عن طريق جمع المعطيات المهمة ديال التساقطات وديرو شي ميزانية تكون اللي على الأقل واحد 60 حتى 70%، كنا قلنا لكم السيد الوزير بعض الجماعات القروية راه مستعدة أنها تدير اتفاقيات شراكة وتخصص ميزانية اللي غادي تدخلو في ترميم هاذ الأعمدة، وكنت نعم أسيدي بيدكم وافقتم عليها أثناء اللجنة ديال القانون المالي للسنة الفارطة...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

باش نخبر السيد المستشار أنه في 10 سنوات سابقا تقريبا حجم الاستثمار 170 مليون ديال الدرهم، في 3 سنوات تم الاتفاق على تخصيص 113 مليون ديال الدرهم، بمعنى زدنا في الإمكانيات المالية، لأن مرة أخرى مرتبطة بالخدمة والمواطن أصبح أكثر إلحاحا فيما يتعلق

بهذه الخدمة، إذا كانت هناك جماعات مستعدة احنا جاهزين.

مرة ثانية، كما قلت دائما، وأنا تنتلقى شكايات، المكتب الوطني والفرق كتقوم بواحد النوع من الجولة على المستوى الجهوي، وكيحصيو كاع الخصاص المرتبط بالأعمدة الأسلاك، المرتبط بالمحولات، المرتبط بإيصال الخدمة إلى المواطنين، فإذا كان هناك إمكانية نديرو شراكات مع الجماعات أو مع الجهات فاحنا جاهزين. بالمناسبة هذا من الملفات اللي يمكن لنا ناقشوها مع المجالس الجهوية إذا كانت الجماعات مستعدة نظرا لأن ربما الظروف هناك تتفرض باش يكون تدخل مستعجل احنا جاهزين بالنسبة لهذا الموضوع.

اللي مهم وأساسي ما يمكنش نستثمرو هذا الحجم الهائل ديال الأموال في الكهربة بلا منوصلو الخدمة، راه استثمارات ضخمة جدا، عشرات الملايير ديال الدراهم استثمارات في مجال الإنتاج ديال الكهربة، الصيانة وحدها تتاخذ 13 المليار الآن ديال الدرهم، فلابد نوفرو هذه الخدمة وبالتالي احنا مستعدين باش نتعاونو مع الجماعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، خطر مخلفات معاصر زيوت الزيتون على البيئة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم مخلفات مطاحن أو معاصر الزيتون والآثار ديالها على البيئة، بحيث رغم الصرامة ورغم الحرص ديال السلطات الإقليمية وبتوجيهاتكم السيد الوزير، فلازلنا نلاحظ أشياء لا تشرف المغرب من جهة، وكذلك تؤثر على البيئة وتؤثر على الفرشة المائية وعلى الإنسان، فما هي الاجتهادات التي تبذلونها في وزارتكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طبعا هذا يوم بيئي بامتياز، وخاصة فيما يتعلق بحماية الفرشة المائية، نبغي نذكر وهذه مناسبة أنه معاصر الزيتون تخضع للدراسات البيئية، بمعنى إذا ما كانتش الموافقة البيئة لا يمكن أن تعطى رخصة، لكن طبعا أنتم تعلمون كانت معاصر قبل، معاصر سابقة التأهيل ديالها، المواكبة ديالها باش يمكن تحول إلى معاصر تحترم الشروط البيئية لأن كاين القانون البيئي، كاين القانون ديال الماء، كاين القانون ديال النفايات الصناعية، كاين القانون أيضا حتى ديال النفايات الفلاحية، بالتالي المعاصر هي معنية بهذا الموضوع ويمكن ليا نقول لكم– وهاد الشي خاصو يوصل–ونحن صارمون في هذا المجال، كلما كانت شكاية إلا ونتدخل بطبيعة الحال باتفاق مع جميع المتدخلين، بدينا خصصنا، بدا برنامج خاص بهذا الموضوع اليوم كاين برنامج يتعلق بالنفايات ديال الزيتون لأنها خطيرة جدا وفي نفس الوقت لأنها مفيدة للطاقة يعني الجانبين.

أيضا مرة كما أقول النفايات هي مشكل ولكن في نفس الوقت هي فرصة، إذن تدار برنامج 6 ديال الاتفاقيات اللي توقعو مع واحد العدد ديال الأقاليم في هذا المجال، والآن كنشتغلو على الجهة ديال فاس، كاين هناك مقترح باش نشتغلو مع جهة فاس باش يمكن لنا نديرو اتفاقية مع الجهة، واليوم وصلنا إلى قناعة أن هذا ملف يمكن مع جميع الجهات أننا نواكبوه، النفايات ديال الزيتون زائد نفايات أخرى اللي هي خطيرة باش يمكن لنا إن شاء الله نخصصو لها أكبر قدر من المال، والجهات أيضا توضع النصيب ديالها ونعالجو.

واليوم كاينة تكنولوجيا اللي يمكن لها تعالج النفايات ديال الزيتون بتكنولوجيا متقدمة واللي يمكن توقع عملية ديال التحويل بمعنى أنها تعالجها ونتفاداو التأثير على الفرشة المائية ولكن عملية تدوير هذه النفايات وتحويلها إلى شيء آخر، هناك من يتحدث عن أسمدة وهناك من يتحدث عن حماية بها يمكن نحميو الفرشة المائية، وهناك من يتحدث عن استعمالها في المجالات الطاقية، احنا جاهزين باش نتعاونو مع الجهات في هذا المجال وغادي نبداو بفاس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة لقد أثلج صدري ما سمعته من العناية اللي كتبذلوها للتخفيف من آثار هذا التلوث، هذاك المادة ديال المرجان بحيث أننا كنمرو في البوادي اللي عندنا، البوادي المغربية الحمد لله فيها واحد

الجمالية رائعة فكتخسرها ذيك النظرة، كتلقى الواد ماشي وهو أحمر، باش؟ بالمرجان وكتلقى بعض المعاصر مطلوقة على العنان نتاعها وفصل الصيف راه ما تيمكنش ليك تزور هاذ المناطق، فصل الصيف واحد الخطر كبير لا من حيث الناموس ولا من حيث الرائحة الكريهة اللي كتجيبها هاذ المرجان، لأنه كيبقى مرسب وجالس وهاذ الناس اللي كيستثمرو في المعاصر ما تيكلفوش راسهم تيطحنو الزيتون ديالهم وتيمشيو، وتيبقى ذيك البحيرات الحمراء لأن هي تؤثر على البيئة وكتأثر على الإنسان والأمراض كثيرة وكثيرة جدا اللي يمكن تتسرب للإنسان من هاذ التراكم ديال المرجان.

فأنا سعيد جدا لأن غتبداو من مدينة أو بجهة فاس، وأنا عايش في منطقة ديال عين معطوف، واحد الكارثة بيئية خايبة بحيث أنها كيتغلقو المعاصر وكيتحلو فالليل، كنشكرو الاجتهاد اللي كيديروه السيد عامل الإقليم، راه قايم بواحد المجهود كبير وكبير جدا لمحاربة هاذ اللامعقول واللا قانون فيما يخص هاذ المعاصر.

فكنتمنى تديرو يد المساعدة، احنا ماشي تنحرمو الناس من الاستثمار، بل خاصنا غير شوية ديال العناية والرفق بالبيئة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم، شكرا.

كما تعلمون أن في التوجه الفلاحي–نعاود نذكر به–كاين تحول نحو أساليب جديدة وتكنولوجيا جديدة ومسارات جديدة واللي الهدف منها هو التقليل من الكلفة بطبيعة الحال، والتقليل من التأثير على البيئة، هذا طبعا في إطار البرنامج العام ديال الحكومة، لأن بالنسبة لينا الفلاحة شيء مهم وأساسي.

لكن في نفس الوقت أنه اليوم كنحتاجو إلى مواكبة الإنتاج الفلاحي وخاصة في بعده البيئي، لذلك هاذ البرنامج هذا كنمولو بـ 40% من التأهيل البيئي للمقاولات في هذا المجال، سواء كانت صناعية أو كانت مثل هاذ المعاصر ديال الزيتون، تكلمت على 6 ديال البرامج منها تاونات هذا برنامج اللي واصل كغلاف 18 مليون ديال الدرهم واليوم الآن درنا برنامج 2020-2024 متخصص في النفايات ديال الزيتون.

كما قلنا لا بد ندخلو معنا الجهات، فأنا بغيت اليوم نقول كاين ما يسمى ب "التقائية البرامج الحكومية"، الفلاحة مع الصناعة مع الطاقة مع البيئة مع الماء، هاذ الالتقائية هي عنوان ديال الحكامة ديال تدبير الشأن العام وهاذ الشي غنمشيو فيه لأن بغينا نتجو أكثر ونستهلكو أفضل ونحافظو على البيئة ديالنا، وكما قلت لكم القوانين الآن صارمة وغيجي التعديل ديال القوانين اللي فيها واحد الصرامة إضافية مع واحد التعديل.

إلى سمحتي لي، هناك أنشطة اللي تحتاج إلى صرامة بيئية أكثر هناك أنشطة تحتاج إلى نوع من التخفيف باش يمكن لينا نشجعو الاستثمار وفي نفس الوقت نحافظو على البيئة ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى آخر قطاع اللي فيه 4 ديال الأسئلة. السؤال الأول موجه لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه الاستثمار في الوطن الأم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في بداية الأمر أهنئك باسمي وباسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين على حظوتك بالثقة المولوية الشريفة وتحملك أمانة تدبير الشأن العام في قطاع حيوي هام، يساهم مساهمة فعالة في مستقبل بلادنا، نظرا لما للجالية المغربية بالخارج من أدوار كبيرة ليس فقط في التعريف بالمغرب وبإمكانياته، بل أيضا في جلب الخبرات والكفاءات وحتى الأموال والاستثمارات، وهذا ما يعود بالنفع طبعا على بلادنا.

السيدة الوزيرة،

كما أسلفت الذكر فإن موضوع الجالية المغربية بالخارج لا يمكن معالجتها بمقاربة كلاسيكية تتمركز على استقبالهم الموسمي، بل يجب معالجته وفق مقاربة شمولية تستهدف أحوال وواقع هذه الفئة من المواطنين في بلدان الإقامة، بل يجب أن تتعدى هذه إلى إجراءات وسياسات تهدف إلى تحويل هذه القوة البشرية إلى قوة لجذب الاستثمار والمساهمة الفعالة في تنشيط الاقتصاد الوطني وإنعاش الشغل.

كما يجب أن نهتم السيدة الوزيرة بمساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب، من خلال تعبئة الكفاءات ودعم الاستثمارات ببرامج ومبادرات تروم تحفيز وتشجيع مغاربة العالم على الاستثمار في المغرب.

فلحد الساعة يستأثر قطاع العقار والسكن على معظم الاستثمارات في هذه الفئة من المغاربة بالوطن الأم، طموحنا أكبر من ذلك، لهؤلاء المواطنين كفاءات وخبرات كبيرة في ميادين اقتصادية متنوعة، نطمح للاستفادة منها في إنعاش الاقتصاد الوطني.

من أجل ذلك، نسائلك السيدة الوزيرة ونطلب منكم تنوير الرأي العام عن السياسة الحكومية والبرامج المسطرة لتشجيع وتحفيز هذه الفئة من مغاربة العالم للاستثمار في الوطن الأم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة أرحب بك وأعطيك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة على طرحها لهذا السؤال، الذي حقيقة يعتبر أيضا فرصة لنا وإن شاء الله نجيو للجنة من أجل بسط الكثير من الإجراءات.

كما قلتم السيدة المستشارة المحترمة، اليوم المغاربة القاطنين بالخارج يعتبرون زخما من الكفاءات ومن الخبرة، وهذا ما أكدته حقيقة أحدث دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحيث أن مغاربة العالم، الخبرة المغربية للعالم اليوم تتصدر الخبرة بالعالم في منظمة التعاون الاقتصادي والدولي، وكنعرفو هاذ المنظمة الدول اللي فيها هي كذلك اللي فيها أكبر نسبة من المغاربة، 17% عندهم مستوى عالي (bac+5) أيضا كتعتبر أول جالية بمستوى عالي، بحيث أن السنوات الأخيرة ومن ضمن التحولات السوسيو ثقافية وأيضا العلمية هو تنخيب هذه الجالية وظهور النخب على كل مستويات: المستويات السياسية، المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الحقوقية، الإعلامية، وبالتالي فنحن بالفعل وبفضل أيضا العناية السامية لجلالة الملك حفظه الله لهذه الفئة من مغاربة العالم، نعمل على رؤية ومقاربة مندمجة من أجل تعبئة قوية وفق العرض المغربي للتنمية، على اعتبار الحمد لله أن بلادنا فتحت مجموعة ديال الأوراش على المستوى الوطني وعلى المستوى المجالي الترابي.

الآليات والبرامج غنبداوها بالرقمنة، غنبدوها أيضا بتجويد الرصيد اللي كاين، وغنبداو أيضا وهذا غادي إن شاء الله يعطينا الإطار الذي أصلا حدث فيها تشكيل الهندسة الحكومية واللي يعتبر إستراتجية بالنسبة للمملكة المغربية، اللي هو تدبير ملف مغاربة العالم في إطار وزارة الخارجية، بحيث أن سيتم الكثير من الالتقائية، الكثير من المأسسة، الكثير من الحكامة من أجل الكثير من المنتوج الذي يعرض بربط الصلة وتعزيز صلة الاستثمار ديال مغاربة العالم بالأوراش التنموية بالمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الرئيسة، تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات المهمة، واللي اليوم مغاربة العالم ينتظرونها في هذه الحكومة الجديدة، والتي لا نشك بأنك على رأس هذه الوزارة إن شاء الله أن تكون قفزة نوعية ونسائية كذلك، وأنا متفائلة بهذه الوزارة.

كذلك تشجيع الاستثمارات، لما لا مقاربة النوع في هذا المجال، لأن أغلبية المستثمرين بغينا اليوم نشوفو مستثمرات نسائية داخل هاذ الجالية هاذي.

كما نؤكد كذلك، نود فقط السيدة الوزيرة أن نحيطكم ببعض العواقب اللي كيتلقاها المواطنين وهي مثلا المساطر الإدارية، نطلب اليوم تبسيط بعض المساطر الإدارية وتحيينها مع المدة ديال الإقامة ديال المغاربة، لأن تتكون عندهم واحد المدة قصيرة ولكن مثلا الحصول على القروض ولا باغي شراء عقار، كيلقى هذه الإشكاليات، كنتمناو لك في هذه الوزارة أنك تلقاي الحلول لهذه الأمور البسيطة إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيدة المستشارة المحترمة،

احنا تنخدمو على مشروع مندمج في المواكبة ودعم إستثمارات مغاربة العالم قبلية وبعدية، على أساس أن نستثمر بأقصى حد ما يمكن المجال الرقمي على أساس أن العالم أصبح عابرا للحدود، وبالتالي غادي تكون مواكبة في دعم الاستثمارات ديال هذه الفئة من المغاربة بمقاربة جديدة، كنشتغلو على عرض أن تكون عندنا بنك للمشاريع.

كما تتعرفو أن بلادنا الحمد لله عندها صندوق للاستثمارات الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، نحن في واحد اللحظة ديال تقييم هذا المنتوج والتجويد ديالو حوكمته من أجل أن يجذب لنا هذه الفئة

بهذا الزخم اللي ذكرت، بهذا الأرقام والمؤشرات التي ذكرت، وأيضا بالزخم والجاذبية ديال بلادنا بالنظر لمجموعة ديال الإطارات الموجودة، خاصة على المستوى الوطني والترابي اللي احنا غاديين الحمد لله في حوكمة ومأسسة اللاترمكز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني وموضوعه التدابير المعتمدة لمواكبة وتشجيع استثمارات الجالية المغربة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة تفضل السيد.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

في البداية نهنئك على الثقة المولوية على رأس هذه الوزارة، ونتمنى لك التوفيق بكل صراحة.

فيما يخص الموضوع ديال الاستثمارات وخصوصا بالنسبة لمغاربة العالم ما له من أهمية بكل صراحة في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، ولهذا نسائلكم السيدة الوزيرة: هل هناك إستراتيجية على رأس هذه الوزارة والمسؤولية اللي تحملتوها جديدة؟ وبغينا المسائل تكون ملموسة لدعم هذه الفئة ديال المغاربة عبر العالم، لكي يكون لهم واحد النوع ديال الرجوع للوطن ديالهم الأم، واش هناك إستراتيجية جديدة؟ لأن في السابق سمعنا الكثير من الترافع من الوزير السابق، ولكن نريد بصفتك حتى أنت من الناس ديال الجالية المقيمة بالخارج، بغينا يكون عندك واحد النوع ديال الإلمام والإحساس بهذه الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، نحن مرتبطون حكوميا بالبرنامج الحكومي الذي اعتمد وصودق في هذه القبة البرلمانية.

فيما يتعلق بالاستثمار لفئة مغاربة العالم بالوطن الأم، نحن اليوم كنشتغلو على واحد المعادلة اللي تنسجم مع الاختيار اللي دارتو بلادنا في ضم تدبير قطاع مغاربة العالم تحت يافطة وزارة الخارجية، وأعتقد أن هذا جواب في أهم موضوع وأهم ملف اللي هو الاستثمار، وبالتالي اليوم الاستثمار لمغاربة العالم غادي يكون فيه أكثر، لأن أصلا هو قطاع أفقي، وبالتالي الاستثمارات ستهم كل الأوراش والقطاعات ذات الصلة بالأولويات ديال المملكة المغربية.

وبالتالي غادي يكون الجواب عبر المأسسة اليوم لنا آليات، لنا هذه الآلية ديال دعم الاستثمارات بصندوق الاستثمارات الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، كما قلت نحن في واحد الفترة تقييمية مع التوجه ديال بلادنا والتوجيهات الملكية السامية في أن تكون المنظومة البنكية أيضا على تناغم وعلى التقائية بهذا الزخم في الخبرة، الزخم في الاستثمار، الزخم أيضا في رجال ونساء الأعمال من مغاربة العالم.

ثم سنتوجه لتجويد المنظومة الرقمية، كيف يمكن أن تصل المعلومة بشكل أسرع وأفيد وأنجع للمغاربة من أجل أيضا توسيع وتعزيز الجاذبية في الأوراش الواعدة في بلادنا، واللي هي كثيرة أهمها كاينة الطاقة، المجالات الترابية اللي مفتوحة، الفندقة، التعليم، الصناعة والصحة وكل الخدمات المتعلقة (la chaine de valeur) اللي تنعرفوها جميعا وكانت فيها تجارب.

على أية حال نحن في إطار الاستمرار والتجويد والنجاعة، بالإضافة إلى أن هناك واحد البرنامج اللي، إن شاء الله، احنا غنمأسسوه، بحيث أن تكون الالتقائية والنجاعة اللي هو الجهة 13 الخاصة للمغاربة القاطنين بالخارج، كيف يمكن أن تكون عندنا واحد المنصة (plateforme) بين المستثمرين من نساء ورجال من الخارج ومستثمرين، في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والحمد لله، هناك واحد الإرادة مشتركة للملكة المغربية وأيضا للشركاء ديالها، يمكن أيضا أن استثمارات مغاربة العالم تعزز التعاون الثنائي في الإشعاع الاقتصادي للمملكة والمتعدد الأطراف.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيدة الوزيرة، هناك رعاية سامية ديال صاحب الجلالة لهاذ الفئة مغاربة العالم، ولكن أنا ما عرفتش واش لسوء حظي .. وهو واحد الاحتجاجات دبا ديال الجالية تطورت غير مؤخرا، لأن كانو تيقومو بالشكايات من السفارات، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية،

ولكن لاحظنا بالمعرض اللي دار في إيطاليا بأن هناك وقفات احتجاجية، معناه بان كيف نتكلم عن التشجيع لهاذ الناس للاستثمار، ولكن هم مهضومين في الحقوق ديالهم؟

هناك واحد العدد كبير من الجالية الممتلكات ديالهم عندهم فيها مشاكل، هناك تضارب في الإدارة، التدخل ديال الإدارة فيما بعضها البعض، بكل صراحة هناك واحد العدد كبير من المشاكل اللي تيعيشوها، هناك تراجع في التحويلات.

دبا، للأسف، لأن السيد الوزير السابق كنا تنهضرو معه، كل واحد تيلغي بلغاه، ما تجلسوشي بالعقل وبالضمير بأن غادي نشخصو الأمور، هناك تراجع في التحويلات، 2018، 50.027 مليون درهم اللي ديال التحويلات ديال الجالية، في 2019 تراجعت 49.800 وشي حاجة، معناه بأن هناك تراجع يجب أن نقر، هناك تراجع حتى أن في العطل دبا ديال الجالية، اللي تنهضرو عليها، راه ما بقاوش بزاف تيجيو، ما نشوفوشي ذاك العدد اللي تيجي، خصوصا ذيك الصنف الأول والثاني ديال المغاربة، راه دبا هاذ الشباب ما بقاش بأن معندهم علاقة، نظرا بأن التعامل الإداري.

هناك مشكل بكل صراحة نعيشه الآن، السيدة الوزيرة، لأن واحد الحاجة، للأسف، راه الحكومات السابقة ولا الحالية لا تعطي أهمية للمواطن المغربي، هناك واحد المغربي دبا، غنعطي ليك السمية ديالو من مدينة فاس، كان عائدا من السعودية، والسيد مرض بالقلب واضطرت الطائرة بأن غادي توقف في القاهرة، ودبا راه في المصحة والسيدة ديالو ما خلات من طلبت، والسفارة اللي تتمثل بأن هاذ الفئة القنصلية إلى حد الآن لم تحل المشكل، نعطيك السمية ديالو والبطاقة الوطنية ديالو وكلشي عندي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة فيما تبقى لك من وقت.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

أولا نبقى في الموضوع ديالنا، وهاذ السيد أنا متبعة الحالة ديالو والسفارات والقنصليات تقوم بعملها في إطار المتاح، والحمد لله، لنا شرف ..

أنا بغيت غير نأكد لك أولا هناك الإشكالات والإخفاقات، وأنا متفقة معك، خص تكون عندنا الجرأة أننا نشتغلو عليها بشكل مهين ونعطيو جواب مهني، هناك تحول بالفعل من الجيل الأول اللي كان تيستثمر في العقار واللي كان تيدير التحويلات إلى الجيل الثاني والثالث والرابع، وجب أن نصل إليه، وهذا ما نشتغل عليه في مأسسة العرض، وبالتالي في جاذبية الاستثمار.

ثم العنصر الثالث الأهم هو أن نشتغل داخل الجسم القنصلي والسفارتي لوزارة الخارجية، ونجيو، إن شاء الله، للجنة ونذاكرو من اجل أن نتقاسم ما نشتغل عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل للسؤال الثالث وموضوعه هجرة الكفاءات المغربية نحو الخارج، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، أتفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة، تعاني مجموعة من القطاعات الحيوية بمختلف تراب المملكة نزيفا كبيرا في الموارد والكفاءات البشرية بسبب تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة نحو الخارج، خصوصا في صفوف الأطباء والأطر العليا والمهندسين في شتى المجالات التكنولوجية والعلمية، وهو ما بات ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتكم من أجل التدخل الفوري لوقف نزيف هجرة الكفاءات المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال حقيقة الأفقي والذي يمكن أيضا أن تخصص له سؤالا محوريا في السياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة.

أعتقد أننا كلنا نتقاسم أن اليوم العالم معولم أكثر مما كان معولما، وفي صلب الهجرة فالبراديغم الهجرة هي أصلا متسارعة وهي أصلا لا يمكن التحكم في حركية تنقل الأشخاص ولا البضائع، وبالتالي التحدي

اللي يطرح واللي يتنافس فيه كل الدول اللي تيعرفو هاذ الإشكال ديال هجرة الأدمغة هو كيفية تعبئة كفاءات عندما تهاجر للخارج في الأوراش التنموية بالبلد؟ وأيضا كيف يمكن أن تصمد أكثر من أن لا تهاجر؟

وبالتالي اليوم المغرب كيف ما تتعرفو أن عندو على مستوى الإرادة الملكية السامية المتجسدة في مجموعة ديال الرسائل وديال مجموعة من الخطابات، اللي نبعت أيضا من واحد الوعي تاريخي وهناك منظور مندمج فهاذ الإطار اللي شرحتو أيضا في السؤال السابق فيما يتعلق بمنظومة مندمجة فيها الالتقائية والمأسسة لتعبئة كفاءات العالم في كل أطيافها وبكل تنوعها، وخاصة أن المؤشرات والدراسات عندنا وكنشتغلو على جواب مؤسسي كيرصد وكنشتغلو على أصلا تجويد في إطار الاستمرارية وحكامتها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على جوابكم الذي تؤكدون فيه على تواصل هذه الهجرة رغم الإجراءات والتدابير المتخذة التي تقوم بها الحكومة لمحاصرة هذه الظاهرة التي نأسف لها.

برامج الوزارة على أهميتها والتي تبنتها الحكومات المتعاقبة لم تحد من هذه الظاهرة، بل أكثر من ذلك تفاقمت أمام الإلحاح العالمي على طلب الكفاءات في الوقت الذي تبقى فيه بلادنا محتاجة إلى هاته الأطر والكفاءات لتعزيز قدراتها البشرية والتأطيرية.

السيدة الوزيرة المحترمة، إنها مفارقة يجب القضاء عليها عبر تبني الإجراءات التالية من جهة الحكومة، تحفز الكفاءات المغربية وتحثها على البقاء داخل أرض الوطن لأن البلد في حاجة ماسة لخدمتها.

من جهة أخرى علينا كبرلمان وأحزاب وجمعيات المجتمع المدني التي تشتغل بجانب مغاربة العالم في إطار الدبلوماسية الموازية لاسترجاع هاته الكفاءات وهذا ما نحاول القيام به داخل حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يتواصل مع أبناء الجالية للقيام بدوره، لأننا نعتبر ذلك من صميم عملنا السياسي التأطيري داخل أرض الوطن وخارجه.

البلد اليوم السيدة الوزيرة محتاجة إلى كافة أبنائه وبناته في الداخل والخارج من أجل تعزيز النجاحات وتثمين المكتسبات عبر اعتماد التجارب الرائدة في العالم، والأكيد أن مغاربة العالم في الدول المتقدمة نجدها في صلب هاته .. إنه مستقبل بلادنا لذا من واجبنا إشراك هذه الكفاءات في صلب إعداد النموذج التنموي الجديد المرتقب وإعطائهم فرص المساهمة فيه، وإعطائهم الثقة الكاملة والفرص الجيدة لكي يستفيد بلادنا من خبراتهم وتجاربهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما قلنا قبل قليل أن هجرة الأدمغة للخارج مسؤوليته مسؤولية جماعية، وأعتقد أن الصامدين كثر، الذين الحمد لله لهم الفضل في التألق وفي الريادة المغربية التي تنعم بها المملكة، إذا كانت المملكة تقدمت في ترتيب مناخ الأعمال بفضل أيضا الخبرة المغربية، بفضل الكفاءات المغربية بالداخل وبالخارج، وبالتالي نتكلمو أيضا على الوجه المضيء.

عودة إلى السؤال فيما يتعلق بتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، في علاقتها بهجرة الأدمغة الذي صرحتموه وهو سؤال أفقي، اليوم الحكومة عندها تصور ورؤية مندمجة تحقق فيها الالتقائية، غادي نمشيو إن شاء الله إلى أن اليوم المغرب لابد أن تكون عنده بنك معطيات ديال جميع الكفاءات ديالو بالخارج، وأن تكون بنك معطيات لكل دولة مرقمن، هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني هو أننا غادي نمشيو أيضا أن نشتغلو على صلة الوصل بشكل مؤسساتي لأن الحمد لله كاين واحد الرصيد كبير من اللقاءات، واحد الرصيد كبير أيضا من المنتديات اللي دارت، من التشبيك، عندنا بالتالي جا الوقت اللي نعطيو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

آخر سؤال في هذه الجلسة للفريق الاستقلالي ويتعلق بهجرة الشباب السي حسن تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

زملائي الأعزاء،

السيدة الوزيرة، تهاجر أزيد من 800 كفاءة مغربية إلى الخارج والتي تعد من الأطر عالية المهارة والتي يتم تكوينها بالقطاعين العام والخاص، ويحتاج إليها سوق الشغل، ويحتاج إليها الوطن، لذا نسائلكم هل وقفت الحكومة على الأسباب الحقيقية لهذه الهجرة؟ وما هي إستراتيجية الحكومة للحد منها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال الأفقي والذي جوابه حقيقة اليوم مترجم بمؤشرات عملية، اليوم المغرب هو النقطة المضيئة على المستوى الإقليمي المغاربي المتوسطي وبالتالي مزيدا من الإصلاح، مزيدا من التنمية، مزيدا من الحكامة، من المؤسساتية، من الالتقائية، من النجاعة، هو رسالة الثقة للمغاربة وللكفاءات من أجل أن نساهم جميعا في هذا الوطن الذي رسم هندسته جلالة الملك محمد السادس.

وبالتالي هذه مسؤولية جماعية والحمد لله الحكومة لها برنامج شاركتو فيه واليوم مشروع قانون ميزانية 2020 يناقش في المؤسسة، هذا على المستوى الإطار العام والمقاربة.

المستوى الثاني هو أن كما قلت في سياق معولم الهجرة هي عالمية لا يمكن أن نتحكم فيها، ولكن كيبقى التحدي لكل بلد إلى أي حد كيطور آليات وأدوات من أجل أن يستفيد أكثر من الكفاءات المغربية بالخارج، أنا قلت لكم 85 حسب هذه الدراسة ديال منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، 85% من الشباب المغربي يرغب في الاستثمار بالمغرب، قلت أن هذه الدراسة أيضا أكدت أن الحاصلين على شهادات العليا في 2000، 200000 ملي مشينا ل 2010 لقينا 425000 اليوم 500000 مغربي من الشهادات العليا.

بالفعل كاين الإشكال اللي كنطرحوه في هجرة الأدمغة ولكن كاينة الفرصة التي تفتح أمامنا في أن تهاجر هذه الأدمغة إلى فضاءات في إطار هذا المحيط العابر للحدود، أنا ماشي متأكد أنا مقتنعة وأشتغل بقناعة وكذلك أن، عفوا أنا كنهدر مع الجميع، على أساس أننا إن شاء الله نمشيو باش نقدمو جواب مؤسساتي بنك معطيات، صلة وصل رقمية مؤسساتية باش يشوفو ويتعلمو، ثم الحلقة الأساس هو تسهيل المساطر الخدماتية من أجل جلب استثمارات كبيرة وأيضا من أجل تعبئة كفاءات موضوعة في كل القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمغرب وهي محددة عندنا.

نشتغل على مشروع مندمج إن شاء الله، إذا بغيتو نجيو للجنة إن شاء الله نتقاسموه ونذاكرو فيه بما يفيد الوطن ديالنا الحمد لله لأن هذه مسؤولية جماعية وهذا رهان وطني كبير يهم مغاربة في الداخل والخارج والاستثمار والتنمية بالوطن.

السيد رئيس الجلسة:

السي حسن لك الكلمة.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة مع الأسف ما جاوبتينيش على سؤالي، السؤال ديالي كان واضح أشنو دارت الحكومة، بعدا أولا، الأسباب الحقيقية اللي تتجعل احنا ماشي ضد الهجرة، أحنا ضد الهجرة ديال الأطر ديال الشباب اللي احنا اللي تنكونوهم العالم كله كيتسابق باش يمكن لو يستقبلهم، وكاين أرقام هناك مخيفة، إلا ما قلت لكش مرعبة، يعني غير ملي كيكون المجلس الوطني للأطباء في فرنسا الدراسة اللي بينت أكثر من 6000 طبيب اللي تخلقو في المغرب وكيزاولو في فرنسا مستعدين، علاش كيمشيو؟

احنا ماشي ضد الهجرة، احنا ضد الأسباب الحقيقية اللي تتجعل هاد الشباب أولا يهاجر، منين كيكون الزميل ديالكم في وزارة التربية كيصرح بأنه أكثر من 600 مهندس كيخرجو من المغرب وكيهاجرو هاد الأرقام كلها ما هزات لكم حتى..، كتفتخرو بها أظن، لأن ملي تتقولي ما يمكن ليش نحبس الهجرة، بالعكس احنا ما كنهدروش على الهجرة، الهجرة يمكن أي واحد يهاجر بها، ولكن هذا النزيف اللي كيعاني منه المغرب وأبناء المغرب، هذه الحكومة أشنو دارت؟

ذكرتي الثقة، فعلا الثقة واش الثقة كاينة؟ واش خلقتو شي نوع ديال الثقة ما بينكم وبين المواطنين المغاربة في جميع، لا على المستوى الوطني، ولا على المستوى اللي هما في الخارج، أشنو درتو باش يمكن لكم تجلبوهم؟ راه احنا اللي تنضيعو فيهم، راه تتعرف الطبيب بشحال كيطيح السيدة الوزيرة؟ راه كيطيح بأكثر من مليون ديال الدرهم، 100 مليون لكل طالب، ملي تتحسبي 6000 تقريبا هذه أموال.

لهذا ما يمكنش نتكلمو بواحد الأرقام واحنايا كنجاوبو على واحد السؤال جد مهم ومؤسف وكيتألم لو جميع المغاربة والحكومة تتجاوب بواحد الأريحية كأنها حققت شي معجزة.

لا السيدة الوزيرة، كيخص كلشي هاد السؤال راه ما فيه لا سياسة ولا معارضة ولا أغلبية، هاد السياسة فيها مسؤولية ديال جميع المسؤولين باش نحاولو نردو ولا نجلبو ولا نحدو من هذا النوع ديال الهجرة ديال الأدمغة ولو بتشجيعات بأي كان، لأنه راه احنا كنضيعو في واحد المسائل لا تعد ولا تحصى، أموال ملايير الدراهم، أبناء المغاربة ومع الأسف كنلقاو دبا هاد الأبناء اللي كيمشيو ماشي مواطنين عاديين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكي السيدة الوزيرة فيما تبقى لك من الوقت مع إضافة 15 ثانية التي أخذها إذا بغيتي، عندك 17 ثانية.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد المستشار المحترم،

أنا مكنتكلمش باسم الحكومة أو باسم .. ، أنا كنتكلم باسم المملكة المغربية، المملكة المغربية اليوم عندها عنوان "المعجزة"، بالفعل حققت "المعجزة"، لازالت بلد الأمل ولازالت بلد الثقة، واللي باغي ينشر خطاب التبخيس بهاذ المملكة خصو يذكر مع راسو، وبالتالي، بالتالي..

السيد رئيس الجلسة:

السي حسن، السي حسن.

أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 247

التاريخ: الثلاثاء 14 ربيع الأول 1441هـ (12 نوفمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

- السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛

- السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي المستشارات والمستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين:

- يتعلق أولهما بالسياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛

- والمحور الثاني يتعلق بالسياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا لكم السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا الإمام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 12 نوفمبر 2019، فهي كتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 11 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة المرتبطة بالمحورين، أود باسمكم جميعا أن نرحب بأشقائنا أعضاء وفد مجلس النواب الليبي الذي يحضر معنا في هذه الجلسة.

شكرا.

إذن نشرع الآن على بركة الله في معالجة أسئلة المحور الأول، حول موضوع السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا.

وقد توصلنا ضمن إطار هذا المحور ب 10 أسئلة، أفتح باب المداخلات بأول كلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، حول السياسة العامة لدعم المقاولة الوطنية ولتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس، نفس السؤال.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، نسائلكم عن الإجراءات التي تنوون القيام بها من أجل مساهمة أكثر فعالية للقطاع البنكي في تمويل المقاولات ودعم الاقتصاد الوطني؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة، تلعب الأبناك والمؤسسات المالية أدوارا مهمة في تحريك الدورة الاقتصادية وعجلة التنمية، إلا أن الإطار الاجتماعي لهذه الوظائف غير ملموسة.

على هذا الأساس نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم حول ما يلي:

أولا، ما هو تقييمكم للأداء الاقتصادي والتنموي للنظام البنكي؟

ثانيا، ما هي التدابير التي تتخذونها لتفعيل دور الأبناك في مجالات التشغيل وإنعاش المقاولات؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة نسائلكم ما هي مقاربتكم لتفعيل سياستكم الحكومية حول مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؟

شكرا .

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي.

فريقنا يطرح نفس السؤال المتعلق بالقطاع البنكي.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمين،

في البداية أتوجه بالشكر لرئيس ومكتب مجلس المستشارين، على انتقاء موضوع هذه الجلسة، نظرا لراهنيته والذي يحظى باهتمام خاص في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لعدة أسباب:

أولها، تأتي مناقشة هاذ الموضوع تجاوبا مع خطاب صاحب الجلالة، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية لأكتوبر 2019، حيث حث جلالته مؤسسات التمويل والقطاع البنكي على المزيد من الالتزام والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية التي تعيشها بلادنا، وهي إشارة واضحة لانطلاق مرحلة جديدة، قوامها التركيز على الشباب عمادا للمستقبل

ومفتاحا لتنمية مستدامة في توجيه ملكي مدروس في توقيته ومضامينه لتنمية مستدامة ولإحداث قفزة نوعية وقطعا مع التعقيدات المسطرية.

ثانيا، إنجاح بلورة النموذج التنموي الجديد رهين بمدى انخراط المقاولة، ولاسيما الصغرى والصغيرة جدا والناشئة (startup) باعتبارها المحرك الرئيس لخلق الثروة ومناصب الشغل، بما يوطد الرابط الاجتماعي.

ثالثا، في الوقت الذي نفتخر فيه بما حققته الحكومة من تقدم ملموس في التصنيف السنوي للبنك الدولي لسنة 2020، بإحراز المغرب الرتبة 53 عالميا، حيث تقدم ب 41 نقطة مقارنة مع سنة 2013. نقدم تهانينا للسيد رئيس الحكومة وللحكومة ككل على هذا الإنجاز الرائع والذي نفتخر به، السيد الرئيس.

نسجل كذلك بالمقابل تقهقره في مؤشر، في نفس المؤشر ديال (Doing Business)، سهولة الحصول على التمويل إذ تراجع ترتيبه من الرتبة 101 سنة 2017 إلى 105 سنة 2018، و112 سنة 2019، ثم المرتبة 119 في التقرير الأخير لسنة 2020 أي تراجع ب18 نقطة خلال الأربع سنوات الأخيرة، هذا التقرير ديال البنك العالمي (Doing Business).

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كما لا يخفى عليكم تشكل المقاولات الصغرى والمتوسطة 95% من النسيج الاقتصادي الوطني، منها 70 ألف وحدة مسجلة، تخلق 50% من مناصب الشغل بالمغرب وتساهم في 20% فيما يخص القيمة المضافة وبـ 30% في الصادرات وبـ 40% في الإنتاج الصناعي، دون احتساب المقاولات الصغرى جدا التي تشكل ثلاث أضعاف عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة، تقريبا 210 ديال الآلاف وحدة.

هذا في وقت كشفت فيه دراسات مختصة أن 8053 شركة أعلنت إفلاسها خلال 12 شهر الماضية، هذا (le rapport Euler Hermes) مع تسجيل إفلاس قرابة 5574 مقاولة جديدة في الفترة ما بين يناير وشتنبر الماضي بارتفاع بنسبة تقريبا حوالي 10% سنويا منذ ثلاث سنوات، كاينة تقريبا 10% ديال نفوق المقاولات، كمعدل سنوي خلال الثلاث سنوات الأخيرة بسبب صعوبة ولوجها للتمويل.

ينضاف لذلك القصور في القدرات التدبيرية التي يميز أدائها دون إغفال تأثير طول آجال الآداءات، ما يزيد من محن المقاولة رغم المجهودات التي قمتم بها السيد رئيس الحكومة، فيما يخص هاذ المجال.

نحن لا ننكر بل نثمن حزمة أدوات وبرامج التمويل التي وفرتها الحكومات المتعاقبة لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، منها على سبيل المثال لا الحصر: "امتياز، مساندة، انطلاق، مقاولاتي، تطوير" إلى آخره، والتي واكبت المقاولة الوطنية ومكنتها من لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والمساهمة في نجاح الإستراتيجيات القطاعية وخلق فرص الشغل المنتج على مستوى مختلف جهات المملكة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد يجادل في الدور الذي يلعبه القطاع البنكي الوطني وما يتميز به من مناعة وقوة وديناميه ومهنية، رغم هذا التطور في القطاع البنكي مطالب بالانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية والشركات الصغرى والمتوسطة والصغرى جدا والناشئة (startup)، إذ أن أهم عائق أمام استفادة هذه الأخيرة من قروض هو حجم الضمانات المفروضة عليها، والتي تفوق بكثير المعدل العالمي ومعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تتجاوز قيمتها مرتين أو أكثر قيمة القرض الممنوح، تقرير 2017 للبنك العالمي.

فعلى سبيل المثال، فرغم وجود آليات لضمان قروض هذه المقاولات من خلال صندوق الضمان المركزي، الذي يوفر ضمانة بنسبة 70% من مبلغ القروض، إلا أنها تبقى غير كافية في نظر البنوك، وهو ما يفسر ظاهرة القروض بين المقاولات التي شهدت ارتفاعا ملفتا خلال الخمس سنوات الأخيرة، أظهرت نتائج الدراسات أن القيمة الإجمالية للقروض بين المقاولات تجاوزت 400 ملايير درهم.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنه على الرغم من تطور الرأسمال للاستثمار (Capital Investissement) ورأسمال المخاطرة (Capital Risque) والمستثمرون الملائكة (Business Angels) شبه منعدمين، ونأمل كذلك في مشروع القانون الموضوع بين أيدينا (Crowdfunding) أنه يحل لنا هاذ الإشكالية.

إذن سؤالي السيد الرئيس،

سؤالي هو نسائلكم السيد رئيس الحكومة أين وصلت المشاورات بين الحكومة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبناك المغربية لتنزيل مضامين الخطاب الملكي؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لا شك أن القطاع البنكي الذي استطاع أن يراكم تجربة ورصيدا مهمين سواء على المستوى المهني، بتطوير بنياته واستيعاب التقنيات التكنولوجية الجديدة، أو على مستوى دينامية حضوره في الدورة

الإنتاجية، يبقى قطب الرحى في الاقتصاد الوطني.

وإذ لا يمكن إنكار مساهمة قطاع البنوك والمصاريف المغربية في تمويل الاقتصاد الوطني ومواكبة المقاولات المصدرة وخلق أبطال وطنيين، ما مكنه من مواجهة المنافسة والصمود أمام الأزمة المالية الأخيرة، بل والتوسع على الصعيد الإفريقي، إلا أن هذا القطاع وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في اتجاه تمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة، حيث تصل مساهمته إلى 17% وهي نسبة تفوق معدلات دول المحيط، أضحى مطالبا بمضاعفة الجهود بالنظر لوضعية الاقتصاد الوطني، الذي لم يستطع الرفع من مستوى النمو.

وقد حذر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير من فتور الاقتصاد المغربي خلال السبع سنوات الأخيرة وفشل النموذج التنموي، الذي عجز عن إنتاج الثروة والقيمة الاقتصادية المضافة وتوزيعها على مختلف شرائح المجتمع بشكل يضمن العدالة الاجتماعية والإنصاف.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أكد الخطاب الملكي على ضرورة إعادة النظر في ممارسات وطموحات البنوك المغربية، مؤكدا على إلزامية انخراطهم الإيجابي اتجاه المقاولات المتوسطة والصغيرة، بما فيها التي تنشط في القطاع غير المهيكل وأصحاب المشاريع من فئات الشباب ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل.

وإذا كان خلق المقاولات وكذا إلحاق تلك التي تشتغل في القطاع غير المهيكل بالقطاع المنظم، تحديا كبيرا بالنسبة لبلادنا، وإذا أقررنا بكون الإشكالية مركبة وتستوجب اعتماد مقاربة مندمجة والتقائية السياسات العمومية الاستثمارية والجبائية والاجتماعية بما فيها الحماية الاجتماعية، إلا أن التمويل باعتباره شريان الاقتصاد يبقى الرافعة الأهم.

فرغم الإصلاحات الإيجابية التي عرفها النظام البنكي في اتجاه تحسين تمويل الاستثمار وإزاحة أهم العراقيل أمام تمويل النشاط المقاولاتي، تخفيض سعر الفائدة يبقى ولوج المقاولات الصغيرة للتمويل أمرا عسيرا سواء عند نشأتها أو نموها في ظل ضعف قدراتها الذاتية وهشاشة بنياتها جراء العديد من الإكراهات المرتبطة بضعف نمط حكامة هاته الفئة من المقاولات، وإمكانياتها البشرية والتقنية وقدراتها المالية، وبالتالي الائتمانية، علما أن التمويل البنكي يتم على أساس الملاءة المالية والضمانات العينية والشخصية لتغطية مخاطر الالتزام بالتسديد، وذلك في ظل الإكراهات القانونية الوطنية والدولية الناجمة عن (Bâlle III).

لقد أصبح لزاما على الحكومة تحديد الأولويات الإستراتيجية للقطاع على المدى المتوسط والبعيد والرفع من البطء المسجل في النهوض بمناخ الأعمال وتحقيق التوازنات الاجتماعية.

كما أصبح لزاما على البنوك تحمل مسؤوليتها المجتمعية اتجاه الفئات الهشة من مكونات النسيج الاقتصادي، خاصة عبر تسهيل الولوج إلى التمويل في وجه المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا، والتوجه أكثر نحو منح الشباب المقاول قروض الإنتاج بدل منحهم قروض الاستهلاك التي تثقل كاهلهم والحضور الفاعل والقوي ضمن البرامج الإرادية للتشغيل في ظل عجز الدولة عن حل آفة بطالة الشباب، خاصة من ذوي الشهادات والتي تتعدى في بلادنا 25%.

السيد رئيس الحكومة،

تفعيلا لتوصيات الخطاب الملكي نسجل بإيجاب التفاعل السريع للحكومة والمؤسسات المالية بإحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية الذي ترصد له 6 ملايير درهم على مدى 3 سنوات في إطار شراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبناك، يخصص لدعم المقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المصدرة نحو إفريقيا وتمكين العاملين بالقطاع غير المنظم من الاندماج المهني والاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الدعم والمواكبة يجب أن لا يقتصر على جانب التمويل من طرف الأبناك كونهم مسؤولية مشتركة بين كل المؤسسات المتدخلة لإنجاح المشاريع من أبناك وسلطات محلية ومراكز جهوية للاستثمار في حلتها الجديدة، بهدف تمكين الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية وتنمية قدراتهم التقنية ومصاحبتهم خلال مرحلة إنشاء مقاولتهم ومراحل نموها، تداركا للهفوات التي أدت ببرامج سابقة كالمقاولين الشباب ومقاولتي إلى الإفلاس.

فكيف لم تكلف الحكومة نفسها عناء التقييم والتقويم للبرامج السابقة، واستمرت في اجترارها؟ ولماذا لم تتدخل لوقف نزيف الافلاسات التي عصفت بمشاريع الشباب، وأدت بهم إلى ردهات المحاكم، 1533 متابعة قضائية من أصل 1862 ملف؟

فالحكومة لا يمكن أن تتنصل من مسؤوليتها بوضع الاستشرافات وإيجاد الآليات، بل عليها تسطير البرمجة المضبوطة والتنفيذ الدقيق والتتبع المستمر والتقييم على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي.

انطلاقا من ضرورة وضع آليات أخرى لتمويل أصحاب المشاريع الفردية الناشئة من قبل بنوك الاستثمار أو التمويلات البديلة، نسجل انفتاح الحكومة على التمويلات التعاونية (Crowdfunding) التي أظهرت نجاعتها في عديد من الدول الأوروبية كإنجلترا وفرنسا وغيرها كالشيلي.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة الإسراع باعتماد الإطار المرجعي لهذه التمويلات والتعريف بها وتبسيط مساطرها وخلق لجن مشتركة بين الحكومة وبنك المغرب والقطاع البنكي للعب الدور الاستشاري والارشاداتي بتتبعها.

من أجل بلوغ الأهداف المسطرة على القطاع البنكي توسيع تغطيته لكل المناطق، حيث أن تغطية لا تتعدى 56%، عليه الرهان على جودة التكوين المستمر لمواكبة المستجدات، عليه كذلك وفي النهاية أن يجعل من العنصر البشري محور إستراتيجيته التي لن يتأتى بلوغ أهدافها دون الارتقاء به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن الرسائل التي بعث بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي عند افتتاح السنة التشريعية الحالية واضحة ولا تدع مجالا للتشكيك في مراميها ومعانيها وتشخيصها لواقع وتحديات ورهانات التنمية ببلادنا، حيث أكد جلالته أن جهود الدولة وحدها لا تكفي في هذا المجال، وهو ما يقتضي انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية، وأخص بالذكر القطاع البنكي والمالي الذي نعتبره حجر الزاوية في كل عمل تنموي.

لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة عن السياسات والإجراءات والمخططات الحكومية لجعل القطاع الخاص عموما، والقطاع المالي والبنكي على الخصوص مساهما في بناء النموذج التنموي الجديد لبلادنا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر كلمة في هذا المحور للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نريد أن نسمع منكم تصورات إصلاح القطاع البنكي على إثر الخطاب الملكي الأخير بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة هذه جملة من الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول من زوايا مختلفة، تفضل السيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم في البداية على التفضل بطرح الأسئلة التي طرحتموها في هذا الموضوع الهام المرتبط بالسياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا.

مرحبا.

هذا الموضوع يدعونا إلى استحضار التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، إذ أكد جلالته على ضرورة انخراط القطاع البنكي والقطاع المالي في الجهود التنموية التي تقوم بها بلادنا حاليا، من هنا حث جلالته القطاع البنكي الوطني بالحرف على المزيد من الالتزام والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل، ودعا جلالته الأبناك إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره للمقاولات الكبرى لتعزيز دورها التنموي، خاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.

حضرات السيدات والسادة،

لا تخفى بالتالي الأهمية الإستراتيجية للقطاع البنكي والقطاع المالي، فهو يعد عصب الاقتصاد والحياة الاقتصادية ودوره حيوي في تعبئة الادخار وفي تمويل الاقتصاد وفي تشجيع الاستثمار وفي دعم تنافسية المقاولات، وبالتالي دوره أيضا استراتيجي وأساسي في تعزيز نسبة النمو الاقتصادي الذي يعد المدخل الأساس لإنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل.

وقد بذلت بلادنا في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة في مجال إصلاح القطاع المالي والبنكي بمكوناته الثلاثة: سوق الرساميل، القطاع البنكي،

وقطاع التأمينات، بما مكن من تأطير هذا القطاع بترسانة وحزمة من القوانين ومن التشريعات عصرية وبأدوات مالية، تتماشى مع أفضل الممارسات وأفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

ووعيا منها بأهمية هذا القطاع الحيوي، فقد أولته الحكومة العناية اللازمة وأوليناه اهتماما خاصا ضمن برنامجنا، الذي التزمنا فيه، برنامج الحكومة، الذي التزمت فيه الحكومة بما يلي:

- تنزيل إصلاح القطاع البنكي، الذي نص على إحداث تمويلات بديلة في إطار المالية التشاركية بهدف تعبئة المزيد من المدخرات ووضع آليات تمويل جديدة؛

- تنويع وتحديث الأدوات المالية وتطوير مؤسسات سوق الرساميل؛

- دعم الرؤية الجهوية للقطب المالي؛

- تعزيز الإدماج المالي عبر وضع إستراتيجية وطنية للإدماج المالي أو للشمول المالي بالتشاور مع مختلف الفاعلين سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

وتشمل هذه الإستراتيجية على وجه الخصوص دعم وتنويع آليات الولوج للتمويل من طرف المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وكذا المقاولات الناشئة والمقاولات المبتكرة.

وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تنزيل مضامين البرنامج الحكومي، حرصت الحكومة على تعزيز وتحسين الولوج للخدمات المالية والبنكية وتوسيع بنية المنتوجات المالية المتاحة، سواء على الصعيد البنكي أو على صعيد سوق الرساميل ومواصلة تطوير قطاع التمويل الصغيرة والأصغر، بهدف تمكين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بمختلف فئاتهم من الولوج لهذه الخدمات، وذلك اعتبارا لدورها المحوري في تعزيز مبادرات التشغيل الذاتي والمساهمة في إدماج القطاع غير المهيكل في إطار الاقتصاد المنظم.

كما عملت الحكومة بالموازاة مع ذلك، على تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، الحمد لله عندنا شهادات، والسيد المستشار ديال (CGEM) أشكره لأنه هنأ الحكومة على القفزة المهمة، هي قفزة مهمة التي حققتها في مجال مؤشر مناخ الأعمال بشهادة دولية على مدى هذه السنوات، قفزة كل سنة، الحمد لله، تنزيدو والآن وصلنا 53 عالميا لنصل إلى الخمسين الأوائل عالميا في مجال مناخ الأعمال، إن شاء الله، سنة 2021 وهذا الهدف قريب جدا بإذن الله.

وإذن هناك اهتمام الحكومة بهذه الأمور وأيضا بدعم تيسير ولوج المقاولات الصغيرة ولاسيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة للتمويلات التي تلزمها.

وجوابا على الأسئلة الهامة التي طرحتموها السادة المستشارين، أريد أن أشير بعد إعطاء نظرة عامة حول القطاع البنكي أو المالي ودوره في تمويل الاقتصاد وتمويل الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية، أريد أن أشير بعد ذلك إلى سياسة الحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات، خصوصا الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، ثم بعد ذلك أذكر بعض التدابير المتخذة من طرف الحكومة لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا بشكل عام.

عرفت بنية النظام البنكي الوطني تطور مهم في السنوات الأخيرة، حيث لم تكن تتشكل هذه البنية سنة 2006 إلا من 58 مؤسسة، سواء مؤسسة ائتمان أو هيئات معتبرة في حكم مؤسسة الائتمان أو بنكية، موزعة ما بين البنوك وشركات التمويل والبنوك الحرة، ليرتفع عددها، جينا من 2006 كانوا 58، ليرتفع عددها اليوم إلى 90 وتنفتح على أصناف أخرى كجمعيات القروض الصغرى ومؤسسات الأداء المختصة، (les sociétés paiements) حاليا هناك سبعة إلى ثمانية من مؤسسات الأداء، وقد تعززت مكاناتها بإحداث خمس بنوك تشاركية إضافة إلى ثلاث مؤسسات للأداء، الأمر الذي يوضح الاهتمام المستمر للحكومة بتوسيع وتنويع مجال المنتوجات التمويلية بانسجام مع حاجيات مختلف المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين والشباب والمقاولات.

كما عرفت هذه المؤسسات انتشارا متزايدا في مجموع التراب الوطني، حيث انتقل عدد الوكالات البنكية من 4787 سنة 2010 إلى 6503 سنة 2018، الأمر الذي ترتب عنه انخفاض عدد الساكنة بالنسبة لكل وكالة بنكية من 7 آلاف مواطن لكل وكالة بنكية سنة 2010 إلى 5600 مواطن لكل وكالة بنكية سنة 2018.

بالموازاة مع ذلك عرفت سوق الرساميل تطور ملموس على مستوى الحكامة وعلى مستوى الأدوات المالية التي توفرها هذه السوق للمستثمرين.

على مستوى الحكامة، تم إرساء سوق الرساميل على أربعة أعمدة، تتشكل من مجلس القيم المنقولة، الشركة المسيرة لبورصة القيم، شركات البورصة، هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، كما تعزز بإحداث الوديع المركزي والتوسيع التدريجي لسلط هيئة سوق الرساميل، ولاسيما من حيث المراقبة والتحري من خلال إصدار قانون كرس استقلالية هذه الهيئة الوطنية لسوق الرساميل، استقلالية هذه الهيئة، ونص على تحول مجلس القيم المنقولة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل منذ سنة 2013، كهيئة مراقبة لتنظيم هذا القطاع الذي تنوعت أدواته والآليات الموجودة فيه.

على مستوى الأدوات المالية، تم توسيعها لتشمل الأسهم، سندات الاقتراض وتلك التي توفرها هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد وهيئات توظيف الأموال بالمجازفة، وحددت لتداولها أسواق متنوعة منها: سوق سندات

الاقتراض وسوق الأسهم.

وقد مكن هذا التطور التدريجي والتنوع المستمر للقطاع البنكي ولسوق الرساميل من تعبئة مصادر تمويل تستفيد منها بالأساس المقاولات، مهما اختلفت نوعيتها وأنشطتها لتغطية برامجها الاستثمارية، وهذا يتضح من خلال المؤشرات، لأن هذه المؤشرات هي اللي غادي تبين لينا واش كنتطورو في القطاع التمويلي والبنكي ولا ما كنتطوروش.

ارتفاع حجم القروض البنكية دون احتساب قروض الاستهلاك، احنا كنذاكرو دبا غير على قروض الاستثمار فقط، أي تلك المخصصة لتغطية الحاجيات التمويلية ديال المقاولات، من قروض الخزينة والاستثمار والعقار، تطورت هذه وارتفعت من 651 مليار درهم سنة 2011، إلى 769 مليار درهم سنة 2016، إلى 816 مليار درهم سنة 2018 أي بارتفاع بنسبة 3% سنويا، و25% على مدى هذه السنوات الثمانية، على مدى 8 سنين 25% باش ارتفعت الحجم ديال القروض، مما يعني أن هناك إقبال أولا، وأن هناك تطور للتمويل الاستثماري بطبيعة الحال، مثلت هذه القروض أكثر من ضعفي حجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال سنة 2016-2018 وبالتحديد 2.5 و2.6 على التوالي.

ثانيا، القروض المقدمة للشركات الخاصة غير المالية بلغت 343 مليار درهم سنة 2018، مسجلة وتيرة ارتفاع بـ 1.57% خلال الفترة 2016-2018 مقابل تراجع بنسبة 0.3% خلال الفترة 2011 إلى 2016، وهذا ارتفاع مهم.

على مستوى سوق الرساميل، استفادت المقاولات من منتوجات التمويل البديل، التي يوفرها لدعم مبادرات الإستثمار الخاص وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني، ويتجلى ذلك من خلال تطور التوظيفات السائلة دون احتساب سندات الخزينة بطبيعة الحال التي تضاعف أكثر من 3.5 مرات من 2011 إلى 2018.

الآن ما هي سياسة الحكومة في مجال تفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة؟

يمكن هاذ السياسة ديال الحكومة أن نجملها في المستويات التالية:

المستوى الأول، تحسين منظومة التمويل والرفع من مستوى حكامة هاذ منظومة التمويل وهاذي عندنا فيها عدد من النقط أهمهما ما يلي:

أولا، إصلاح منظومة الضمان، لأن هذا واحد الإصلاح مهم جدا، أنتما تتعرفو بأن الضمان مهم جدا لدعم المقاولات الصغيرة جدا بالخصوص، والصغيرة والمتوسطة أيضا والمقاولين الذاتين من أجل الولوج إلى التمويل. بمعنى أن هناك من يدعم ويضمن هؤلاء المستثمرين (المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، والمتوسطة والمقاولين الذاتيين) لدى الأبناك، ومن هنا تم ترشيد عرض الضمان من خلال هيكلة وتقليص عدد منتوجات الضمان، تجميعهم لصالح الفئات المستهدفة وهي المقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

ومكن هذا الإصلاح من وضع آلية ضمان خاص بالتمويل الأصغر لفائدة الأنشطة المدرة للدخل، وكذا مشروع لإنشاء نظام لتسهيل الولوج إلى آلية التمويل التشاركي لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، بمعنى أنه فاش جات الأبناك التشاركية درنا معها حتى هي الضمان التشاركي والتأمين التشاركي، باش يواكب هاذ النوع ديال التمويلات أيضا التي الحمد لله دخلت الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة الأخيرة.

ثانيا، إرساء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي أو الإدماج المالي (l'inclusion financière) كاين اللي تيترجمها الإدماج المالي، كاين اللي تيترجمها الشمول المالي، وهذا يهدف إلى تجاوز المعيقات أمام هذه الفئات، الإدماج المالي يعني إدماج عدد من المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا وعدد من الفئات ذات الدخل المحدود إدماجها في التمويل المالي، كيفاش غادي ندير لها، أدوات خاصة، تسهيلات خاصة، ضمانات خاصة، هذا هو المهم ديال هاذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، النساء، الشباب، المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، وذلك بمبادرة مشتركة بين وزارة المالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب وفق مقاربة تشاركية تهدف إلى تنسيق الإجراءات، تحديد الأوليات والأدوار والمسؤوليات لمختلف المتدخلين، هذه الإستراتيجية ترتكز على المحاور التالية:

أولا، تسريع، تطوير نماذج بديلة للتمويل، مثل مثلا الأداء بالهاتف المحمول، وتعميق دور مؤسسات التمويل الأصغر وكذا التمويل الشمولي، إما الأداء بالهاتف المحمول أو الشبابيك المتحركة (les guichets mobiles) الآن عدد من الأبناك ولات تدير (les guichets mobiles) سيارة فيها كل ما يلزم (relie à l'internet)، إلى آخره باش تمشي للمناطق التي لا يوجد فيها وهذا جواب على السؤال ديال الأخت الكريمة ربما اللي أسمو تتمشي للمناطق البعيدة التي ليست فيها وكالات بنكية إذن الشبابيك المتحركة، هذا أولا، ثانيا، بدأ العمل بها.

ثانيا، تشجيع النماذج الكلاسيكية لزيادة الشمول المالي عبر تهيئ ظروف لتسريع الإدماج المالي من قبل الأبناك من خلال تمويل الأنشطة الصغيرة.

ثالثا، تعزيز أدوات تدبير المخاطر للفئات الهشة عبر تطوير إطار وأدوات لتسهيل ولوج الشركات الصغيرة جدا والأفراد للتمويل.

رابعا، تهيئ الشروط اللازمة للمزيد من استخدام المنتجات المالية، بالرفع من التثقيف المالي، وكذا الزيادة من رقمنة الأداء لترسيخ الإدماج المالي في سلوك الأسر، عندك رقمنة الأداء، ندخلو عن طريق الأنترنيت، وهذا الحمد لله الشباب اليوم راه دخلو له، الشباب الجديد لأنه يتقن استعمال الانترنيت والأدوات ديال الرقمنة، فلذلك إدماج الشباب عن

طريق الرقمنة هو أسهل طريق، ولذلك الحمد لله كاين هناك عناية بهذا المجال، وأعطيت بعض الأمثلة وهناك أمثلة أخرى التثقيف المالي، يعني رفع المستوى ديال الوعي ديال المستفيدين كي يستطيعوا أن يلجوا إلى هذا الخدمات المالية.

وتهدف هذه الإستراتيجية من خلال هذه الأدوات إلى تقليص الفوارق التي لا تزال قائمة على مستوى الولوج للخدمات المالية والاستفادة منها، بهدف جعل الشمول المالي رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الإدماج الاقتصادي الاجتماعي، وذلك عبر إدماج عدد أكبر من المواطنات والمواطنين والمقاولات الصغيرة جدا والشباب والنساء والساكنة القروية في المنظومة المالية المهيكلة، وهذه الإجراءات خاصها تتطور وهي بدأت وغادي تتطور تدريجيا إن شاء الله إلى أن تصل إلى أقصى بقعة.

ثالثا، وضع إطار مرجعي لآليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارة المقاولات المبتدئة والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وعيا من الدولة بضرورة تجميع وتنسيق مختلف السياسات، لأن إذا جينا نعددو آليات التدخل في هذا المجال راه كثيرة.

دبا كاين هناك واحد التوجه لإيجاد إطار شامل لتطوير المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وولوجها إلى التمويلات من خلال هذا الإطار الشامل (Small Business Act) إطار شامل لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، يتوخى توفير رؤية مندمجة لتجاوز العراقيل التي لا تزال تعيق التطور لهذا النوع من المقاولات ودعمه بإطار ملائم لحكامتها.

وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال أشهر هذه غير مدة باش بدينا الدراسة في هذا المجال، وزارة الاقتصاد والمالية خصوصا اللي خدامين عليه، وسيتم إطلاق خلال الأشهر القادمة المنصة الوطنية لدعم المقاولة، تشكل شباك وحيد يوفر ويشرح لحاملي المشاريع للمقاولين وخصوصا الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة مختلف المعلومات، مختلف المساطر المتعلق بسياسات وآليات الدعم الموجه لصالحه، لأن الآن باش يمشي الواحد، إما يحصل على تمويل، يحصل على مواكبة، يحصل على دعم، هناك عدد من المتدخلين. دبا هذه المنصة غادي تجمع هذاك الشي كامل في منصة إلكترونية واحدة، منها يمكن أن يلج الطالب ديال التدخل أن يلج إلى هذا الدعم ديال المقاولة، إما عن طريق ماليا وإما عن طريق المواكبة، هذا المحور الأول.

المحور الثاني تعزيز وتنويع الآليات الموجهة لدعم مساهمة القطاع البنكي في تمويل التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

هذا فيه عدد من الآليات، أذكر منها بالخصوص:

أولا، إحداث آليات التمويل التعاوني، وهذا قانون موجود في البرلمان، وهذا التعاوني أو التشاركي، هذه الآلية ديال التمويل والتي ستؤدي إلى تعزيز الشمول المالي ببلدنا بالنسبة لهذه الفئات التي لا تلج اليوم ولا تستطيع أن تلج إلى التمويل هو آلية جديدة لتمويل المشاريع من خلال جمع أموال مباشرة من الجمهور من طرف شركات متخصصة ومرخصة بذلك، للتمويل التعاوني ومنها تمول مقاولات الشباب أو الشركات الصغرى والصغرى جدا والمتوسطة، وهاذ القانون أو هاذ الآلية ديال التمويل انتظرها الكثير من الشباب لأن أنا راسلوني كثيرا، فلما صادقنا عليه في مجلس الحكومة الحمد لله كثير منهم عبروا عن ارتياحهم، لأنهم تيسمعو به في الدول المتقدمة وغير موجود عندنا وهو هذا غادي يكون دبا.

تشتغل هذه الوسيلة عبر منصة إلكترونية للتمويل التعاوني تمكن من إنشاء علاقة مباشرة وشفافة بين حاملي مشروع وممول، وتشمل هاذ التمويل تيشمل 3 ديال الأنواع:

أولا، الاستثمار واحد اللي بغا يستثمر هو مباشرة صاحب الفكرة ومستثمر معه أو القرض بفائدة أو بدون فائدة. ثالثا التبرع، وهاذ الآليات كلها موجودة في الدول المتقدمة الحمد لله غتدخل عندنا وأظن بأنها ستساهم كثيرا في عملية التمويل.

وتهدف هذه الآلية الجديدة للتمويل إلى تعبئة مصادر تمويل جديدة لفائدة الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وكذا للشباب حاملي المشاريع المبتكرة والمشاركة الفعالة لمغاربة العالم في تمويل مشاريع التنمية ببلادنا من خلال آلية تمويل ذات مصداقية وآمنة وشفافة وبسيطة وتحرير الإمكانيات الإبداعية والثقافية للشباب.

ثانيا، تعزيز دور صندوق الضمان المركزي في تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة إلى التمويل. هاذ صندوق الضمان المركزي هو واحد الصندوق اللي عندو دور محوري في ضمان قروض المقاولات، والتي عادة الأبناك لا تقبل إقراض تلك المقاولات لأن ما عندهاش ضمانات.

فلذلك صندوق الضمان المركزي كيتدخل هو وكيضمن ويتقاسم المخاطر مع القطاع المالي من أجل تسهيل الولوج لمختلف أنواع التمويلات، يتدخل هذا الصندوق من خلال تشكيلة متنوعة من الآليات، التي تهدف إلى تغطية الاحتياجات التمويلية إما لهاذ النوع ديال المقاولات أو الشباب المقبل على إنشاء مقاول ذاتي من خلال عدد من التمويلات، من بينها:

أ- الضمان، ويمكن أن أقول بأن هاذ الصندوق المركزي للضمان يضع رهن إشارة هذه المقاولات ما يسمى بالضمان (express) الضمان السريع الذي يمكن من تيسير الولوج لهذا النوع من المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة والناشئة للتمويل عبر ضمان 70% من قروض الاستثمار أو الاستغلال وقروض الإيجار التي لا يتعدى مبلغها مليون درهم، وتصل نسبة ضمان هذا المنتوج إلى 80% في القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والمملوك أغلب رأسمالها للنساء.

كما يمكن هذا المنتوج من تغطية 70% من مبالغ قروض الشرف الممنوحة من طرف النسيج الجمعوي لفائدة حاملي مشاريع إنشاء مقاولات صغيرة جدا.

وفي إطار مواكبة التحولات التي يشهدها قطاع السلفات الصغرى بعد الرفع من سقف القروض من 50 ألف درهم إلى 150 ألف درهم وفق قانون داز هنا عندكم قانون المالية ديال 2019، قام صندوق الضمان المركزي ابتداء من هذه السنة الجارية 2019 بتوسيع مجال تدخل آلية الضمان (Damane Express) لتشمل التمويلات الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى أيضا، إذن حتى هاذيك القروض الصغرى عندما تعطي المقاولات الصغرى والمتوسطة هاذ القروض حتى هي تتدخل لضمانها، هذه الآلية الأولى ديال الصندوق المركزي للضمان، الصندوق المركزي للضمان تتعرفو (CCG) هذا صندوق قديم الحمد لله عندو دور كبير ومهم في هاذ المجال.

ب- التمويل المشترك، هذا عن طريق تمويل حاجيات المقاولة بطريقة مشتركة بين المؤسسة الممولة وصندوق الضمان المركزي، وذلك بسعر فائدة تفضيلي بالنسبة لحصة الصندوق، مما يمكن من تخفيض كلفة التمويل على هذه المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية لها.

ولتسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا للتمويل بشروط مميزة، تم خلال سنة 2019 إنشاء خط تمويل مخصص للمقاولات الصغيرة جدا المنظمة والمستفيدة من خدمات جمعيات القروض الصغرى، ويضع هذا الخط رهن إشارة هذه الفئة من المقاولات حصة 20% من مبلغ القروض الصغرى بسعر فائدة تفضلية يصل إلى 2%، مما يمكن من خفض تكلفة التمويل لهذه الفئة من المقاولات.

الآلية الثالثة: تمويل وتعزيز الأموال الذاتية، ذلك أن هناك صندوق يسمى صندوق الاستثمار المبتكر (Fonds Innov Invest) هاذ صندوق الاستثمار المبتكر يسمح بتمويل المراحل الأولى لإحداث المقاولات والمشاريع المبتكرة، حيث تواجه هذه الأخيرة الصعوبات للحصول على التمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن إستراتيجية هذا الصندوق التي خصصت له موارد مالية أولية تبلغ 500 مليون درهم منذ سنتين، تتمحور حول الركائز التالية:

- تطوير أدوات تمويل جديدة لمواكبة المراحل الأولى للابتكار؛

- توسيع نطاق المستثمرين النشيطين في مجال تمويل المراحل الأولى؛

- تحفيز اهتمام المستثمرين الخواص لتمويل المقاولات الناشئة أو المبتدئة وتطوير فاعلين جدد؛

- تكييف عرض آليات الدعم العمومي الموجه لهذه الفئة.

وقد تمكن هذا الصندوق من تمويل أزيد من 300 مشروع ومقاولة، عبر الآليات السالفة الذكر منذ الانطلاق الفعلي لتدخلات صندوق الاستثمار المبتكر في أواسط سنة 2017، يعني سنتين تقريبا.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، عرف نموا مضطرد خلال السنوات الأخيرة، إذ مكن من ضمان أكثر من 40.000 قرض استثمار أو استغلال بغلاف مالي قارب 9.3 مليار درهم، ومبلغ التزام فاق 6 مليار درهم، كما سجل خلال التسعة الأولى خلال السنة الجارية ضمان أكثر من 16.000 قرض بما يناهز 2.5 مليار درهم ومبلغ التزام ناهز 1 فاصلة مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 250% في عدد القروض المضمونة وبنسبة 103% فيما يخص مبالغ القرض والالتزام بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وهذا تيبين الأهمية ديال هاذ الصندوق المركزي للضمان.

ويمكن أن أقول بأن هاذ صندوق الضمان المركزي نتيجة الجهد الكبير والمهم اللي تيقوم به، لأن 40.000 قرض 40.000 مقاولة صغيرة أو صغيرة جدا أو متوسطة أو مقاول ذاتي طيلة هذه الفترة التي ضمنها الصندوق المركزي للضمان.

ونتيجة الجهد الذي يقوم به هذا الصندوق، ونتيجة العدد المهم من المقاولات الصغرى والصغرى جدا والمتوسطة والشباب المقبل على إنشاء المقاولة التي ضمنها هذا الصندوق بسبب جودة الخدمات اللي قدمها، حصل الصندوق على الجائزة الفضية لأفضل صندوق يعطي خدماته للمقاولات الصغرى والمتوسطة في إفريقيا في 7 أكتوبر 2019، غير أخيرا يلاه تعطات له من قبل (ISF) اللي هي التابعة للبنك الدولي، شركة الاستثمار الدولية التابعة للبنك الدولي وذلك من بين 144 مؤسسة في إفريقيا، وهذا يعطي الجهد الكبير الذي يقوم به هاذ الصندوق ديالنا في هذا المجال.

ولكن قبل ذلك كان قد حاز هذا الصندوق على جوائز أخرى، حاز على جائزة سنة 2017 على جائزة الإدماج أو الشمول المالي في إفريقيا من قبل البنك الإسلامي الإفريقي، وهذا يبين، الحمد لله، أن عندنا آلية ضمان مهمة وقام بجهود مهمة في مجال التمويل، ولكن تدعم أكثر وطور أكثر هذا شيء مهم.

ثالثا، دور مؤسسة (Finéa) في تيسير الولوج للتمويل، هاذ مؤسسة (Finéa) هي تابعة لصندوق الإيداع والتدبير، وتحظى بأهمية كبيرة في تمويل المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، واعتمدت برنامج استراتيجي لتنمية هذه المقاولات خلال الفترة 2013-2017 مكن من تمويل بواسطة النظام البنكي نحو 3000 مقاولة، بما يناهز 3 مليارو200 مليون درهم، كما بلغت الالتزامات الإجمالية لفائدة هذه المقاولات من خلال أنشطة التمويل وإعادة التمويل، 10 المليار مع نهاية 2017.

بالموازاة اعتمدت المؤسسة اليوم برنامج طموح جديد للفترة 2018-2022 بهدف تحقيق 20 مليار درهم كمبلغ إجمالي للتمويل لفائدة هذه المقاولات، فهي تمول آلاف المقاولات كل ثلاث سنوات، يعني تقريبا أقل قليلا من 1000 مقاولة في السنة ديال التمويل.

رابعا، دعم مساهمة قطاع السلفات الصغيرة في الولوج للتمويل. كما تعرفون عندنا قطاع السلفات الصغيرة منظم بقانون وفيها جمعيات خاصة ديال السلفات الصغيرة، وهي مهمة في المنظومة المالية الوطنية، برهنت على كونها من الوسائل الناجعة لمحاربة الفقر ولإدماج الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية، تعزيز الإدماج المالي وتحسين ولوج المقاولات الصغيرة جدا إلى التمويل.

وأنتم تعرفون بأنه في قانون المالية السنة الماضية ومن بعد عدل القانون ديال السلفات الصغيرة لرفع السقف ديال الاستفادة من هذه السلفات من 50000 درهم إلى 150000 درهم وذلك بطبيعة الحال في شروط معينة، ذلك أنه في حدود 50000 درهم بالنسبة لتمويل إنشاء وتطوير نشاط إنتاج أو خدمات خاصة بالأشخاص ضمان إدماجهم الاقتصادي، في حدود 100000 درهم من أجل اقتناء أو بناء أو ترميم السكن الخاص بهم واكتتاب عقود التأمين وكذا تزويد المساكن بالكهرباء والماء الصالح للشرب في حدود 150000 درهم من أجل إنشاء وتطوير نشاط إنتاج أو خدمات قصد ضمان اندماجهم الاقتصادي، وهذا المستوى الثالث لصالح المقاول الذاتي أو المقاولات الصغيرة جدا، سواء المهنية أو التجارية أو حتى الفلاحية، وحتى التعاونيات الفلاحية أيضا يمكن أن تستفيد منها.

وقد جاء هذا الرفع من سقف السلفات الصغيرة بناء على نتائج الدراسة التي أظهرت أن نسبة 31% من المقاولات الصغيرة جدا البالغ عددها نحو 21000 وحدة لا تلجأ إلى جمعيات السلفات الصغيرة ترغب في الحصول على سلف بقيمة تزيد عن 50000، بمعنى كثير بزاف ما كيمشيوش يسألو جمعيات السلفات الصغيرة رغم أنها ترغب في ذلك لا تذهب لأن السقف ديالها كان محدود ولذلك قمنا بالرفع.

وبخصوص حصيلة قطاع السلفات الصغرى في مجال تمويل المبادرات الخاصة للمقاولين الصغار، فقد وصل المبلغ الإجمالي للقروض التي منحتها جمعيات القروض الصغرى إلى 6.8 مليار درهم سنة 2018 عوض 6.4 مليار درهم سنة 2016 و4.6 مليار سنة 2012 و 4 فاصلة سنة 2011 أي بزيادة من 2011 ل 2018 ديال 70% على مدى 9 سنوات، وهذا زيادة مهمة جدا في التمويل.

خامسا، تعزيز الإطار القانوني للضمانات المنقولة، أنتم تعرفون بأن من بين الوسائل ديال كي تلج المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة للتمويل خاصها ضمانات ديال الأبناك، احنا جبنا هذاك الإطار القانوني للضمانات المنقولة، الله يجازيكم بخير صادقتو عليه فهذا عمل مشترك بيننا وبين البرلمان، بطبيعة الحال.

وهذا يمكن هؤلاء المقاولين أو هؤلاء المقاولات من الحصول على قروضها من الأبناك بضمانات منقولة: السيارة، حساب بنكي، إلخ، المهم عدد من الضمانات المنقولة، وصدر هذا القانون وفق المعايير الدولية، أحدث المعايير الدولية وهو مهم جدا، بطبيعة الحال هذا ما يكفيش القانون، احنا درنا القانون، دبا نحن الآن بصدد وضع السجل الوطني للضمانات المنقولة الذي يقتضيه القانون، السجل الوطني للضمانات المنقولة، وهذا السجل غادي يمكن إن شاء الله من ضبط عملية هذه الضمانات المنقولة، والجهات المختصة تشتغل لإحداث هذا السجل وتشغيله وتفعيله في الشهور المقبلة إن شاء الله.

وأريد أن أقول للسيد المستشار المحترم بأن هذاك المؤشر الفرعي ديال الوصول إلى التمويل ينتظر هذا لنتحسن فيه، صادقنا على القانون ولكن ما بغاوش يحسبو لنا القانون بوحدو خاص القانون خاصو يخرج في السجل، وخاص السجل يشتغل ويدخلو له الناس ويبقى كتحط فيه الضمانات المنقولة كيحسو به فاعل عاد كيتحسب لنا، ملي يتحسب لنا غادي نقفزو واحد القفزة كبيرة فيما يخص هذاك المؤشر ديال الضمانات المنقولة إن شاء الله.

سادسا، إحداث صندوق دعم تمويل مبادرات مقاولاتية، وذلك أنه بعد الخطاب الملكي السامي الأخير بادرنا فورا في الأسبوع الموالي إلى تفعيل تعليمات وتوجيهات جلالة الملك من خلال عقد واحد اللقاء مشترك بين وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والأبناك وبنك المغرب، وتم الاتفاق على إحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية، والذي أنتم مدعوون إلى المصادقة عليه في هاد مشروع قانون المالية ديال 2020، وسترصد له 6 ملايير درهم على مدى 3 سنوات، نصفها من الدولة، ونصفها من القطاع البنكي المجموعة المهنية للأبناك، وبالتالي فغادي يتخصص هذا لدعم الخريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، وكذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخصوصا نحو إفريقيا والسماح بتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المدرة للدخل للقطاع غير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين.

إذن هذا غادي يمكن حتى القطاع غير المهيكل حتى هو إن شاء الله باش يكون الدعم ديالو والمواكبة ديالو ليدخل في القطاع المهيكل.

إذن وأخيرا يمكن نقول بأن هناك عدد من التدابير الأخرى في محور ثالث تتجه لدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، وهمت هذه المستويات اللي درنا فيها عدد من الإجراءات التحفيزية.

أولا، الإطار الجبائي؛

ثانيا دعم التأطير؛

ثالثا دعم الاستثمار أو تحفيزه؛

رابعا تسهيل الولوج إلى التمويل.

وهي كلها تهدف إلى الرفع من قدرات نسيج المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة من تحسين تنافسيتها، وبطبيعة الحال هذا الإصلاحات اللي دخلنا واللي مرتبطة ببعض المستويات هي اللي مكنتنا باش نتقدمو في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال من المرتبة 75 سنة 2016 إلى المرتبة 53 سنة 2020 في أفق تحقيق–كما قلنا–طموح ولوج دائرة الاقتصادات 50 الأوائل في هذا المجال سنة 2021 بإذن الله.

ومن أجل تحفيز الاستثمار ودعم المقاولة ولا سيما الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، قامت الحكومة بعدد من الإجراءات، شاركتم في عدد كبير منها، أولا اعتماد القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة الخاص بصعوبة المقاولة، وإصلاح قانون شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وهذه قوانين صادقتو عليها الحمد لله والله يجازيكم بخير.

وبالمناسبة ما خاصناش نضخمو ما يسمى بإفلاس المقاولات، في الحقيقة (OMPIC) المكتب المغربي لحقوق الملكية الصناعية هذا كيعطينا المقاولات التي لم تعد تشتغل، واش انسحبت برضاها ولا أفلست هذا حاجة أخرى، الإفلاس خاص يكون عندنا من قبل القضاء، الإفلاس تصدر فيه أحكام إلخ.

فلذلك ما خاصناش نخلطو بين هاد الجوج مستويات، وإذا جينا للنسبة ديال الشركات التي تموت سنويا عندنا، وفق المعايير الدولية، عادي جدا، لا في فرنسا، لا في إسبانيا، لا في بلجيكا، عادي جدا بالمقارنة مع ماذا؟ مع مجموع الشركات اللي عندنا أولا. ثانيا، بالمقارنة مع عدد الشركات التي تنشأ، هاذ الشي بالحساب، عدد الشركات التي تنشأ لأول مرة، لأول مرة سنة 2018 تنشأت عندنا أكثر من 90 ألف شركة، في سنة واحدة، جديدة، وهذا بزيادة كبيرة بالمقارنة مع 2017، ولم تزد بالعكس في 2018 عدد الشركات التي أعلنها (OMPIC) بأنها ماتت أقل من 2017، 2018 أقل من 2017. دبا هاذ السنة حتى تنتهي السنة وغنشوفو شحال، إن شاء الله.

اعتماد نظام الضريبة التصاعدية، أنتم تعرفون من بين أوائل الإجراءات اللي درنا في هاذ الحكومة في 2017، هو إقرار الضريبة التصاعدية اللي هي لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهي من بين الإجراءات المهمة، وأيضا وسعنا نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير، بمعنى الشركة التي تصدر حتى هذاك اللي كيعطيها وخا غير مسمار واحد، حتى هو كيتدار كيتعطى امتيازات ديال شريك .. وهاذ في الغالب كتكون شركات صغرى ومتوسطة، بالخصوص متوسطة.

إطلاق عملية إرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة، ياك السيد المستشار، 40 مليار، 34 مليار منها خرجت فعلا، في خطوة جريئة غير مسبوقة لصالح المقاولات والمؤسسات العمومية وإلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل بالنسبة للضرائب في قانون المالية 2018.

مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين بهذا القطاع، حيث شرعت ثمانية أبناك تشاركية في تقديم خدماتها، منح إعفاء من الضريبة عن القيمة المضافة لعملية الاستثمار لمدة 36 شهر للمنشآت القائمة التي تقوم بإنشاء مشاريع جديدة حسب شروط محددة.

إقرار وإعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية حديثة النشأة، عندها خمس سنين الأولى بإعفاء ضريبي.

ومن أجل تأهيل الاقتصاد الوطني على المدايين المتوسط والبعيد وإعداده للتحولات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على وضع رؤية لتطوير القطاعات الجديدة وذات قيمة مضافة عالية كالاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والذكاء الاصطناعي والصناعات المتطورة، وقد تم تكليف وكالة التنمية الرقمية المحدثة مؤخرا للإطلاع بإعداد الاقتصاد الوطني لولوج بعض من هذه القطاعات الواعدة.

كما حرصت الحكومة على تلميع الشركاء الاقتصاديين والانفتاح على أسواق جديدة والتوجه نحو التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب لاسيما بفتح أسواق استثمارية في إفريقيا، والحمد لله هاذ السنة، تضاعف الرأسمال الوطني الخارج الذي ذهب للاستثمار وخصوصا في إفريقيا، دليل على أنه هذا مهم جدا، لأن كثير من المقاولات ديالنا وخصوصا المتوسطة يمكن أن تتطور أكثر إذا استثمرت في بيئات أخرى، مع الحفاظ على استثمارها الوطني، لأن غادي يعطيها واحد القيمة مضافة كذلك.

إذن ختاما، لابد أن أؤكد بأن الحكومة واعية بهاذ الأهمية ديال تطوير آليات التمويل وخصوصا للمقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة والتشغيل الذاتي، ونتيجة هاذ الوعي، فإننا نضاعف الجهد باش نزيدو إجراءات تلو الإجراءات ونوسع الآليات الموجودة، وبطبيعة الحال أنا مفتوح للاستماع لملاحظات وإخوان أعضاء الحكومة الموجودين، الملاحظات التي يبديها السادة المستشارين المحترمين، لنطور هذه الآليات حالا ومستقبلا إن شاء الله.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ننتقل الآن إلى التعقيبات، والكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تحية للجميع،

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا بإمعان لردكم في الموضوع، فعلا هناك إجراءات، فعلا هناك تدابير، جوج منها حقق الأهداف المسطرة، وبخصوص الجزء الآخر، فإن الحكومة مطالبة ببلورة إستراتيجية كاملة للرفع من القدرات المالية والإنتاجية والتنافسية للمقاولة المتوسطة، الصغرى والصغيرة جدا.

الإستراتيجية ترقى لمستوى الطموح الملكي، واللي عبر عليه جلالته من خلال الخطاب السامي لافتتاح الدورة البرلمانية السنة الماضية، وكذا خطاب عيد العرش الأخير وكذا خطاب افتتاح هذه الدورة البرلمانية، إستراتيجية ترقى كذلك لمستوى استحضار الأدوار القصوى للنسيج المقاولاتي في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة،

بكل موضوعية، الحكومات المتعاقبة تعاملت مع هذا الموضوع بطريقة أفقية ومن خلال إجراءات وتدابير متفرقة هنا وهناك، ولكنكم اليوم وفي ظل الصعوبات اللي تتعرف المقاولة الوطنية على العموم، فإنكم مطالبون أكثر مما مضى باستكمال مسيرة الإصلاح عبر استخلاص الدروس والعبر وتصحيح وتقويم تدخلات الحكومة وكل شركائها في القطاعين البنكي والمالي، وفي أفق بلورة إستراتيجية متكاملة مندمجة مهيكلة، تتماشى مع حاجيات المحيط الوطني والدولي، تستحضر المتغيرات والمستجدات ومبنية على الانسجام والتكامل والالتقائية مع إستراتيجيات، بل مع جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، والتي ستشكل –لا محالة– عماد نموذج تنموي جديد لبلادنا.

ونحن في فريقنا نؤكد أن أسس هاذ الإستراتيجية لابد أن تقدم أجوبة كفيلة بمعالجة الإشكاليات التالية:

أولا، تسهيل وتبسيط ولوج المقاولة، وأقصد هنا بالمقاولة الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، للتمويل مع التخفيف من حجم الضمان، حتى لا تعطي المؤسسة البنكية الانطباع أنها فقط تهتم بالربح السريع والمضمون، والتموقع في زاوية الاحترازوالتقليل من المخاطر، مع تفعيل، كما جاء في الكلام ديالكم السيد رئيس الحكومة، تفعيل دور صناديق الضمان وجعلها أكثر ولوجا للمقاولة وأكثر تفهما لواقعها.

أشرت السيد رئيس الحكومة المحترم، فإن إشكالات التمويل من أهم أسباب التأخر ببلادنا على مستوى مؤشر مناخ الأعمال، الذي أشرتم له ضمن الأسباب هو الصعوبات ديال التمويل (Doing Business).

ثانيا، تخفيض نسب الفائدة البنكية جد مرتفعة، السيد رئيس الحكومة، وغير مشجعة على الاستثمار بل ومكلفة للمقاولة، الدول المنافسة تنهضرو على واحد ما بين 1 و2%، اليوم نتحدث ما بين 5 و10% زائد الضريبة على القيمة المضافة 10% وغادي نرجعو لهاذ الضريبة على القيمة المضافة، وهذا يترتب عليه أن التكاليف المالية للمقاولة تمتص بالكامل الفائض الخام للاستغلال واللي هو مؤشر تيحدث نجاعة المقاولة.

ثالثا، تمكين المقاولة المنشأة حديثا من الاستفادة من التمويل عبر الإيجار، واللي هو اليوم مختص فقط للمقاولات اللي تتشتغل لمدة تزيد عن سنتين وبالتالي حرمان المقاولة الجديدة من الاستفادة من التمويل وبتخفيضات وكذلك الاستفادة من تخفيضات جبائية فهاذ النوع من التمويل.

رابعا، الحد من بطء الإجراءات الإدارية للحصول على الرخص الضرورية للاستثمار واللي هو طويل، السيد رئيس الحكومة، بعد إقرار آجال معقولة والتنصيص عليها قانونيا.

خامسا، معالجة الخلل الحاصل على مستوى التعويضات عن برامج التكوين، خصوصا وأن المقاولة الصغيرة والمتوسطة تتحمل عبء رسمي شهري يوازي 1.6% من كتلة الأجور.

مراجعة الرسم المهني الذي هو رسم غير محفز للاستثمار، بقدر ما المؤسسة تستثمر بما قدر تؤدي والإعفاء خلال 5 سنين الأولى غير كافي بل يجب حذفه نهائيا كما قامت بذلك دول منافسة.

الضريبة على القيمة المضافة، وهذا السيد رئيس الحكومة إشكال كبير وفيه شقين، مقاولة داخل المجال وهنا غادي نمشيو للمقاولة الصغيرة جدا واللي تتشكل رقم معاملاتها في أغلب الحالات من كتلة الأجور، فهي غير قادرة على 20% من الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي فالرفع ديال هاذ الضريبة من 2006 من 14% إلى 20% فخلاها في عجز كبير مع مديرية الضرائب فهاذ الباب، خصوصا وأنها هي خزان للتشغيل، مثلا المقاولة ديال الصناع التقليديين أو مقاولات الأشغال العامة واللي هي عادة مقاولة من الباطن يعني هامش الربح ضيق جدا والقطاع في تنافسية كبيرة، وبالتالي فنحن ندعو لإقرار رسم بخصوص هاذ المقاولة ضريبي اجتماعي مع إعفائها من التكاليف الاجتماعية نظرا لدورها الاقتصادي والاجتماعي ونظرا لأنها خزان للتشغيل.

ثانيا، مقاولة خارج المجال وهنا تنجيو للمقاولة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، خصوصا تلك التي تشتغل على مستوى عالية الإنتاج، وهي السيد رئيس الحكومة غير مؤهلة لاسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، لأنها خارج المجال، وبالتالي فنسبة 20% تشكل ثقل وتكاليف إضافية لهاذ المقاولة، تنضاف لتكاليف أخرى تتعلق بالتغيرات المناخية، تتعلق بكلفة الإنتاج تتكلف بصعوبة التسويق

وضعف تنافسية الإنتاج الوطني، وهنا نستحضر وإياكم السيد رئيس الحكومة، الرؤية الملكية بخصوص القطاع الفلاحي، حيث أكد جلالته على انبثاق وتقوية طبقة فلاحية وسطى على إنصاف صغار الفلاحين، على أن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل وتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي وإلى تعزيز المكاسب المحققة في القطاع الفلاحي.

ونعود لتنسائل وإياكم السيد رئيس الحكومة، أين نحن من الطموح الملكي؟ والمقاولة الصغيرة الفلاحية إلى بغات تبيع في السوق الداخلي خاصها تخلص الرسم ديال 7% باش تدخل لسوق الجملة دون خدمات، زيادة على الضريبة على القيمة المضافة بـ 20% وإلى بغات تمشي للسوق الخارجي عبر التجميع ما تستفدش من التحفيزات الضريبية المخصصة للفلاحين الكبار اللي كيقومو بالتصدير المباشر.

أين نحن، السيد رئيس الحكومة، من هاذ الطموح؟ وتقريبا 17% من الناتج الداخلي الخام ديال بلادنا كتمولو مؤسسة بنكية وحيدة "القرض الفلاحي" البنك الوحيد الذي يقوم بتمويل المشاريع التي تخص عالية الإنتاج، تقريبا 17% من الناتج الخام، مؤسسة بنكية وحيدة.

أين نحن من الطموح الملكي وأسواقنا الدولية اليوم كتعرف اشتداد المنافسة، واشتداد المنافسة بفضل دول صاعدة، المقاولة ديالها كتمتعها دولها بامتيازات وتحفيزات مباشرة وتحفيزات جبائية، وكتمتع بإمكانيات مائية متوفرة، إمكانيات طاقية منخفضة، إمكانيات على مستوى صرف العملة، كمصر وتركيا، والأسواق وسوقنا الدولي وأسواقنا التقليدية الدولية اللي بذلو المهنيين جهود كبيرة للملائمة والتجاوب مع مقتضيات واتفاقيات التبادل الحر، اليوم بسبب المنافسة وضعف تنافسية الإنتاج الوطني وبضعف التحفيزات الموجهة للتصدير، فإنها تعاني المقاولة الفلاحية.

ويكفيكم السيد رئيس الحكومة، أن المقاولة الفلاحية اليوم فقدت جزء كبير بسبب اشتداد المنافسة الخارجية والتغييرات المناخية فقدت جزء كبير من رقم معاملاتها، بل فقدت أرصدتها العاملة، ما عندهاش (rendement)، أضف إلى ذلك الظروف والركود الاقتصادي، وعندها مؤسسة واحدة اللي كتمولها وكتفهم طبيعة هاذ القطاع.

ما بغيتش نطول في هاذ الموضوع، وكنتمنو يجي الموضوع ديالو.

غادي ندوزو للنقطة الأخرى، فيما يتعلق بالمقاول الذاتي، فنحن نشاطركم الرأي، لابد من خلق دليل للمقاول الذاتي، لا يتوفر فقط على المعطيات الجبائية بل كذلك باقي المعطيات باش ما نطحوش في المشاكل اللي سبقت طاحت فيها الحكومة مع البرامج السابقة، كتوفر على معلومات تخص التجارة وتخص الجانب القانوني وتخص باقي النقط، بالإضافة للمقاولة الصغيرة والصغيرة جدا، العمل على تشجيعها للعمل في إطار تكتلات مهنية وفيدراليات أو جمعيات لتشكل قوة اقتراحية وقوة تفاوضية وتوحد الرأي للدفع على مصالح المنتسبين إليها.

السيد رئيس الحكومة،

كذلك فيما يتعلق بالصناعة التقليدية، فلابد من هاذ المنتوجات، تخصيص دعم للترويج إليها خارجيا، حيث كنشوفو في الأسواق في الأروقة يعني الجانب المخصص لهاذ الصناعة واللي هي كتشغل واحد اليد العاملة كبيرة، فالأروقة فيجب الانتباه لهاذ الفئة ودعمها.

وشكرا لانتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

أزيد من 8 ألف مقاولة تعلن إفلاسها كل سنة، بما أن عزيز عليكم تأخذو يعني تعطيو معطيات من 2011 إلى اليوم كيعطينا تقريبا واحد أزيد من 50 ألف مقاولة اللي أفلست من 2011 إلى اليوم، يعني تقريبا واحد 250 ألف أسرة، وهذا يعني واحد التأثير سلبي، نفسي واقتصادي واجتماعي على واحد عدد مهم من المقاولين ومن الأجراء اللي كيعيشو وضعية صعبة، طبعا هذا أنتما ما كيخوفكومش وكيجيكم عادي، لأنه تعتبرون إن إلى تخلقت 90 ألف مقاولة وماتت 8 ألف مقاولة ماشي مشكل، خاصكم السيد رئيس الحكومة يكون عندكم يعني وعي، وهذا إشكال كبير اللي لمسناه من خلال التدخل ديالكم، نتساءل واش الحكومة واعية بالمشكل فعلا اللي كيعيشوه المقاولون الصغار أو المقاولة المتوسطة؟

قبل ما نتكلمو على أهمية الآليات اللي موضوعة لحل المشاكل ديالهم، إذن مقاربة يعني عجيبة في التعامل ديالكم مع الناس أو مع الشركات اللي كتعلن الإفلاس ديالها، طبعا هل الحكومة مسؤولة على هاذ الوضعية؟ بالنسبة لنا الحكومة مسؤولة.

لأنها أولا، في اعتقادنا في الفريق الاستقلالي، لا تتوفر على سياسة عامة متعلقة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهاذي ملاحظة عملناها لكم لما كنا نناقش البرنامج الحكومي، لم تخصصوا للمقاولات الصغرى والمتوسطة إلا سطرين، يتيمين، يتعلقان بمواكبة 20 ألف مقاولة،

يعني ما كاينش طموح، وإدماج المقاولة في ذيك 20% ديال الصفقات العمومية.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، اطلعو على دفاتر التحملات ديال الصفقات العمومية وستجد أن المقاولات الصغرى والمتوسطة ليس لها موطئ قدم في هذه الصفقات العمومية، وإلى كانت شي أرقام راه لابد من البحث فيها لمعرفة واقع هاذ الرقم هذا.

طبعا من بين المسببات ديال المشاكل ديال المقاولات هو نسبة النمو، السيد رئيس الحكومة، ما يمكنش بنسبة النمو 3% كمعدل خلال السبع سنوات الأخيرة، نشوفو مقاولات صغرى ومتوسطة فواحد المستوى اللي خاصها تكون فيه، لأنه هي أول ضحية ديال هاذ نسبة النمو ديال الانكماش الاقتصادي.

ثالثا، حتى فاش المقاولات الصغرى كتحقق واحد رقم معاملات، كتصطدم بالمشكل ديال أجال الأداء اللي الحكومة مطالبة أيضا باش تقوم به فواحد الدور، وخصوصا أجل الأداء ما بين هاذ المقاولات الصغرى والمقاولات الكبرى، اليوم يمكن نقولو بدون تحفظ بأن المقاولات الصغرى تساهم بشكل كبير وتساهم قصرا في تمويل المقاولات الكبرى.

ورابعا، مشكل التمويل، السيد رئيس الحكومة، طبعا أنتما فرحانين بهاذ التقدم اللي حصل على مستوى مناخ الأعمال، وإن كان ما كتمشيوش لهذاك المؤشر اللي تكلمتو عليه ديال تمويل المقاولات.

وماشي فقط بواحد القانون اللي غادي نديروه العام الجاي غادي نوليو ضمن 50 الاقتصاديات العالمية، مازال شي كبير خاصو يتقام باش نحلو هاذ الإشكالية ديال التمويل.

وبالتالي ما اهتمتوش به فرحانين بأننا ولينا في الرتبة 60 ولكن نسيتو بأن في هذاك المؤشر في 2011 كنا في المرتبة 87، الآن احنا في المرتبة 120، حسبو شحال ديال المراتب اللي نزلنا فيها فهاذ المؤشر هذا، طبعا كاينة عدد ديال الإجراءات، كاينة عدد ديال البرامج ولكن قلتوها بنفسكم السيد رئيس الحكومة، عدد المتدخلين كثار وعدد المستفيدين قلال كاين بعض البرامج تستفد منها 100 شركة، 100 مشروع، 130 هنا، 200 هناك، يعني غير كافية باش تعطينا واحد الرؤية وواحد الإستراتيجية اللي كتهم عدد كبير المقاولات، تنتكلمو على الآلاف ديال المقاولات وتنديرو برامج كتهم 100 مشروع، 200 مشروع إلى غير ذلك.

إذن بدون تقييم، بدون مؤشرات على طريقة الاختيار أو الاستفادة ديال هاذ المقاولات إلى غير ذلك.

نمر للنقطة المتعلقة بالنظام المالي أو البنكي في بلادنا، ما تنتكلمش على الرساميل، لأنه لا الطبيعة ديال المقاولات ولا المتطلبات ديال سوق الرساميل تيجعل أنها غادي يكون عندها أهمية في القريب العاجل على كل حال، إذن تتبقى هامشية.

بالنسبة للأبناك، هاذي مؤسسات عندها الحماية القانونية وفيها المنافسة شبه منعدمة وهي طبعا قوية، قلتوها خصصتو النصف ديال التدخل ديالكم باش تبينو لنا كاينة قوة ديال النظام المالي والبنكي في المغرب، مزيان، ذاك الشي علاش محتاجين لهم اليوم باش يوقفو مع المقاولات الصغرى والمتوسطة ويوقفو مع البلاد باش يدعمو الاقتصاد ديالها.

اليوم الأبناك تتعامل مع المقاول كزبون فقط، يعني كاين علاقة تجارية صرفة بين البنك والمقاول، ما كايناش شراكة، ما كايناش المواكبة ما كايناش يعني نصيحة أو الإرشادات بالنسبة لهاذ المقاول، ما نتكلمش على اللي تكلمو عليه بعض الزملاء، على النسبة ديال الفائدة اللي مرتفعة، تكلمتو هنا على السلفات الصغرى، واش غنقولو للمقاول الصغير سير عند السلفات الصغرى باش تاخد 150 ألف درهم بنسبة فائدة ما عرفتش فين واصلة، هاذ الشي باش حلينا المشكل ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، هذاك هروب ديال الأبناك من تحمل مسؤوليتها اتجاه المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الضمانة، رغم كاين هاد صندوق الضمان المركزي وكيضمن ولكن راه تتمشي للبنكة لابد ما خصك تجيب الضمانة المادية وضمانة شخصية وعقار باش يمكن البنكة تسمع لك وتعطي للمقاول تعطيه القرض، يعني الأبناك اليوم كيف ما قال جلالة الملك خاصو يكون تغيير في العقليات، هل الحكومة تستطيع أن تتكلم بواقعية مع الأبناك وتطلب منها باش تغير هذيك العقلية ديالها اللي ضد التنمية ديال بلادنا وضد قطار التنمية اللي يقوده جلالة الملك.

اليوم جلالة الملك فاش تكلم على المسؤولية الاجتماعية ديال المقاولة البنكية، فلأنه باش نخرجو منها من ذاك التفكير ديال هاك فقط مقاولة تهتم بالربح على حساب أو تتعطيه ذيك الرؤية بأن تتخدم فقط بالربح وما تتساعدش المقاول.

الأبناك عندها ما يسمى (les centres d'affaires) المراكز ديال الأعمال، شحال عندهم ديال هاد المراكز في المغرب، تكلمتو على واحد العدد مهم ديال الوكالات البنكية، الغالبية ديالها كاينة في المدن الكبرى، واش شي واحد تيستثمر في مدن متوسطة ومدن صغرى أو في جهات معنية خاصو يبقى يجي عند ذاك مركز الأعمال اللي كاين في الرباط وفي الدارالبيضاء باش ياخذ النصيحة من عند البنك على المشروع ديالو، غير ممكن.

وإذن بالتالي اليوم مطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، باش تكلمو بكل صراحة مع الأبناك باش تقوم بالدور ديالها، بنك المغرب نزل فهذيك النسبة ديال الاحتياطات الإجبارية اللي على البنوك اللي أعطات واحد السيولة إظافية ديال واحد 11 مليار ديال الدرهم كان خاصها تستعملها يعني للزيادة في القروض، اللي نقصد بالمناسبة السيد رئيس الحكومة، أعطيتو بعض الأرقام وقلتو تتزاد القروض يعني كاين

الطلب عليها، القروض اللي تتعطى للمؤسسات الغير المالية في تناقص، بالعكس وكاين بعض الأبناك خلال هاذ نهاية السنة قررت أنها تمنع أنها تعطي كاع القروض للمقاولات، باش نرجع في الأخير نختم باش بديت.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بالسياسة العامة، عندكم المشروع اللي تكلمتو عليه قبيلة ديال الإطار المرجعي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ما بداتش السنة الماضية، بدا في 2012 مع النسخة الأولى ديال الحكومة السابقة، في نسختها الأولى، ولكن مع الأسف، تناسيتموه أو نسي أو ما نعرف أشنو وقع لو، اليوم عاد بديتو تتكلمو عليه، والدليل أنه تنسى بأنه ما كاينش في البرنامج الحكومي، عدد ديال البرامج والأشياء تتكلمو عليها السيد رئيس الحكومة، ما كانتش في البرنامج الحكومي، حتى الصندوق اللي أحدثتوه من بعد الخطاب ديال جلالة الملك لا يفي بالغرض، مازال ما شرحتوش كيفاش غيكون استعمال ديالو، وعلى كل حال أشنا هي 2 مليار ديال الدرهم اللي واضعة الحكومة أمام الأزمة وأمام الإشكاليات الكبرى اللي تتسنى المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

إذن هذا مشروع مهم، خاصكم تخرجوه في القريب العاجل خاصة، والسيد رئيس الحكومة، أنتما دخلتو في الثلث الأخير ديال الولاية ديالكم وما بغيناهش يكون حتى هو فقط إعلان نوايا كما هو الحال بالنسبة لواحد العدد ديال الإعلانات اللي أعلنتو عليها وبعض الإصلاحات الكبرى اللي تكلمتو عليها بلا ما تعمل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

دون شك أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لدعم المقاولة وتقوية تنافسيتها، وهذه إجراءات متواترة في قوانين المالية منذ الولاية السابقة، وهي اليوم دون شك عازمة تبعا للتوجيهات الملكية إلى اتخاذ إجراءات، تروم تعزيز دور القطاع المالي والبنكي في تمويل المقاولات، النسيج المقاولاتي أو خريطة النسيج المقاولاتي اليوم في بلادنا فيها تقريبا 90% أو أزيد من المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، تساهم بأقل من 30% من القيمة المضافة، إلى درنا مقارنة مع دول منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، نجد أنه في المعدل كاين 60% من المقاولات المتوسطة والصغيرة في النسيج المقاولاتي لهذه الدول وتساهم بأكثر من 50%.

وهذا يقودنا إلى معرفة هذه الوضعية، ونؤكد أن التمويل في هذا الإطار يعد أمرا أساسيا إبان إحداث المقاولة أثناء مواكبتها وفي مسارها، وعملية مواكبة وتتبع تحقيق النتائج المتوخاة من هذه العملية، من خلال إحداث آلية أو مرصد وطني لمتابعة وقياس أثر التمويل المالي للمقاولات.

السيد رئيس الحكومة،

لابد من قياس مدى تطور التمويل المقاولاتي في بلادنا، نسبة قبول طلبات الحصول على القروض وتتبع مستوى انخفاض معدل رفض هذه الطلبات في إطار التمويل المقاولاتي، رصد نسبة إغلاق المقاولات بسبب الصعوبات المالية، قياس دينامية الاستثمار الداخلي وقوة تنافسية المقاولة كأثر لهذا التمويل أو لهذه الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتحقيق هذا التمويل، وحجم مناصب الشغل المحدثة من طرف هذه المقاولات، لأن هذه العملية في آخر المطاف هي لأجل خلق مناصب الشغل ولسد العجز الاجتماعي في هذا المستوى.

قياس التطور الحاصل في ميزان التبادل التجاري على مستوى فضاء التبادل الحر، الذي المغرب يوجد فيه، إذا كانت واحد المجموعة من المقاولات توجه إنتاجها إلى التصدير.

تتبع التوازن بين الأهداف الاقتصادية والحاجيات الاجتماعية.

تتبع وقياس تطور إنتاج المقاولة ولاسيما على مستوى الاندماج الصناعي، ونحن في إطار الاستراتيجية الوطنية للإقلاع الصناعي.

إصدار تقرير سنوي عن هذه الوضعيات المرتبطة بالتمويل وحول كل هذه الإجراءات.

وفيما يتعلق بالتمويل أيضا، لابد من إضفاء الشفافية على عملية التمويل من خلال إشهار شروط الولوج إلى التمويل من طرف المقاولات، تكون شروط وطنية، تحديد حجم القروض الممنوحة والمقبولة في إطار هذا التمويل، نسبة فائدة القروض وتدبير المخاطر التي قد تبعدنا عن الأزمة المالية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع جوابكم القيم، السيد رئيس الحكومة، وقبل الخوض في موضوع هذه الجلسة، نود أن نهنئكم على إخراج الحكومة في نسختها المعدلة بتوجهات ملكية سامية.

كما نهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية التي حظوا بها، متطلعين إلى أن تكون الحكومة بصيغتها الجديدة عند مستوى رهانات المرحلة الجديدة التي أسس لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مع تسجيل طموحنا إلى ترجمة تقليص عدد الوزراء في تجميع فعلي وإدماج حقيقي للقطاعات على مستوى الهيكلة الإدارية والمالية، حتى لا يختزل التعديل الحكومي فقط في حذف بعض المناصب الوزارية والإبقاء على قطاعات فقدت فقط ربانها، وهو ما سيعكس فعلا انتقال الدينامية التي أرادها جلالة الملك إلى الإدارة والمؤسسات العمومية.

هذه الدينامية التي آن الأوان، السيد رئيس الحكومة، أن تنتقل كذلك إلى القطاع الخاص، وفي صدارته المقاولات المالية من أبناك ومؤسسات وهيئات الائتمان، باعتبارها شريك استراتيجي لإنعاش الاستثمار ودعم المقاولات الوطنية كذراع أساسي لتوزيع قاعدة التشغيل.

وفي هاذ الإطار، فتطلعنا في الفريق الحركي، هو بناء منظومة بنكية ومالية مواطنة تعانق التحديات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وتكون قاطرة لبناء نموذج تنموي جديد، قوامه محو الفوارق المجالية والاجتماعية وإدماج الشباب في عالم الشغل.

وصلة بما سبق، نسجل بعض الملاحظات معززة بمجموعة من الاقتراحات، هي كالتالي:

أولا، نسجل تعقد الولوج إلى مصادر التمويل من طرف المقاولات الوطنية، لاسيما المتوسطة والصغرى منها، جراء ثقل المساطر وطبيعة الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للنظام البنكي والمالي، والمبني على قواعد تعجيزية للضمانات المطلوبة، كرهن العقار أو الأصول التجارية أو المعدات، وهي متطلبات لا تتوفر عليها مجمل المقاولات، والتي تشكل فيها المقاولات المتوسطة والصغرى ما يقارب 95% بمساهمة جد محدودة في الناتج الداخلي الخام، لا تتجاوز20%، إضافة إلى طبيعة العقلية المالية للمؤسسات البنكية المبنية على رهان الحد من مخاطر الائتمان، وهو وضع يتطلب من منظورنا تأهيل وتطوير دور صندوق الضمان المركزي إلى جانب تبسيط مساطر التمويل وتأهيل المقاولات للاستفادة من خطوط التمويل المتاحة دوليا، خاصة في ظل ضعف التمويل الذاتي.

ثانيا، العمل على تسقيف الحد الأقصى لنسب الفائدة على القروض وفتح مجال المنافسة بين الأبناك على مستوى الحد الأدنى للفائدة.

تطلعنا كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى خلق شركات بين المقاولات الكبرى والمتوسطة والصغرى بغية مواكبتها ومدها بالخبرة وفتح المجال لها للاستفادة من صفقاتها.

ثالثا، ندعوكم كذلك السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى التعجيل بحل إشكالية المتأخرات المتراكمة لدى الدولة لفائدة المقاولات خاصة وهي مثقلة بالديون للأبناك والموردين، وكذلك أجور المستخدمين مما جعل بعضها يصل حد الإفلاس والباقي على عتبته.

نسجل في هذا الإطار، كذلك ضرورة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح المقاولات، إذ لا يعقل أن تتماطل الدولة في أداء مستحقاتها، بينما تلجأ للاقتطاع من المنبع إذا تعلق الأمر بمستحقات للدولة لدى المقاولات والمواطنين، وهو ما يجعلنا مرة أخرى ندعو إلى مراجعة مدونة تحصيل الديون لتخفيف العبئ على المقاولات باختلاف أصنافها.

رابعا، تطلعنا كبير، السيد رئيس الحكومة، إلى مراجعة شمولية لمدونة الضرائب بدل تصريفها جزئيا بمناسبة كل قانون مالي إلى جانب وضع نظام شفاف منصف وعادل لتوزيع المشاريع والصفقات العمومية على المقاولات الوطنية والزيادة من نسبة الأفضلية للمقاولات المتوسطة والصغيرة ولمبادرة التشغيل الذاتي ومنحها الأولوية في سندات الطلبيات(les bons de commandes) ومراجعة نظام المناقصات غير العادل المعمول به في ظل المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية.

وأخيرا، إذا كان التشغيل هو الهدف الأسمى لكل استثمار عمومي وخاص، فإن المرحلة الجديدة تقتضي مراجعة وتطوير كل البرامج ذات الصلة، كمقاولتي، ومساندة، وامتياز وغيرها إلى جانب تعبئة العقار ودعم المبادرات الشبابية للاستفادة منه في صيغة مقاولات صغرى أو تعاونيات مهيكلة.

خلاصة القول، السيد رئيس الحكومة المحترم، هي أن المرحلة الجديدة في مسار بلادنا تتطلب استرجاع ثقة المواطن في المؤسسات، فالمواطن قد يتحمل الانتظار بعض الوقت للاستفادة من حقه المشروع في ثروات بلاده، ولكن شريطة أن يثق أنه في الطريق إليه مع العلم أن معركتنا الكبرى اليوم هو الاجتهاد في خلق الثروة قبل التمادي فقط في التنافس لتوزيعها.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

بداية لابد أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم والذي وقفتم فيه على سياسة الحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي

والمالي في تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار الخاص المنتج للثروة عبر دعم آليات التشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في أفق التقليص من بطالة الشباب المعطل الذي أصبح يقلقنا جميعا حكومة وبرلمانا.

في هذا الإطار، لابد من مواصلة الإصلاحات انسجاما مع التوجهات الملكية السامية التي جاءت في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك 11 أكتوبر 2019 والتي شكلت خارطة طريق ودعوة صريحة للمؤسسات البنكية لكي تتحمل مسؤوليتها إلى جانب الحكومة والبرلمان، بغية دعم الاستثمار الخاص والتشغيل الذاتي في أفق إنجاح النموذج التنموي الجديد، إذ يعتبر القطاع البنكي المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني فالمرحلة تتطلب انخراط الجميع عبر تعزيز الثقة وتكريس آليات التعاون البناء بين مختلف مؤسسات الدولة في تعبئة جماعية متحلين باليقظة وبعيدين عن كل ما من شأنه تضييع علينا الفرص.

المغرب اليوم، السيد رئيس الحكومة، ولله الحمد يتوفر على قطاع بنكي متميز تمكن من تبوء مكانة هامة على الصعيد الإفريقي ويساهم في دعم وصمود الاقتصاد الوطني، لكن هذا الأمر لا يجعلنا ننكر أن الانطباع السائد على هذا القطاع لدى عموم المتعاملين معه كونه يبحث عن الربح السريع والمضمون دون اعتماد مبدأ المجازفة أحيانا، وهو ما أكده الخطاب الملكي الذي يعد لحظة تاريخية بالنسبة لنا، حيث طلب منه المزيد من الالتزام والانخراط الايجابي في دينامية التنمية التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل.

فأمام ضعف التمويل الذي توفره الأبناك للمقاولات لتعزيز دورها التنموي وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة، فإننا ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار هذه المؤسسات لكي تلعب دورها الريادي في الحياة الاقتصادية المعاصرة، لما تطلع به من دور هام في تنشيط ودعم حركة الاقتصاد الوطني، بحيث عرفت عملياتها نموا ملموسا تجاوز حدود الوظيفة التقليدية التي كانت تنحصر في عملية القرض إلى التوزيع، الائتمان، بل غدت أداة فاعلة في تشجيع سياسة الادخار وضبط توازن السوق المالي حتى في الحالات التي تعرف فيها هذه الأسواق الانكماش والتضخم.

النسيج المقاولاتي، السيد رئيس الحكومة، يعاني ويحتاج اليوم إلى صدمة إيجابية كبرى، أملنا كبير في المراكز الجهوية للاستثمار في وضعها الجديد أن تساعد على إعطاء انطلاقة جديدة، كما أن غياب الشفافية وتقديم طلبات القروض غير المستوفية للشروط المطلوبة وإخفاق الوضعية الحقيقية للمقاولة، أضف إلى ذلك ضعف تجربة بعض المقاولين وتركيز البنوك على المردودية والضمانات ومحاولتها تجنب المخاطرة، إضافة لتشكي بعض المقاولين من عدم تقديم البنوك الاستشارات والمعلومات الضرورية والتكلفة المرتفعة للتمويل، نظرا لنسب الفائدة المرتفعة.

كلها أسباب أدت إلى زعزعة الثقة بين المؤسسات البنكية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وأثرت على حجم التمويلات الموجهة لهذه الأخيرة، لذلك بات على القطاع البنكي الانسجام مع الدعوة الملكية الصريحة بإضفاء مرونة أكثر كقطاع مواطن لإنجاح وتنزيل توجيهات جلالة الملك، والتي هي تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل حاملي المشاريع المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على قروض بنكية لإطلاق مشاريعهم وتقديم الدعم لهم لضمان أكبر نسبة من النجاح.

دعم المقاولات الصغرى كذلك والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا والاستفادة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم.

السيد رئيس الحكومة،

إن معالجة موضوع من هذا الحجم ليس بالأمر الهين نظرا لشساعة مجاله، لذلك حاولنا لمس أبرز الإشكالات التي تحيط به، لذا نقترح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الاشتغال على تبني التدابير التالية:

ضرورة خلق علاقة تطبعها الثقة بين القطاع البنكي والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

تبسيط مساطر الاستفادة من القروض بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وخلق علاقة رابح رابح بين هذه الأخيرة والقطاع البنكي.

تسقيف الحد الأقصى لنسب الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة مع اعتماد نظام المنافسة بين المؤسسات البنكية في تطبيق أسعار الفائدة على القروض تحت الحد المسقف.

اعتماد عنصر التكوين المستمر لخلق كفاءات بمقدورها تنمية كفاءات المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من التقدم نحو مصاف المقاولات الكبرى المهيكلة.

تشجيع المقاولات المغربية على الاستثمار في إفريقيا مع مواكبتها من طرف القطاع البنكي.

خلق لجان مشتركة بين الحكومة والقطاع البنكي والاتحاد العام لمقاولات المغرب وبعض الكفاءات والخبرات الوطنية، قصد تتبع عمليات تمويل المقاولات الصغرى المتوسطة وتقديم الاستشارات والإرشادات التي من شأنها أن تساهم في تطويرها ووقايتها من الأزمات.

ضبط المقاولات الصغرى والمتوسطة لمحاسبتها بشكل دقيق ووفق المقتضيات القانونية الجاري بها العمل يكشف المعطيات الحقيقة

لوضعيتها المالية قصد تشجيع البنوك على منحها القروض المطلوبة.

خلق شركات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل يسهم في استفادة هذه الأخيرة من التجربة والمعاملات وتشجيع البنوك على تمويلها.

ضرورة مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة لمختلف التطورات التكنولوجية ومعايير ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة الهادفة إلى تحسين وتطوير أدائها بصفة مستمرة والرفع من إنتاجيتها بتكاليف أقل والتأقلم مع الشروط التي تفرضها آليات وميكانيزمات السوق.

ووضع تدابير حمائية واضحة وشفافية وقانونية ضد الاستيراد غير المشروع المتمثل في إغراق السوق المغربية بشكل مبالغ فيه بالسلع والبضائع، الأمر الذي يهدد بإلحاق الضرر بالإنتاج الوطني.

وضع نظام خاص يسهر على التوزيع العادل والشفاف للمشاريع العمومية على الشركات والمقاولات الوطنية بكل أشكالها، بعيدا عن نظام المناقصات غير العادل المعمول به اليوم في ظل المنافسة القوية من قبل الشركات الأجنبية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

السيد رئيس الحكومة،

يكتمل اليوم شهر على الخطاب الملكي في إفتتاح الدورة التشريعية، وأعتقد أن جوابكم وإن كان يتضمن الشهر الذي تحدثنا عنه، فإنه لا نحن كمؤسسة تشريعية ولا أنتم كمؤسسة تنفيذية أنتجنا شيئا لحد الساعة ينسجم مع الخطاب الملكي.

الخطاب الملكي تراكم جديد في التصور العام لبناء النموذج التنموي الجديد، لكن ونحن نتدارس القطاع البنكي والقطاع المالي، قطاع أساسي وجوهري في البلاد، لكن عبر تاريخه هل كان القطاع البنكي والمالي جزءا من المشترك الوطني في التضحية في بناء التنمية الوطنية والاقتصاد الوطني؟

لقد شارك المواطنون أجراء مهمشون، فقراء، مقاولات، سواء بالضريبة، سواء بعدة أشياء، إلا أن القطاع البنكي الذي ظل دوما عصيا عن السياسات الحكومية وظل دائما يدير مجاله الخاص في علاقته مع زبنائه الطبيعيين أو المعنويين، تحكمه لازمة أساسية وهي: "لا مخاطرة، لا مغامرة مع الرأسمال"، وبالتالي أي تمويل يجب بالضرورة أن يكون مضمونا ومربحا بهامش محترم.

كذلك فالبرنامج الحكومي، للأسف، لم يتضمن هذا الشق الذي نتحدث حوله وهو دور القطاع البنكي والمالي في تمويل المقاولات الصغرى والصغرى جدا.

ثالثا، المواطن المغربي لا يحب البنوك، ويذهب إليها مرغما، فالعلاقة في توتر دائم بسبب ارتفاع نسب الفائدة على القروض، سواء استثمارية أو سكنية أو استهلاكية أو بأسباب أسعار الخدمات بالحسابات الشخصية، والتي لا تتناسب إطلاقا مع ما يجري في العالم، مما يعقد عملية ولوج المواطنين للخدمات البنكية، وبالتالي التقليل من فرص الاندماج المهني والاقتصادي.

رابعا، انعدام الثقة يؤدي إلى ضعف الادخار، وهذا ما أكده مؤخرا والي بنك المغرب وقبله المندوبية السامية للتخطيط، فإذا كان حوالي 80% من الأسر المغربية لا تستطيع الادخار بسبب ضعف مداخيلها، فإن أصحاب الأموال يفضلون الاحتفاظ بها في منازلهم بدل وضعها في البنوك، حتى أن الخزانات الحديدية (coffre fort) تعرف رواجا مهما في بلادنا.

وكذلك لاحظنا في القانون المالي سنة 2018 أن عجز السيولة البنكية انتقل من 41 مليار درهم سنة 2017 إلى 62.2 مليار سنة 2018.

خامسا، الإستراتجية الوطنية للإدماج المهني كخطوة محمودة. للأسف، اليوم لازلنا، هاذي إحصائيات 2017، لازلنا في نسبة 29% من الإدماج من الناس البالغين الذين يتوفرون على الحساب البنكي، في حين أن منطقة (MENA) تعرف 44% من هذه الفئة.

كذلك هناك فئات أساسية مقصية من الاستبناك ومن المجال المالي، خاصة النساء، الشباب، العالم القروي، والمقاولات الصغرى جدا.

كما أن ارتفاع نسبة الإدماج المالي والتي لا تقتصر على البنوك فقط وإنما تشمل المؤسسات المالية الأخرى تساهم فيه البنوك التجارية إلا بنسبة ضئيلة، وتحملت مؤسسات الدولة توفير شروط هذا الإدماج الذي وصل إلى حوالي 70% حسب والي بنك المغرب، إلا أن هذا الإدماج المالي لم يوفر أية منافع جديدة للفئات محدودة الدخل، بل في بعض الأحيان حملها تكاليف جديدة، هل يحقق هذا تلك الأهداف المرسومة للإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي؟ هذا يتطلب مجموعة من الأشياء على رأسها بطبيعة الحال التربية المالية، وكما قلتم السيد رئيس الحكومة التثقيف المالي، كذلك حماية المستهلك ويتطلب أيضا فتح المجال لتمويل المقاولات الصغرى والصغرى جدا، وتسويق مستجدات عروض المؤسسات المالية الجديدة.

كذلك السيد رئيس الحكومة نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة تهيمن عليها المقاولات العائلية ولا يحب المخاطرة، وكذلك صعوبة التمويل في ظل الشروط القاسية التي تفرضها البنوك، إذ لا تتجاوز نسبة استدانة هذه الفئة 13% من المقاولات.

لذلك السيد رئيس الحكومة، لا يمكن أن نعالج الأمر إلا بالاتجاه نحو 4 أو 5 مسائل:

المسألة الأولى هي إعادة النظر في القانون البنكي اللي أضاف في الصيغة ديالو الجديدة البنوك التشاركية، لكن اليوم نحن مطالبون على ضوء الخطاب الملكي أن نفتح آفاق للمقاولات الصغرى والصغرى جدا أن يكون لها متنفس للتمويل.

كذلك المسألة الثانية، نسب الفائدة للأسف الشديد طاغية ولا مثيل لا في محيط (MENA) ولا في أي مكان، لذلك نسب الفائدة التي تفرضها البنوك هي نسب مجحفة.

المسألة الثالثة هي الضمانات التي تطلبها البنوك للسماح بالتمويل المقاولاتي، ضمانات مجحفة وضمانات سيزيفية، لذلك يجب إعادة النظر في هذا الأمر أيضا بتدخل الصندوق المركزي للضمان.

المسألة الرابعة وهي إعادة الثقة، كيف يمكن إعادة الثقة بين المواطن والأبناك والمقاولة والأبناك؟ لا يمكن أن يتم هذا إلا عبر إجراءات عملية، إجراءات ملموسة أولا فيما يتعلق بتصور واضح في تدبير الحسابات البنكية للأفراد، وبتصور واضح للضمانات، وبتصور واضح للفائدة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وأن تكون الحكومة بمؤسساتها ذات الصلة دائما حاضرة في تدبير العلاقة بين الأبناك التي تعطي القروض والمقاولات الصغرى والصغرى جدا، لأنه لا يمكن أن نذهب إلى الأمام إذا لم تكن هناك واحد الشمولية وواحد التنسيق وواحد الشبكة حقيقية بين كل المكونات اللي تحدثتو عليها السيد رئيس الحكومة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لا ننكر بأن القطاع البنكي الوطني استطاع أن يراكم تجربة وخبرة طويلة وكون رصيدا يعتد به من المهنية والإنتاجية العالية، لعب دورا أيضا في تمويل الاقتصاد الوطني، بل هو الآن يساهم بفعالية في استثمار الإمكانيات المتاحة على الصعيد الإفريقي، ونحن فخورون بهذا الإنجاز.

لا ولن ننسى لقطاعنا المالي والبنكي قدرته وكفاءته على مواجهة الآثار السلبية وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها أوربا خلال سنة 2011، حيث أبان القطاع البنكي والمالي المغربي صلابته وقوته، فقد يبدو للبعض–كما قال جلالة الملك نصر الله–أن قطاعنا المالي أناني وغير مغامر ولا يبحث إلا عن الربح، بدليل أن نسبة نمو الأبناك تتجاوز 30% ونسبة نمو الاقتصاد لا تكاد تتجاوز 3%، وهي مفارقة تجعل البعض ينظر لقطاعنا البنكي بمنظور الشك والريبة.

السيد رئيس الحكومة،

بناءا على هذه المقاربة التي لا نعتبرها كاملة أو متكاملة وفي سياق أن بلادنا عاقدة العزم على مراجعة النموذج التنموي ووضعت تطور جديد للنموذج التنموي الجديد يستهدف إعادة النظر في كيفية توزيع الثروات واستفادة كل فئات الشعب المغربي من خيرات هذا الوطن، فنحن لا نفصل نقاش اليوم عن النقاش العام المنتظر حول النموذج التنموي الجديد، ومساهمة منا في هذا النقاش فإننا نبسط أمامكم مجموعة من التساؤلات كمشروع للتفكير في مستقبل قطاعنا المالي وتحديد أدواره في التنمية ومكافحة الفقر والتهميش والاختلالات المجالية.

أولا، هذا النقاش السيد رئيس الحكومة، تتحمل الأحزاب السياسية الجزء الكبير في تغييبه داخل برامجها سياسية، هذا النقاش يكاد ينعدم داخل الأحزاب الوطنية إلا من رحم ربك، وبمعموميات غير دقيقة.

هل هي عدم جرأة نخبنا السياسية على الخوض في هذا النقاش بكل دقائقه وتفاصيله بعيدا على التشاؤم الذي يرسم صورة سوداء؟

ثانيا، معلوم السيد رئيس الحكومة أن النموذج التنموي الحالي أخذ مبرر وجوده، علامته الأساسية هي الاعتماد على مبدأ دعم الاستهلاك أداة للنمو الاقتصادي.

لا ننكر أيضا بأن هذا التوجه حقق نتائج إيجابية في البداية وعلى المدى المتوسط، لكن يفتقد إلى مقومات الاستدامة والتحول إلى سبب إلى فشل اقتصاديات عالمية بلغت في إغراق المقاولات والأسر في الديون التي شكلت عبئا عليها ولم تتحول إلى أداة للتنمية.

هل هناك مجهود لابتكار آليات جديدة تتضمن فعالية ونتائج هذه العملية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ثالثا، عدد الأبناك والمصاريف ببلادنا لا زال محدودا ومتمركز بالنظر إلى اقتصادات أخرى، مؤسستين بنكيتين تحتكر أزيد من 50%

من حصص السوق حسب التقرير السنوي لمجلس المنافسة، والبنوك المتصدرة للهرم البنكي تحتكر 74% من الودائع و72% من القروض و70% من العائد البنكي الصافي، مع العلم أن نسبة الاستبناك أو التعاطي مع البنوك ضعيفة وغير معممة على كل المناطق مجاليا، وذكرتم السيد رئيس الحكومة أن العالم القروي يستثنى من هذا، ولكن بهذه التدابير التي قدمتم في إيجاباتكم ربما ستعود على العالم القروي بالنفع في تطوير هذا القطاع البنكي على مستوى العالم القروي، وعلى كل الفئات اجتماعيا.

كيف يمكن سن سياسات مالية ووضع قوانين بنكية قادرة على تخطي حاجز التمركز وتشجيع وتحفيز اللاتركيز ودعم الاستبناك؟

السيد رئيس الحكومة،

اخترنا ألا نخوض معكم في حيثيات ومؤشرات هذا القطاع ومدى مساهمته ليس فقط في تمويل الاقتصاد بل حتى في تحقيق الأمن الاجتماعي والغذائي.

لكن في الأخير، السيد رئيس الحكومة، فضلنا إطالة هذه التساؤلات لتشكيل أرضية لنقاش عمومي، ليست الحكومة وحدها مطالبة بالإجابة عنها بل هناك الأحزاب والنقابات والجامعات والقطاع الخاص بكل أشكاله والمؤسسات المالية.

شكرا والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

آخر كلمة في هذا الإطار للمستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو، وبعدها سنستمع لرد السيد رئيس الحكومة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

سأختصر كلامي في القطاع البنكي الذي أعرفه نسبيا لأذكر بأن البنك الحديث الذي له أدوار في الاقتصاد هو البنك الذي يعتمد على التخطيط العلمي، خصوصا بروز هذه الشروط من بعد الأزمة التي عرفها العالم البنكية أساسا في 2008، يعتمد على التخطيط العلمي الذي يسمح بالتوقع وإدارة المخاطر والرفع من منسوب الثقة في بنية الاقتصاد بجانب التسلح بالكفاءات والخبرة والثقة في الموارد البشرية المعنية بذلك.

هل البنك المغربي اليوم أو البنوك المغربية تتوفر فيها هذه الشروط؟ الجواب واضح، نقولها صراحة: لا.

فالبنك المغربي حرك جلالة الملك هاذ الموضوع، يتسم بعقلية تقليدية، يعتمد على الريع، هي بنوك ريعية بالدرجة الأولى.

ثانيا، البحث عن الربح السريع والسهل.

ثالثا، رفض تقاسم المخاطر وتشجيع المبادرة الجريئة والابتكار، خصوصا لدى الشباب.

رابعا، الاعتماد على الحماية المطلقة للدولة، وهذا ما هو قائم إلى الآن.

فاختيار جلالة الملك للمنصة البرلمانية ليعلن على أن هناك شيئا ما، هناك خلل داخل المؤسسات البنكية، ليس اعتباطيا، بل هو مقصود، لأن الأمر يتعلق بملامسة ضعف منسوب الثقة التي عبرت عنه في أكثر من محطة في بنية الاقتصاد الوطني، وهو اختيار ليس اعتباطيا، بل هي رسالة سامية، سياسية، وجهت إلى الحكومة لمطالبتها بالمبادرة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لعلاج الأمر.

هناك حاجة إلى رجة قوية لاستدراك الأمر، وإلا فإن وضعنا..

لذلك، السيد الوزير المحترم، السيد رئيس الحكومة، الجواب الذي ننتظره هو كيف ستوقفون الاحتكار الذي تمارسه البنوك في مجال تحديد وقف المنافسة وتحديد الفوائد البنكية؟

ثانيا، كيف ستجعلون البنك تقتنع بأنه هناك قيمة إضافية في مستوى الفعالية والكفاءات، مهندس قداش تصرف عليه الدولة كيمشي يقري ويجيب (des références) ديالو، لا يؤخذ تكوينه ولا قدرته بعين المكان كرأسمال صناعي في تأسيس القروض.

المبالغة في الضمانات بشكل لا حد له وبالخصوص المطالبة، مزال الاستمرار المطالبة بالضمانات العينية، هذا يوقف مسار التمويل.

وضعية تدبير القروض بشكل معقلن وبشكل متطور، يؤدي إلى تجميد القرض حتى إذا حصل.

تدبير المخاطر هذا موضوع شاسع لا تتدخل فيه البنوك كتلقى كلها كترفض، كتمشي، كتخدم، أصبح الإنسان الآن ولى كيخدم لفائدة البنوك ربما بدون ربح ليحقق ربح لل..

ضعف آجالات القروض أو العفو التي تمنح أساليب التضييق على المقاولة وخنق المقاولة من خلال قطع الحسابات الجارية أو الخطوط الأخرى للقرض.

فإذن أمام هذه الوضعية، فبدل سردتم علينا عدد كبير من الآليات التي أنتم توجد يعني آليات قديمة جربت، فيها ما هو استنفذ إمكانياته، وكثير منها، منها ما هو في طور التجريب، لن تؤدي.

ثانيا، هناك خلط بين مفهوم القرض أو تمويل المقاولة ومفهوم

الاقتصاد الاجتماعي أو السلفات الصغيرة، لا علاقة، لأنه فلسفتين مختلفتين تماما.

لذلك، نقترح عليكم السيد رئيس الحكومة، التفكير بجدية في ضرورة إنشاء مؤسسة بنكية لتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة جدا وخارج النظام الاقتصاد الاجتماعي، كذلك ضرورة إعادة بناء علاقة تطبعها الثقة بين القطاع البنكي والمقاولات.

ثالثا، تسقيف الحد الأقصى للفائدة حتى يمكن أن يكون.. المقاولة في موقع قوة وليس في موقع ضعف.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمع الآن لرد السيد رئيس الحكومة المحترم، الرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا للأخت الكريمة والإخوان الكرام على الملاحظات وعلى الاقتراحات أيضا، كما قلنا في الأول النظام البنكي نظام مهم استراتيجي مهم جدا في تحريك عجلة الاقتصاد، في ضمان تنافسية الاقتصاد والمقاولة.

صحيح أنه جميعا يمكن أولا احنا شكلنا اللجنة وغادي نواكبو مع القطاع البنكي مزيد من الاقتراحات في الإصلاح ديال المنظومة نواكبها، ولكن جبنا الاقتراح الأول للاستجابة لهاد الطلب ديال جلالة الملك في التسريع بإحداث آلية إضافية سريعة ناجزة لتمويل الشباب الذين يريدون إنشاء المقاولات، إما المقاولات الذاتية أو المقاولات الصغيرة جدا، أو الصغرى والمتوسطة وراه عندكم في مشروع قانون المالية، فلذلك هذا الإجراء الأول، ولكن الإجراءات الأخرى ستتلو بإذن الله.

لكن رغم ذلك أنا بغيت نقول واحد القضية، هاد الشي اللي هضرت عليه خصوصا هاد الصندوق ديال الضمان التقديرديالو، التقدير اللي تعطى لو، دبا عندما نقول المغرب الأول في إفريقيا في كذا، را خاصكم تشوفو الجهد اللي تدار وهادوك النساء والرجال اللي وراء الشبابيك واللي خدامين واللي ما معروفينش، واللي ما كيبانوش إلخ، خاصنا نثمنو الجهود ديالهم، حتى هما راه خدامين بالليل وبالنهار، وكيسهرو وكاين اللي ما كيخرج من الإدارة حتى ل 8 كاين اللي كيهرب، كاين اللي كيصبر. فعلى وجه هادوك اللي كيصبرو خاصنا نحييوهم بعدا، باش يكون عندنا واحد النظرة إيجابية وإلا راه كلنا هاد النظرة السلبية إذا قلتها أنا عليك وأنت قلتي عليا مشينا في المزاح، حتى واحد فينا ما غادي تبقى عندو الجهود ديالو ما غادي تبقاش عندها دور.

بالعكس هناك جهود كبير، صحيح نقولو خاصنا نضاعفوها، هاد الشي ما كافيش أنا معكم خاصنا نضاعفوها وما كافيش ونزيدو، ولكن الحمد لله هناك جهود كبير تمت، نعطيكم مثال ديال (TVA) ديال الاسترجاع ديال الضريبة على القيمة المضافة، هذه السنة تدار واحد الجهد غير مسبوق، الديون ديال 15 عام اللي الحكومة أخذت قرار جريء لردها، 33 مليار درهم خرجت مشات دخلت للمقاولات الخاصة وأيضا العامة، المؤسسات العمومية دخلت لها في السنة الماضية 10 المليار خرجت منها 7 المليار عمليا مشات للمقاولات الخاصة، يمكن هاد الشي ما كافيش، راه حرك هاذ الشي الاقتصاد في البداية ديال السنة وأعطى واحد الدفعة وشفناه احنا فين كيدور لأن كتشوفو كيفاش كيدورو الفلوس، نتيجة أن هناك تمويل، ما كافيش أنا متفق معكم.

ولكن اليوم اتخذنا قرار ابتداء من هاد قانون المالية ديال 2020 أن جميع المستحقات ديال المؤسسات من الضريبة على القيمة المضافة ستؤدى في نفس السنة، إيوا غير هاذ راه قرار مهم وغادي نبداو من دبا، وفي كل قانون مالية غادي يتبرمج الاعتمادات الضرورية، هذا راه غير مسبوق، معنى ذلك ما غاديش يبقى عندنا هاد المتأخرات، ما غاديش نبقاو نخليو اللي غادي يجيو من بعد منا المتأخرات، هذا النقطة الأولى.

النقطة الثانية، آجال الأداء، أنتم تعرفون أنه بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والحكومة كان واحد المرصد ديال آجال الأداء وانطلق كيعطي الأرقام ديالو، احنا فين وصلنا؟ راه كنا بالنسبة للإدارات، بالنسبة للحكومة الإدارات الحكومية كنا في 146 يوم ديال التأخر ديال آجال الأداء سنة 2016 ولينا في 39 يوم، التأخر ديال أجال الأداء ما بقاش مع الحكومة، ولى بين المقاولات بالخصوص هو متوسط 90 يوم، خاصنا نوعاو بهاذ القضية.

بالنسبة للجماعات الترابية كنا 142 يوم في سنة 2016 ولينا في 44 يوم، يمكن خاصنا نعاود.. راه هاذ الجهد راه مهم، المؤسسات العمومية أكثر، صحيح، هي أكثر، أكثر قليلا هي الضعف تقريبا ديال الإدارة، ولكن القطاع الخاص هو اللي أكثر، هذا خاصنا نديرو فيه جهد جميعا لنحسن آجال الأداء، ولكن ماشي ديال الإدارة هو اللي مشكل كبير اليوم، هناك مشاكل أخرى في المقاولات وأسمو.

بالنسبة للاندماج الصناعي أحد الإخوان طرح القضية ديال تطوير الاندماج الصناعي إلخ، أنا أريد أن أقول لكم بأن جميع العقود الجديدة اللي تدار بالنسبة للمستثمرين الجدد في القطاعات الواعدة بالخصوص، كلها تنشترط فيها نسبة إدماج تصل إلى 60% و62% الجديدة، والآن سنتطور، إن شاء الله، فيما يخص الإدماج الصناعي في مجال قطاع السيارات إلى 60% وقد نصل إلى أكثر من 60%.

إلى بدينا في إطار هاذ المعمل الجديد اللي كان جلالة الملك دشنو ديال السيارات الجديد هنا قريب لنا في القنيطرة، إلى بداو صناعة المحرك غادي نتجاوزو 60% بكثير. فهذا الاشتغال فيه حثيث ولكن ما شي ساهل، لأن خاصك تلقى هاذيك الشركات، وهاذيك الشركات اللي

تندمجوها في المنظومات الصناعية راه واحد المجموعة كبيرة منها هي مئات أغلبها شركات متوسطة، وهي أيضا تشتغل معها شركات صغيرة، فهاذ المنظومات راه حتى هي تيعم العمل ديالها والحركية ديالها تتعم هاذ أسمو.

في مجال الطائرات، مجال صناعة قطاع غيار الطائرات اللي اليوم يمكن نقول بأن أغلب الطائرات اللي تتصنع الآن واللي تتخرج في أي معمل في العالم غادي تلقى فيها بعض قطاع الغيار اللي جاية من المغرب، دبا نسبة الإدماج في هاذ القطاع ديال صناعة الطيران وصل إلى 38% ما كافيش، راه كاين جهود حثيثة لتطويره، إن شاء الله. إذن هذا بالنسبة لهاذ القضية ديال نسبة الإدماج.

غادي نعاود نرجع لهاذ القضية ديال موت المقاولة، ماشي إفلاس موت، لأن الموت ماشي ضروري إفلاس، لأن خاصك تكون عندك واحد الإحصائية إلى 8000 علنو اليوم مع (OMPIC) بأنهم سدو، خاصنا نعرفو هذاك الشخص ياك ما دار مقاولة أخرى حداها، راه دبا هذا راه معقدة هاذ القضية، وأكرر وأقول دخلت دبا وقلبت في فرنسا 8.5% ديال نسبة إفلاس الشركات بالمقارنة مع الشركات المحدثة في فرنسا كما عندنا 8.6% في هاذ السنة ديال 2018، 2018 أحدثت 92.000 مقاولة، هاذي الرسمية ديال (OMPIC) راه يمكن تدخلو للموقع ديالو وتلقاوها، وماتت 7944 مقاولة بنسبة 8.6%، الأرقام الفرنسية 8.5%، يعني ما نكرهش نحسنو غير ما خاصناش نهول، ولكن ما نهونوش ثاني.

ولذلك أنا متفق مع الإخوان على ذاك الشي اللي قالو بأن الأبناك تتطلب دائما إما العقار، إما شي ضمانات قوية، دبا درنا الضمانات المنقولة، هاذ القانون ما يمكنش يدخل دبا لحيز التنفيذ إلا بعد صدور السجل الوطني للضمانات المنقولة، بمجرد ما غادي يدخل حيز التنفيذ من هنا لآخر هذه السنة أو بداية السنة المقبلة، إن شاء الله، غادي يولي أي واحد يمكن مسائل منقولة ماشي ضروري أرض أي حاجة منقولة يمكن يديرو هو ضمانة باش ياخذ القروض من الأبناك، وغادي يحسن الولوج ديال المقاولة، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأنه هما اللي ما تيكونش عندهم العقار للولوج ديالهم للتمويل البنكي، إن شاء الله.

بغيت أيضا نتحدث على هاذ القضية ديال المواكبة و (Maroc PME) بمعنى المغرب مقاولة، هاذ المغرب مقاولة المتوسطة والصغيرة هو صحيح أنه مؤسسة كانت قبل ولكن هي ما تتملوش، ما تتملوش التمويل بمفهوم القروض، تدعم وتواكب، عندها برامج ديال المواكبة، وقد واكبت المئات ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة، واكبتها منذ انطلاقتها، واكبت المئات تتواكب كما قلت إما عن طريق الدعم التقني، الأنظمة المعلوماتية من أجل العصرنة ديال هاذ المقاولات، وإلا تتواكبها عن طريق التكوين، أو تتواكبها عن طريق أحيانا واحد الدعم على حسب القيمة ديال الاستثمار واحد السقف وفق سقف معين.

لكن أريد أن أقول بأن أقصر طريق للولوج إلى واحد القفزة في مجال المقاولات أشنو هو؟ هو تكوين الحس المقاولاتي، احنا عندنا لمدة طويلة في التعليم ديالنا ما تنربوش التلميذ أو الطالب على أن يكون عنده حس مقاولتي أو الثقافة المقاولاتية، وهذا هو الجهد اللي تدار الآن في إطار النظام البيداغوجي الجديد لا في التكوين المهني ولا في التعليم دابا حتى في التعليم الابتدائي غادي يدارو بعض المواد اللي تتحاول ما أمكن تربي على هاذ روح المغامرة، روح المنافسة، الأفكار الإبداعية، هذيك كلها مداخل لتنمية المقاولة وتنمية حس المقاولة، وهذا إن شاء الله غادي نلقاو النتيجة ديالو في القريب بإذن الله.

ليس صحيحا أن القطاع البنكي لا يمول القطاع الفلاحي، القطاع البنكي يمول القطاع الفلاحي، لكن القطاع البنكي ككل، لكن القرض الفلاحي عندو خصوصيات أنه يذهب إلى أبعد مكان إلى البادية البعيدة إلى.. وتيمول تما الفلاح الصغير هذا هو الإيجابية ديالو، ولكن التمويل العام ديال القطاع الفلاحي القطاع البنكي يمول أي قطاع محتاج إلى إعادة التمويل.

أريد أن أركز ثاني على واحد القضية ديال البنوك التشاركية والتأمين التشاركي اللي هو واحد الإدماج معين، اللي هو واحد النوع ديال القطاع البنكي اللي الحمد لله الآن عندنا 8 أبناك وهذا شيء مهم في واحد المدة قياسية، وهذا سيمكن عدد من المواطنات والمواطنين فئات واسعة منهم ذوي قناعات يتحفظون على التعامل بالمعاملات البنكية التقليدية في الولوج إلى التمويل أيضا عن طريق الأبناك التشاركية والتمويل التشاركي، وهذا شيء مهم وتيعطيهم حتى هو الإمكانية ديال الولوج للمقاولات.

مرة أخرى أريد أن أقول الآجال ديال معالجة طلبات الاستثمار، صحيح أنه شوف أنا نقول لكم واخا تنقولو هاذ الشي كامل تنقولوه احنا واعيين بأن هناك صعوبات أحيانا في الإدارة أحيانا صعوبات، واحنا نداري هاذ الصعوبات وتنحاولو ما أمكن تندخلو باش يمكن يعني ندللو هاذ الصعوبات نحيدوها.

ولكن اليوم مع المراكز الجهوية للاستثمار الجديدة الصيغة الجديدة التي أنتم صادقتم على القانون المنظم لها كمؤسسات عمومية ذات استقلال مالي وإداري قادرة على أن تتخذ القرار في هاذ المجال، وأضيف إليها اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار غادي تولي بحال الشباك الوحيد الجهة الوحيدة اللي تتاخذ القرار والشباك الوحيد هو المراكز الجهوية للاستثمار في الصيغة ديالها الجديدة، هذا إن شاء الله، هذا غادي يسهل كثير من الأمور ودخلنا فيها واحد المجموعة ديال الآليات اللي غادي ترفع المستوى ديالها وغادي تمكنها تستاجب لهاذ الحاجة لدى المقاولة.

وقد صادق المجلس الحكومي في الأخير على 3 المديرين ديال 3 المراكز جهوية للاستثمار، وغادي نصادقو على المديرين الآخرين تدريجيا في كل

أسبوع حتى نكملوهاد 12 ديال المراكز الجهوية للاستثمار، وهذا إن شاء الله نحن على يقين أنه غادي يعطي دفعة جديدة للتعامل مع المقاولات الصغرى والمتوسطة وولوجها إلى الاستثمار.

مرة أخرى أريد أن أحيي جميع الأخوات والإخوان الحاضرين معنا ونتحلاو شوية بالأمل، والحمد لله راه كنحققو أمور كثيرة مهمة وعندنا صعوبات، احنا واعيين بأن عندنا صعوبات، بأن كاين مقاولين صغار أنا في اتصال مستمر معهم، المقاولين الصغار والمتوسطين، إما جمعياتهم أو بعض المؤسسات ديالهم أو هم كأشخاص كيلجؤو لنا وكنحاولو ما أمكن نتفهموهم ونتفهمو الصعوبات اللي كاينة باش نتدخلو لتذليل تلك الصعوبات، ودخلنا في هاد 3 القوانين المالية عدد من الإجراءات نتيجة هذيك الطلبات ديالهم باش ندعموهم، باش يمكن تتطور الأشغال ديالهم.

فنحن واعون ومنصتون لهم وغادي نواصلو التفاعل معهم، لكن يجب أن نقول أيضا بأن الأمور اللي تدارت راه الحمد لله كانت أمور مزيانة وجيدة، وواعدة، ولكن تحتاج إلى عمل، وخاصنا نتعاونو عليها جميعا، البرلمان والحكومة هما سلطتان ولكن خاصهم يتعاونو، التعاون بين السلط كما يقول الدستور لأن التعاون بينهما هو الذي يمكن أن يخلينا نفعو بلادنا، حاضرا ومستقبلا.

وبغيت مرة أخرى أن أشكر البرلمان على الإسراع في إخراج بعض القوانين وعندكم 3 المشاريع ديال القوانين في البرلمان الآن مهمة جدا، من بينها قانون ديال آجال الاستجابة للطلبات ديال المستثمرين، الآجال ديال الإدارة، جميع الطلبات التي تصدر الإدارة غادي يتحط لها آجال وخصوصا الخاصة بالاستثمار، هاد مشروع القانون جبناه كاع رفعناه لمستوى قانون باش نلزمو به الإدارة إلزاما، راه هو كاين في مجلس النواب غادي يجي لمجلس المستشارين.

وعندنا أيضا مشاريع قوانين أخرى بحال هذاك (Crowdfunding) اللي هو التمويل التعاوني، اللي هو أيضا مشروع قانون عندكم، أرجو أن تسرعوا به شهر، شهرين، تخرجو هذه المشاريع ديال القوانين، وإن شاء الله غادي تعطي دفعة لتمويل الاستثمارات ولتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا وأيضا المقاول الذاتي.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

من القطاع البنكي والمالي إلى موضوع آخر اجتماعي بامتياز هذه المرة، المسنون والأشخاص في وضعية إعاقة، السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

عندنا 3 أسئلة في هذا المحور، سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والثاني لفريق العدالة والتنمية والثالث لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات،

الأخوات والإخوة

السيد رئيس الحكومة،

عن سياسة حكومتكم المرتبطة بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة نسائلكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك حميلي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن حصيلة سياستكم في مجال النهوض بأوضاع المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس:

شكرا.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

نفس السؤال، تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

شكرا جزيلا.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أنا أعود في موضوع آخر، ذو طابع اجتماعي هذه المرة، مرتبط بالسياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، وهي كما تعرفون أسئلة مهمة مرتبطة بشريحتين مهمتين من أبناء هذا الوطن، تحتاجان فعلا إلى كل رعاية واهتمام مستمرين، وبالرغم من الجهود التي بذلها المغرب في السنوات الأخيرة بل منذ عقود من الزمن، في هاذ المجال، في مجال النهوض بوضعية الأشخاص المسنين والنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا مطالبون لاشك برفع الوتيرة والزيادة في الجهود لتحقيق أفضل النتائج في هذا المجال، عبر نهج مقاربة جديدة وتبني سياسات عمومية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن أقول بأن الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات في أفق إحالته قريبا على البرلمان.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ومن هنا كانت تدارت واحد المناظرة ديال الحماية الاجتماعية وستعمل على وضع سياسة للحماية الاجتماعية مندمجة تروم تعميم التغطية تدريجيا لتشمل كل المخاطر الاجتماعية وكل الفئات الهشة ومن بينها الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

وأريد أن أذكر بأن البرنامج الحكومي يتضمن عدد مهم من التدابير اللي تهم هاتين الفئتين لا حاجة إلى سردها، لأنطلق مباشرة إلى الحديث في المحور الأول عن السياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص المسنين، ذلك أنه التحولات الديموغرافية والسكانية لمجتمعنا تتميز بانخفاض ملحوظ في نسبة الخصوبة والتسارع في شيخوخة السكان.

فقد سجل في هاذ المراحل الأخيرة ارتفاع متزايد لعدد الأشخاص المسنين البالغين من العمر 60 سنة فما فوق و70 سنة فما فوق و80 سنة فما فوق، ازدياد مضطرد، ولذلك وفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 انتقل عددهم من 2 مليون و376 شخص سنة 2004 إلى 3 مليون و206 ألاف شخص سنة 2014 أي بزيادة 35% في فترة لا تتجاوز 10 سنوات، يعني في 10 سنين تزادت أكثر من الثلث.

وتعمل الحكومة على النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين من خلال جملة من الأوراش، أذكر منها، ذلك أن الأشخاص المسنين الآن لابد من سياسات خاصة، لابد من إجراءات خاصة، لابد من اهتمامات خاصة، لأن الحاجيات ديالهم على جميع المستويات، على مستوى الحماية الاجتماعية، على مستوى التطبيب والصحة، وعلى مستوى النشاط وعلى مستوى العلاقات وعلى مستويات متعددة، الحاجيات كلها تتغير ومختلفة عن الحاجيات في مراحل عمرية أخرى.

هاذ الأوراش اللي طلقناها هي كالتالي:

أولا، إطلاق ورش السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، ذلك أنه تفعيلا للفصل 34 من الدستور وفي إطار تنزيل المحور الرابع من البرنامج الحكومي، أطلقت الحكومة ورش إعداد هاذ السياسة، سياسة عمومية مندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين والتي منتظر منها تكون إطار للتنسيق بين مختلف المتدخلين ومختلف البرامج في هذا المجال.

في هذا الإطار، تم تنظيم ورشة عمل وطنية في موضوع نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين بالمغرب، بهدف رصد الأولويات الكبرى انطلاقا من التشخيص الوطني وأخذا بالاعتبار الالتزامات الدولية في هذا المجال ونظمت عدد من اللقاءات التشاورية مع مختلف الفاعلين، قطاعات حكومية، المؤسسات الوطنية، الخبراء، الباحثين، الجمعيات المسيرة لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، الجمعيات العاملة في مراكز حماية الأشخاص المسنين، كان آخرها يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2019 والذي خصص لعرض مضامين الصيغة الأولية للسياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين، وذلك بغية تدقيقها في ذلك اللقاء التشاوري وتدقيق محاورها.

وتتضمن هذه السياسة العمومية للأشخاص المسنين 16 هدف استراتيجي وفق محاور خمسة، محور الرعاية الصحية، محور الحماية الاجتماعية، محور توفير بيئة داعمة للأشخاص المسنين، محور تعزيز المشاركة الاجتماعية والثقافية، وأخيرا محور تطوير المعرفة لهذه الشريحة وبحاجياتها وبالنهوض بالمجال التشريعي في مجال الأشخاص المسنين.

ومن أجل إغناء مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، سيتم تنظيم ورشات جهوية الآن بعد هذه الورشات الوطنية لتوسيع التشاور حولها وتقاسم مضامينها مع مختلف المتدخلين، وخصوصا جمعيات المجتمع المدني جهويا وذلك في أفق المصادقة النهائية على هذه السياسة المندمجة الخاصة بهذه الفئة، إذا هذا هو الإجراء الأول اللي خدمنا عليه وإن شاء الله غادي تخرج هذه السياسة في القريب.

ثانيا، تعزيز الرعاية الصحية للأشخاص المسنين، ذلك أن هناك برنامج وطني للشيخوخة وضعته وزارة الصحة، يهدف إلى تحقيق جملة من أهداف الصحية الخاصة بهذه الفئة وخصوصا على مستوى الوقاية من الأمراض وغيرها، على مستوى الكشف المبكر لعدد من الأمراض اللي خاصة بهذه المرحلة، والكشف المبكر يمكن من الوقاية منها، وخصوصا الأمراض المزمنة والولوج إلى العلاجات والمتابعة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

التكفل بالأشخاص المسنين في مرافق الرعاية الصحية الأساسية وعلى صعيد المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية؛

وضع قواعد ومعايير إحداث وحدات خاصة بطب الشيخوخة للإقامة القصيرة؛

إنشاء وحدات طب الشيخوخة بكل من المستشفى الجهوي الإدريسي بالقنيطرة ومستشفى ابن البيطار بفاس؛

إحداث وحدة الطب النفسي والعقلي خاص للأشخاص المسنين بالمستشفى الجامعي بالأمراض العقلية بمدينة سلا؛

استفادة الأشخاص المسنين من سلة الخدمات الصحية ضمن نظام المساعدة الطبية "الرميد" بالمؤسسات الصحية الأولية والاستشفائية العمومية؛

تخصيص وزارة الصحة لغلاف مالي سنوي من أجل اقتناء النظارات وآليات السمع لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم المسنين؛

اقتناء أدوية بما فيها الأدوية الخاصة بعلاج الأمراض الخاصة بهذه الفئة، ويتم العمل حاليا على تنفيذ مخطط وطني حول الصحة والشيخوخة للمرحلة 2018-2025 وفق منهجية تشاركية تنبني على مقاربة الحق في الصحة وترتكز على حاجيات الأشخاص المسنين، انسجاما مع الأهداف المسطرة بالمخطط العائلي من أجل تشيخ سليم ذي جودة.

ويتمحور الهدف العام للمخطط المذكور حول تحسين القدرات الوظيفية للمسنين عبر ضمان حصولهم على خدمات صحية تستجيب لاحتياجاتهم الضرورية.

أنتقل الآن إلى المحور الثالث هو تعزيز التضامن بين الأجيال وتدعيم الرعاية الأسرية للمسنين، وذلك من خلال حملة وطنية للأشخاص المسنين تم الحرص على تنظيمها سنويا كل سنة منذ سنة 2013، وهي تتنظم هذه الحملة احتفاء باليوم العالمي للأشخاص المسنين الذي يصادف فاتح أكتوبر من كل سنة.

وتستهدف هذه الحملة الوطنية تعبئة مختلف الفاعلين من قطاعات حكومية وجمعيات المجتمع المدني وخبراء وباحثين وإعلاميين وأشخاص مسنين للانخراط في حماية هذه الفئة، وفق نقاش مجتمعي يمهد لتوفير شروط الرعاية الشاملة والمندمجة لكبار السن وترسيخ ثقافة التكافل والتضامن بين الأجيال.

وتتضمن فعاليات هذه الحملة الوطنية للأشخاص المسنين تنظيم لقاءات وتنظيم مبادرات جهوية ومحلية بمختلف جهات المملكة بشراكة مع التعاون الوطني وكالة التنمية الاجتماعية وجمعية المجتمع المدني، حيث تم مثلا خلال الحملة الوطنية الخامسة التي انطلقت في فاتح أكتوبر من هذه السنة تنظيم 258 ندوة ومائدة مستديرة وورشات ولقاءات تواصلية تحسيسية، 50 زيارة ميدانية لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، 25 حملة طبية في هذا المجال.

وبطبيعة الحال لابد أن أقول بأن هاذ القضية ديال الأشخاص المسنين تحتاج فعلا إلى توعية وإلى استمرار في هاذ القيم اللي عندنا في المجتمع ديالنا، اللي ما تنبذوش لا المريض النفسي ولا الشخص المسن، مع الأسف، في ثقافات أخرى الشخص المسن ضروري خاص يمشي للمركز ديال العجزة أو مركز المسنين، احنا الحمد لله، كما قال جلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمه في واحد الخطاب ديالو مشهور، تيقول احنا ما بغيتش المغاربة تيبداو الأبناء ديالهم يبداو يتخلصو منهم باش يديوهم المراكز ديال الرعاية الاجتماعية ولا المراكز ديال الأشخاص المسنين، هذه قيم ديال المغاربة.

ولذلك تنبلوروا واحد مجموعة الأدوات لمساعدة الأسر على الاحتفاظ بالأشخاص المسنين في بيوتهم وفي نفس الوقت رعايتهم وتوفير الأدوات ديال هاذ الرعاية.

ولذلك المحور الرابع هو تفعيل برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأشخاص المسنين، وهذا يحتاج إلى تقوية وتنمية قدرات هذه المراكز على التكفل بالأشخاص المسنين، وذلك من خلال برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة لهؤلاء الأشخاص، وهو برنامج 2017-2021 سياسة، والذي يرتكز على محاور ستة:

محور التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

محور تأهيل الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات من خلال عدد من الدورات التكوينية، عشرات الدورات التكوينية في هذا المجال، وأيضا تكوين الأطباء وتكوين الممرضين العاملين في مجال طب الشيخوخة؛

محور معايرة خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، يعني إيجاد معايير وفق معايير دولية، التي يجب أن تنسلك فيها هذه المؤسسات؛

ولذلك هناك واحد البرنامج بدأناه من خلال إعداد مشروع المؤسسة في إطار تجربة، واحد مؤسسة تجريبي، وبدأ في خمسة مؤسسات نموذجية في كل من الرباط حي النهضة، راه يمكن تزروه ممتاز عندو معايير عالية جدا، وفي وجدة، في تطوان، في الدار البيضاء مركز النور بعين الشق، في سلا بوقنادل، بغيتكم تزروهم، خمسة المراكز ولكن هناك، اليوم عمل بعد إنجاز هاذ الخمسة مراكز، هناك عمل لمواكبة خمس مراكز أخرى بل هي 10 مراكز أخرى خاصة بهؤلاء الأشخاص إما تأهيلا وإما إحداثا لهذه المراكز.

وبطبيعة الحال هذا تيتم فيه التنسيق مع عدد من المتدخلين، مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الجماعات الترابية حتى هي عندها دور وعدد من المتدخلين الآخرين، وتقوم مؤسسة التعاون الوطني بدور محوري في هذا المجال؛

ج- محور مواكبة المراكز المحدثة، خلال دعم إحداث المراكز المحدثة تم حصر لائحة هاذ المراكز، توفير الضرورية؛

محور مواكبة المراكز غير المرخصة للحصول على التراخيص، هناك عدد من المراكز كانت قبل خاصها تدخل في هاذ المعايير باش يولي الترخيص ديالها والدعم ديالها؛

محور تنويع الخدمات لفائدة المسنين.

المهم على كل حال هاذ النوع ديال المراكز الجيدة ذات الجودة والخاصة بالأشخاص المسنين، واللي فيها المعايير الدولية بديناها، الحمد لله، بهاذ الخمس المراكز النموذجية وستتلوها مراكز أخرى، عندنا لائحة، وسنعمل على تعميم هذا النموذج في مختلف الأقاليم، وهاذي مراكز مهمة جدا، وبعضها غادي يكون الاستقبال بالنهار، باش نساعدو الأسر كيكون الاستقبال بالنهار، بعضها يمكن يكون حتى هاذ الاستقبال بالنهار وبالليل تيرجع عند ولادو وفي النهار عاوتاني تيستقبلو فيه الرعاية الطبية وفيه الترويض وفيه المساعدة وفيه محاولة الدعم النفسي إلى آخره.

وبالمناسبة دابا هذا ديال حي النهضة راه تتشرف عليه هذيك الجمعية اللي مكلفة به طبيبة متخصصة في طب الشيخوخة، طب الشيخوخة، وهذا أدوات جديدة ومهمة، ولكن احنا يالاه تنشأو هاذ الأدوات وهاذ الإمكانات في بلادنا.

خامسا تنزيل القانون 65.15 المتعلق بشروط فتح المؤسسات الاجتماعية، تواصل الحكومة تنزيل مضامين هذا القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والذي صدر بالجريدة الرسمية في أبريل 2018 من خلال إعداد النصوص التنظيمية التي يبلغ عددها 21 نص تنظيمي، أحيل عدد منها إلى الأمانة العامة للحكومة وبعضها في قيد الإعداد، ويمكن أن أقول عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخص لها ببلادنا تبلغ 1128 مؤسسة بطاقة استيعابية تصل إلى 100296 مستفيدة ومستفيد، موزعة على مختلف جهات المملكة.

سادسا، الدعم المالي المؤسساتي والنهوض بمبادرات جمعيات المجتمع المدني، بطبيعة الحال هناك شركات تقوم بها الوزارة المعنية والقطاع المعني مع الجمعيات المشرفة على هذا النوع من المراكز الخاصة بالأشخاص المسنين، وذلك بكلفة تناهز 2.2 مليون درهم موازاة مع هذا المجهود المالي والتأطير الذي يقوم به التعاون الوطني.

سابعا، تطوير المعرفة في مجال طب الشيخوخة والتكلف بهذه الأشخاص من خلال المرصد الوطني للأشخاص المسنين، ذلك أنه تنشأ هاذ المركز الوطني للأشخاص المسنين، ويتكلف بآليات الرصد وآليات اليقظة وآليات الاقتراح، وهذا اختيار استراتيجي معرفي لمعرفة واقع المسنين بالمغرب، آفاقهم المستقبلية، حاجياتهم، كيف تتطور، أعد هذا المرصد أول تقرير سنوي له برسم سنة 2018، ها هو والذي تم تقديم خلاصته في لقاء إخباري يوم 15 أكتوبر 2019 بحضور عدد من ممثلي المجتمع المدني، من المتدخلين من قطاعات حكومية، من جامعات، مراكز البحث، وغيرها، وهو يتضمن بيانات شاملة حول وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب، المعطيات الديموغرافية، المعطيات الصحية، المعطيات الثقافية، المعطيات الاجتماعية، بالإضافة إلى أهم التحديات المرتبطة بهؤلاء الأشخاص وأيضا عدد من التوصيات بهذا المجال، وهذا وثيقة مهمة وسيصدر هذا التقرير عن المرصد سنويا، وهذا إضافة نوعية لأن غادي يمكن لنا نبداو نمشيو بعينينا مفتوحين، بمعنى نرى أين نضع أقدامنا، ذاكشي اللي تنديرو خاصو يكون يمشي في الاتجاه الصحيح وفق معطيات واقعية، لذلك أحيي هذا المرصد وأحيي الذين يشتغلون فيه تحية خاصة.

الآن بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة كما تعرفون، الأشخاص في وضعية إعاقة يحظون باهتمام بالغ في دستور 2011، حيث نص في تصديره على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز لاسيما بسبب الإعاقة، وشكل الفصل 34 الضمانة الأساسية لتمكين هؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقة من حقوقهم الشاملة، وألزم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسة موجهة إلى أشخاص في وضعية إعاقة، دعا إلى تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية وإعاقة حركية أو إعاقة عقلية أو إعاقة حسية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها.

ومنذ ذلك الحين والحكومة تشتغل، الحكومات السابقة تشتغل لأن ماشي هذا القانون الأول لإدماج هذه الفئات والاستجابة لحاجياتها.

وقد أظهرت نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب سنة 2014 أن نسبة الإعاقة تصل إلى 6.8 %أي حوالي 2.3 مليون شخص في وضعية إعاقة، غير أن هذا البحث أظهر مؤشرات أخرى ذات دلالات كثيرة، منها أن أسرة واحدة من بين 4 أسر في المغرب معنية بالإعاقة، كما تبين أن 33% من الأشخاص في وضعية إعاقة هم من الفئة العمرية من 60 فما فوق.

وكما لا يخفى عليكم فإن الإعاقة ليست مشكلة فرد فقط، بل هي مشكلة أسرة بالأساس، بكاملها، لأن وجود شخص في وضعية الإعاقة بأسرة سواء عند ميلاده أو باكتسابه لهذه الإعاقة خلال حياته، فإن الأسرة بكل مكوناتها ونظامها وتفاعلاتها وقيمها وعلاقاتها تتأثر بذلك، وينعكس عليها ذلك سلبيا، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية النفسية أو من الناحية الاجتماعية أو على مستويات أخرى، ومن هنا ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة المهمة وهذا ما أوجزه في المحاور التالية:

المحور الأول، السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ذلك أن الحكومة عملت على اعتماد السياسة العمومية المندمجة للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025 على مدى 10 سنوات التي أعدت وفق منهجية تشاركية مع متخلف الفاعلين تتضمن رافعات إستراتيجية، رافعات عرضانية تهم مختلف المجالات ذات التدخل الأفقي لمختلف القطاعات الحكومية ورافعات موضوعاتية تهم مجالات مرتبطة باختصاصات قطاعية،

إضافة إلى رافعات للحكامة تهم التدابير والآليات لتتبع تنفيذ وتقويم السياسة العمومية.

وتواصل الحكومة تنزيل هذه السياسة المندمجة من خلال مخطط العمل الوطني 2017-2021 الذي ساهم في إعداده 24 قطاع حكومي، يتضمن 6 محاور للتدخل 24 ورش، 150 مشروع، 419 تدبير مع مؤشرات لقياس الإنجاز والأثر والقطاع المسؤول عن التنزيل والبرمجة الزمنية ومختلف الأمور الضرورية.

بعد حوالي سنتين من الفترة الزمنية لهذه السياسة، ما هي الإنجازات وما هي النتائج؟ هذا مجال المحور الثاني.

تنزيل القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

يتضمن القانون الإطار الذي كما قلت صدر في الجريدة الرسمية، هذا القانون الإطار المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة الذي صدر في الجريدة الرسمية في ماي 2016 يشكل تأطير عام لتدخل الدولة، وتباشر العديد من القطاعات تنزيل مقتضيات هذا المخطط.

ثالثا، إرساء نظام للدعم الاجتماعي، تلزم المادة 6 من القانون الإطار للدولة بشراكة مع المؤسسات والجمعيات المهتمة بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة بوضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بتقديم مختلف أنواع الدعم والمساعدة الاجتماعية.

وفي إطار تفعيل مقتضيات هذا القانون الإطار، تعمل الحكومة حاليا على إعداد دراسة بوضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم وتحديد مختلف مكونات الدعم والمستفيدين وشروط مسطرة الاستفادة والفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير هذا النظام وإبراز نمط الحكامة المعتمد في تدبير الدعم ومصادر التمويل في أفق إعداد النص التشريعي الخاص بهذا النظام، كما تعمل على إعداد النص التطبيقي الخاص بوضع شروط ومسطرة الاستفادة من بطاقات خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة كما هو منصوص عليه في المادة 23 من القانون المذكور.

الآن ما هي برامج التكفل الاجتماعي والخدمات الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؟

هناك أولا البرامج المدرجة في صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

هذا الصندوق دعم التماسك الاجتماعي فيه شق مرتبط بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة كآلية لدعم إدماج هؤلاء الأشخاص، إدماجهم الاجتماعي، وإدماجهم الاقتصادي، وإدماجهم الثقافي والتعليمي، وذلك من خلال عدد من آليات التدخل من بينها توفير اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدة التقنية، تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، المساهمة في وضع وتيسير مراكز الاستقبال.

وقد بلغ دعم صندوق التماسك الاجتماعي لهذه الفئة ما يفوق 508 مليون درهم خلال 2015-2018 والتي تتوزع على المجالات التالية:

مجال اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية، وهذا في مختلف الأقاليم، 30 ألف شخص تقريبا استفادوا من هذه الخدمة؛

مجال تحسين تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، هذا خاص بالتعاون الوطني كيدعم هاذ الأطفال باش يدرسو، 15 ألف شخص في 2009 من الفئات الهشة تستفيد من هذا الدعم، 35% منهم من الإناث، ويمكن أن أقول بأن هاذ الدعم انتقل من 2015 ديال هاذ صندوق التماسك الاجتماعي فيما يخص النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، في 2015 كانت 16 مليون درهم، اليوم قفز إلى 137 مليون درهم سنة 2019؛

مجال تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، يقوم التعاون الوطني أيضا بتنسيق بطبيعة الحال مع متدخلين آخرين بدعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة هؤلاء الأشخاص، شكلت النساء نسبة 32% من المستفيدين، ولا حاجة إلى عرض الفئات ديال الإعاقة الذين استفادوا منها، لكن الإعاقة الذهنية .. إعاقة خاصة استفادت من 13% تقريبا من المستفيدين؛

مجال إحداث أو تهيئة أو تجهيز مراكز مساعدة وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، منذ سنة 2016 تم إطلاق ورش إعادة وتجهيز مراكز للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية، من قبل 2016 ما كانوش هاذ المراكز موزعين، عندنا الآن 77 مركز للتوجيه والمساعدة أنشئ منذ 2016 إلى اليوم في عدد من الأقاليم، ويمكن إنشاء مراكز أخرى، الهدف من هاذ المراكز هو أن يجد الأطفال أو الأشخاص في وضعية إعاقة مخاطب محلي قريب منهم، بحال دبا واحد بغا كرسي متحرك ماشي ضروري يجي حتى للرباط، من قبل كان خاصو يجي حتى للرباط، دبا يمكن أن يطلب هذه الخدمة أو هذا الدعم سواء التقني، سواء فيما يخص التكوين، سواء فيما يخص في الدراسة، سواء فيما يخص، يمكن أن يطلبه مباشرة من هذه المراكز التي هي مراكز موجودة في عدد من أقاليم المملكة، 27 مركز هذا ماشي سهل في ظرف ثلاث سنوات تقريبا؛

تجويد خدمات التكفل الاجتماعي، وأيضا يتم العمل على تجويد خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتقنينها، كما تم إطلاق برنامج لتكوين مدراء مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار مشروع المؤسسة؛

دعم وتربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، هذا واحد البرنامج خاص، خلي ذاك البرنامج اللي قلناه ذاك الطبقات الهشة كيقوم التعاون الوطني بدعمهم مباشرة وبتنسيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو بعض المتدخلين الآخرين، دبا هذا في المدرسة العمومية،

عموما بدأنا برنامج ديال دعم تربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، وهو ما يسمى "الدمج المدرسي".

ولذلك قامت وزارة التربية الوطنية بإعداد الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة صدرت سنة 2019، هاذ الإطار المرجعي هو مهم جدا لأنه يشكل واحد الإطار اللي كيخلي الآن عندنا 700 قسم الآن دامجة فيهم أطفال في وضعية إعاقة، وهذا غادي نطوره، إضافة إلى أنه أدخل لأول مرة سنة 2013 تيسير تكييف الامتحانات الإشهادية لفائدة التلاميذ في وضعية إعاقة.

فيما يخص التشغيل إضافة إلى 7% اللي هي تنحاولو نحرصو عليها ودابا جميع الإدارات تدخل هاذ الأمر ديال دعوة الشباب اللي تيتقدمو اللي عندهم الإعاقة إلى الإدلاء بشواهدهم أحدثنا هاذ المباراة الموحدة الخاصة بتوظيف الأشخاص في وضع إعاقة، السنة الماضية كانت أول مرة 50 منصب، هاذ السنة 200 منصب، اليوم أطلقنا طلبات الترشيحات لهذه الفئة، وهاذ طلبات الترشيحات لهذه الفئة إن شاء الله غادي نستمرو في هاذ 200 منصب سنويا مباراة خاصة لهذه الشريحة المهمة.

إذن هناك عدد من الإجراءات غير المسبوقة، لأول مرة كنبداوها للفئة الأولى وللفئة الثانية.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الرئيس، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الحقيقة استمعنا بإمعان للتدخل ديالكم القيم بخصوص العناية بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة، سؤالي الآن سيتكرر مرة أخرى، هل ما سردتموه اليوم السيد رئيس الحكومة قبل قليل وأتعبتم أنفسكم بترديده وقراءته رغم ضخامة الكلمات والمصطلحات، واش احنا اليوم مقتنعين أن هاذ الناس المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة غادي يستافدو شي حاجة، كاين شي حاجة ملموسة.

احنا هنا اليوم اسمحوا لي، تأكدو أن كلامي ما فيهش مزايدة سياسية، تأكدو اليوم أننا تنتكلمو بواحد الصراحة اللي تهم بلادنا، تأكدو اليوم السيد رئيس الحكومة أننا ما غنحبطوش الأعمال اللي تتقوموبها أو قامت بها إدارة التعاون الوطني أو وزارة من الوزارات.

الواقع اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ المسن لا مكان له في المجتمع، كل منزل، كل بيت في المغاربة اليوم عندو مسن، الوضعية الاجتماعية هشة، القدرة الشرائية مزرية، أرى لنا غير اللي اعتنى به، فعلا ها أنتما درتو لنا هاذ دور الرعاية والإيواء والخيرات، وأجيو نطلو عليها كيف دايرة، واش هذوك الناس اللي تيسيروها أكفاء واش عندنا أطباء كافيين الخاصين بالمسنين؟ واش كاين شي عناية؟

أرى لنا كل واحد عندو مسن في الدار يقابلو غير حشاكم ب (les couches) بالدوا، بالماكلة، بالطريقة راه لحد الساعة مازال ما لقيناش لما نصبو إليه، هاذ السؤال ديال المسنين ما كناش نطرحوه السيد رئيس الحكومة، ما كناش نطرحوه كون كان واحد النوع ديال التكافل الاجتماعي ما بين الأسر، اليوم الأسر أصبحت هي اللي كتنتقم من هذاك المسن اللي قريب ديالها، وهاذ الشي كنسمعوه وكنشوفوه في الجرائد وكنلمسوه في المجتمع.

اليوم السيد رئيس الحكومة أن هاذوك الإخوان الذكور منهم تيخرجو للزنقة، وراهم جالسين كيلعبو الضامة، الوقت الثالث ما دبرناش عليه، الوقت الثالث ما اهتميناش به، احنا ما كنلوموكمش باش ما نحبطوش العمل ديالكم ونقولو أسيدي أشنو، ولكن ما يجب أن يقال، اليوم المسنين رحمة الله عليهم ماتوا وما نبقاوشاي نفكرو فيهم.

كيف كيقول أبو العلاء الشاعر، "خفف الوطء ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد"، معنى راه احنايا العدد كيتكاثر، 3 المليون ديال المسنين واحنايا تنقلبو الرعاية الاجتماعية لواه راه كاين أرقام، أرقام السيد رئيس الحكومة المحترم وراكم طبيب، أرقام لا تغني من جوع، أرقام راه الوضعية مزرية ولا طلينا على الخيريات، هضرتي لنا على عين الشق، عاد البارح الفضائح، حتى هاذوك المجتمع المدني اللي تكلفو راه هما اللي أصحاب الوباء، لأن حتى الميزانية اللي تتجيهم راه تتمشي، كاين دعم من الخارج كيجي لهذه الخيريات لا يصرف بواحد الطريقة اللي هي معقولة.

إذن المسن أو الأرقام السيد رئيس الحكومة راه لحد الساعة لم ولن تخدم هذه المصلحة، خاصنا إعادة النظر من جديد وإعادة التفكير من جديد.

غادي نرجع لذوي الإعاقة، فين هي ذيك بطاقة المعاق؟ فين هي الوعود ديالنا بذيك 7% ديال الوظيفة اللي غادي ندخلو المعاق، المعاق اليوم، هذاك المكفوف اللي كنلقاوه ها اللي بغا ينتحر، ها اللي بغا يحرق راسو، اليوم كانوا دايرين غادي يوقفو وقفة احتجاجية، هذا الواقع السيد رئيس الحكومة المحترم، أنا ما كنفتريش وكنقول، ما تشمأزش، بالعكس السيد رئيس الحكومة أنا كنصارحك.

واحنايا كحزب الاستقلال مستعدين نعاونو ما كنحبطوش، فقط

كنقولو لكم أن هذيك قانون الإطار لحد الساعة ما بان فيه أثر، مجرد كلام، "نيغاس اوال، نيغاس أقموم" غير الهدرة، إوا فين هو هاذ الكلام، أشنو درنا؟ أعطينا شي حاجة ملموسة للكفيف، واش دبرنا عليه؟ اعتنينا به؟ راه الأغلبية جالسين، هاذيك درنا إعانة لفئات، علاش ما نديروش إعانة للمعاق؟

إذن كنظن علاش ما نديروش إعانة للمعاق، أنا أؤكد مرة أخرى قول الله سبحانه وتعالى:" ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

في البداية ننوه بالأعمال والبرامج التي سطرتها حكومتكم ومن ورائكم وزارة الأسرة والتضامن.

وتفاعلا مع المعطيات الرقمية التي ذكرتموهم لنا، نسبة المعاقين في المغرب، نبدا بالمسنين عفوا، نسبة المسنين في المغرب تصل إلى حدود 3 المليون في إحصائيات ديال 2014، هاذ 3 المليون غادي يمكن توصل إلى 10 المليون في أفق 2050، ما معدله 23%، إذن عندنا واحد التراكم كبير ديال المسنين، احنا أمام مفترق طرق لوضع إستراتيجية للعناية بهذه الفئة.

رغم المجهودات التي سطرتها وزارة الأسرة والتضامن وهي يعني مجهودات جبارة ومحمودة، ولكن هذه المجهودات تبقى دون المستوى المطلوب، لأن العدد هنا تراكم، وهاذ التراكم ما جاش وليد اليوم، هذا تراكم ديال حكومات سابقة، كلشي خاصو يعترف بها ماشي اليوم وصل هاذ العدد، وماشي اليوم تنوصلو لهاذ الوضعية اللي غير مرضية.

هذا تراكم نطلب منكم السيد رئيس الحكومة، واحنا تنتكلمو على الدور ديال الرعاية، هاذ الدور ديال الرعاية ما تتجاوزش تقريبا 62 مؤسسة، وعدد المستفيدين منها ما تيتجاوزش 5029 بمعنى أن واحد النسبة كبيرة من المسنين تيبقى هاذ القيم ديال التضامن والتكافل، هاذي واحد الخصال حميدة يعتز بها الشعب المغربي، وتعتز بها الأسر المغربية، وإلا يعني ما غاديش نلقاو كوارث كبيرة، هاذي قيم نعتز بها ونكرسها ونرسخها بين الأسر المغربية.

ومن هاذ الباب، السيد رئيس الحكومة، أنا أدعو وأنا عضو في اللجنة ديال التعليم، أدعو الإخوان زملائي في اللجنة ديال التعليم باش نسرعو في المصادقة على مشروع القانون ديال التغطية الصحية للوالدين، من 2015 وهو حبيس عندنا في مجلس المستشارين وباقي لحد الساعة ما خرجش، والوالدين تيدخلو ضمن المسنين، بغينا حتى احنا هاذ الوالدين يرعاو بواحد التغطية صحية وتدخل ضمن يعني الرعاية بالمسنين.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة لهاذ الفئة هاذي أنا أدعوكم وزيادة على البرامج اللي سطرتم، إلى الإسراع في سياسة وطنية للأشخاص المسنين واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني الذي يقوم أيضا بمهام كبيرة، إذ وضع إطار قانوني خاص بضمان حماية حقوق الأشخاص المسنين.

السيد رئيس الحكومة،

تتكلمو على الأطباء اللي عندهم اختصاص في الشيخوخة، علما أن في المغرب الآن راه عندنا يالاه 9 أطباء اللي متخصصين في طب الشيخوخة، ندعوكم في هذا الباب إلى تدارك هذا الخصاص وتوفير واحد بنية بشرية وكذلك مادية بالمستشفيات للعناية بالشيخوخة.

نرجع إلى المحور الثاني الخاص بالوضعية ديال الأشخاص في وضعية إعاقة.

هاذ الأشخاص، السيد رئيس الحكومة، وضعية الإعاقة لم تكن حاجزا أو مانعا من ابتكارات، من أداء، من تفاعل، هاذ المعاقين تنلقاو عندهم بعض الكفاءات يقل نظيرها عند الأسوياء، أو الأشخاص في وضعية إعاقة باش نكون منضبط مع المصطلح، تنلقاو عندهم كفاءات تتكون يقل أحيانا نظيرها عند الأسوياء، ولذلك يجب العناية بهذه الفئة، واحد العناية خاصة.

الأرقام اللي تيتكلم عليها البحث الوطني اللي قامت به الوزارة المعنية أعطت مجموعة دالأرقام، أنا فقط تنذكركم بأن هناك بعض الأرقام شي شوية مستفزة، إلى تكلمنا على أن 6.8% من الناس اللي عندهم إعاقة، بمعدل أن كل 4 الأسر كاينة أسرة معنية بالإعاقة، ولهاذ الإعاقة أحيانا تتلقاها من ضعيفة إلى متوسطة إلى عميقة، احنا تنبغيو العناية بكل الأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن اللي عندهم إعاقة عميقة خاص العناية بهم أكبر.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، ننوه في هاذ الباب إلى تفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة اللي أطلقته وزارة التربية الوطنية الآن في إطار تلقي طلبات التكييف بالنسبة للتلاميذ المترشحين والمترشحات لاجتياز الامتحانات الإشهادية، سواء الأحرار منهم ولا المتمدرسين.

وكذلك تنوهو أيضا باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاح المبادرة الوطنية الموحدة لتوظيف 200 منصب، فقط نتمنى أن يرتفع هذا العدد في الميزانية ديال 2020، 200 هاذي كانت في 2019، علما أن

معدل البطالة عند الأشخاص في وضعية إعاقة تصل إلى 47.65% وهو أعلى 4 دالمرات.

احنا بغينا بالمناسبة السيد رئيس الحكومة بغينا هاذ الحد الأقصى ديال التوظيف ديال هاذ الناس خاصو يترفع، ما يبقاش حد أقصى ديال السن، باش يمكن تسمح لهذاك التراكم اللي تيوقع عند هاذ الأشخاص في وضعية إعاقة يمكن يساهموا في المباراة الأولى والثانية والثالثة، كما واقعة الآن بالنسبة للمتعاقدين فذاك الرفع ديال السن ديال 50 سنة، بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة ما يكونش عندهم حد أقصى.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نرى أن إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف مناحي الحياة ينطلق من توفير تعليم وتكوين مناسب لكل مرحلة من مراحل كما ذكرتم في العرض ديالكم السالف.

ولهذا السيد رئيس الحكومة، فضلا عما ذكرتم من برامج ندعوكم إلى تفعيل مقتضيات القانون الإطار 97.13 وكذلك مقتضيات الفصل 12 من الدستور، اعتماد التوظيف الجهوي، أيضا تفعيل البطاقة ديال المعاق، فعلا كاينة بطاقة فيها مقتضيات، فيها خدمات لا يستفيد منها أحد، إلى حدود علمنا لا يستفيد منها أحد، هاذ البطاقة خاصها تفعل وخاص تفعل الخدمات ديالها.

كما لا يفوتنا الإشارة هنا إلى دعم وتشجيع الأشخاص في وضعية إعاقة حاملي المشاريع، كاين ناس في وضعية إعاقة عندهم مشاريع، ولكن كاين واحد الحاجز اللي هو توفير معايير ديال مقرات لهذه المشاريع، نتمناو منكم أنكم ترفعو هاذ المعيار ديال المشاريع من أجل دعمهم ومساعدتهم.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد رئيس الحكومة،

في الحقيقة بالنسبة لهذا الموضوع..

السيد رئيس الحكومة أكلمكم.

إذن بالنسبة لموضوع المسنين والعناية بالأشخاص المسنين، فأنا لا أتفاجأ لأن سياستكم منسجمة هي سياسة ليبرالية متوحشة، الهدف ديالها هو الإنفاق أقل نفقة في كل القطاعات الاجتماعية بحال التعليم، بحال الصحة، بحال النقل، كل ما هو اجتماعي فأنتم لا تعطونه أية أهمية.

بالنسبة للأشخاص المسنين سيدي راه فهم الناس أنت هضرت على فئة اللي هي عندها واحد الحاجيات خاصة، واللي فعلا هناك مشكل ديال البنيات التحتية اللي تتقولو بأنها متواجدة و60 مؤسسة اللي كاينة وهي في وضعية مهترئة.

بالنسبة كذلك للتأطير فالأشخاص الذين هم يرافقون ويشتغلون في هذه المؤسسات لا يتوفرون على التكوين الخاص بالنسبة للعناية بالأشخاص المسنين، بالنسبة كذلك لكم نعم الوزارة عندها بزاف التراكم تراكم فيما هو شفوي، تراكم فيما هو كتابي، التراكم في الندوات، 283 ندوة هناك المرصد، هناك اللقاءات، هناك (les spots publicitaires).

ولكن على مستوى الواقع، على مستوى العناية الحقيقية ما كاينة حتى حاجة، وخصوصا أنكم تعتبرون أن الشخص المسن هو واحد الشخص اللي عندو حاجتين هي الأكل والشرب.

سياستكم، السيد رئيس الحكومة، ضربت القدرة الشرائية ديال الناس المسنين بإصلاحكم للتقاعد الذي أطال القدرة الشرائية للمتقاعدين، سياستكم الاجتماعية سيدي، هي التي الآن تريد أن تتصرف وتستبيح مدخرات المتقاعدين، واللي هما مازالين كتقتطعو لهم من الأجور ديالهم مع العلم أنهم كانوا كيعطيو الضريبة على الدخل، والآن أنتم تستبيحون معاشاتهم بدون حكامة، لأنه يتطلب أن يكون هناك حكامة ويكون، إذا كنتم باغيين تقيسو هذه المدخرات ديال المتقاعدين أنكم تتشاورو مع الهيئات المنتخبة التي تمثل هذه الفئة.

السيد رئيس الحكومة،

الأدوية الآن أنتما قلتو بأن هناك واحد الديموغرافية راه فعلا، ها أنتما حتى الآن بالنسبة لسياسة التوظيف، شفت المتعاقدون الحاليون اللي كتوظفو في التربية الوطنية واللي باغيين توظفوهم في قطاعات أخرى فهما مشروع هشاشة، مسنون يعيشون هشاشة، لأن التقاعد اللي غادي يكونو كيحصلو عليه هو تقاعد لن يمكنهم من القدرة الشرائية، المسنون المغاربة أغلبهم في القطاع غير المهيكل، المسنون المغاربة كم كان بودي سيدي أن أقول لك شيئا يفرحنا جميعا، كم كنت أحلم أن أقول لك على أن الناس المسنين المغاربة يعيشون ظروف إنسانية، أجي نوريوهم لك في الأسواق، يعيشون في القطاع غير المهيكل بتجارات اللي مبني عليها هو هذا.

بالنسبة للتكافل العائلي، راه البطالة ما بقاتش مخلية التكافل العائلي، راه الناس ما كرهتش، حتى واحد ما كره يهز والديه وعمامو وخوالو وجدودو فوق كتافو، ولكن القدرة الشرائية ما كايناش، كاينة البطالة راه هذاك المسن المتقاعد هو اللي كيكون معيش عائلات، هذه

هي السياسة الاجتماعية لكم السيد رئيس الحكومة.

ولهذا، نحن نطالب منكم أن تصادقوا على اتفاقية 156 ديال منظمة العمل الدولية التي تتكلم عن الأشخاص ذوي المسؤوليات العائلية، وعندما نتكلم عن المسؤوليات العائلية فهي المسؤوليات العائلية ديال الأشخاص ذوي الإعاقات والأشخاص المسنين، وكنت باغة نقول لهم علاش بالنسبة..

اسمح لي السيد الرئيس، 4 دقائق غير ممكنة، 4 دقائق هي حرمان مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من التعبير عن آرائها، 4 الدقائق أشنو هي؟

إذن بالنسبة لكم في التعاقدات الأخيرة حرمتو المعاقين من أنهم في إطار الصفقات اللي عقدتو زولتو لهم بطائق النقل المجاني اللي كانت عندهم..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

4 الدقائق هذا هو نصيب المجموعة بالاستناد على ذاك الشي اللي عندنا في النظام الداخلي.

تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم للرد على التعقيبات اللي استمعنا إليها في حدود ما تبقى من الوقت.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أنا أستغرب مما يقوله الأخ الكريم.

القانون الأول ديال الإعاقة صدر في 81/5، القانون الثاني 92/7، كنتم في الحكومة 22 سنة، طيب هذه البطاقة علاش ما خرجتوهاش النهار الأول؟ علاش ما درتوش هذه المراكز ديال رعاية المسنين؟ وكون بداو ذيك الساعة وكون احنا دزنا من 30 نوليو 40.

الآن أقول، ما قلته ليس كلاما، هو عمل وأنا قلت لكم فين كاين المركز، ومشيو شوفوه وجيو، ونجي ثاني ونذاكرو، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية أنا أعتذر الآباء المغاربة لا يزالون يعتنون بآبائهم وأمهاتهم بل وجداتهم، ولكن احنا خاصنا العناية تجي حتى من البرلمان، أنا أطلب المصادقة على مشروع القانون ديال التغطية للوالدين اللي غادي يعني على الأقل من 100 حتى ل 150000 شخص كلهم مسنين.

أنا أقول أيضا، يجب عدم تبخيس جهود الذين يشتغلون لا في الجمعيات ولا في مراكز الرعاية الاجتماعية بالكثرة وهم بالآلاف ويشتغلون في كثير منهم بتطوع، يجب أن نثمن مجهوداتهم ماشي نبخسوهم نقول لهم ما كيديروش، كاين مراكز الرعاية الاجتماعية اللي كتحتاج لتطوير، ذاك الشي علاش درنا جيل جديد من المراكز الخاصة بالمسنين، بمعاييرعالية جدا، اللي مشى ما شفهاش ماخصوش كاع يهضر عليها، صحيح كاين مراكز أخرى تحتاج إلى تطوير.

بالنسبة لذوي الإعاقة، أنا كنستغرب ذاك الشي اللي قلت كلو أوليات، لأول مرة كيكون عندنا تكييف الامتحانات الإشهادية بشكل واسع، لأول مرة في تاريخ المغرب، لأول مرة عندنا البرنامج الوطني ديال التربية الدامجة، لأول مرة عندنا المباراة الموحدة لذوي الإعاقة، هاذي راه أمور ماشي كلام، شكون اللي قال كنتكلمو، ماشي كلام هذا عمل وإنتاج، دبا 200 غادي يتوظفو، الآن هذه خاص بهذا من غير هاذيك 7%، إذن هاذ النقطة الأولى.

النقطة الثانية الله يجازيكم بخير، أطر الأكاديميات أنتما كتعرفو، أنتما عارفين بأن احنا مقبلين على ذاك الشي ديال التقاعد، على الصندوق الموحد ديال التقاعد، وأن غاديين باش يكون موحد، وبالتالي فليس هناك هشاشة بالنسبة لأطر الأكاديميات، وعرف بأن الإصلاح ضروري حالا ومستقبلا، هاذو ما يجيو للتقاعد حتى يكونو صافي الحمد لله تعالج الأمور وتصاوب.

شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا لكم جميعا على المساهمة ديالكم.

رفعت الجلسة.